من أجل العراق

الأمم المتحدة في العراق

٢٠٢٤

مكتب الاتصال والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

في هذا العدد

ص ٤ | مقدمة
الدكتور محمد الحسّان
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق و رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي

ص ٥ | الأمم المتحدة في العراق
حقائق سريعة

ص ٨ | يونامي في عام ٢٠٢٤ وآفاق المستقبل
السيد كلاوديو كوردوني
نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

ص ١٠ | مقابلة مع
السيد غلام إسحق زي
نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/ منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق

يقوم مكتب الاتصال والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بنشر مجلة "من أجل العراق"، ولا تعكس محتوياتها بالضرورة الموقف الرسمي للأمم المتحدة، ويمكن إعادة إنتاج موادها بحرية مع الإشارة الى ما تستحقه المجلة من فضل.

مدير مكتب الاتصال والإعلام:
سمير غطاس

رئيس التحرير: إيفان جورجيفيتش
هيئة التحرير: جان العلم، ليلى شامجي، سيليا دادسون وفريق الأمم المتحدة القطري

التصميم: سالار عبدالله بريفكاني

ترجمها الى العربية: دينا رمضان، عبد الرحمن الجبوري، عزيزة عيسى، منال عمر، أثير المظفر، ضياء القيسي، قاسم الأسدي.

مراجعة: محمد الطاهري

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

حقوق الصور: مكتب الاتصال والإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مركز التجارة الدولية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، متطوعي الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة العمل الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأمم المتحدة.

العمل الفني لصورة الغلاف: مازن العزاوي

للتعليقات والاقتراحات: الرجاء التواصل عبر البريد الألكتروني
unami-information@un.org

موقع الأمم المتحدة في العراق: https://iraq.un.org

قنوات يونامي للتواصل الاجتماعي:
https://www.flickr.com/photos/uniraq
https://www.facebook.com/UnitedNationsIraq
https://x.com/UNIraq
https://www.youtube.com/user/UNIraqVideos
https://www.instagram.com/unami_iraq

ص ١٣ | مكتب الشؤون السياسية والتحليل
إنجازات مكتب الشؤون السياسية والتحليل

ص ١٥ | مكتب المساعدة الانتخابية
انجازات مكتب المساعدة الانتخابية في عام ٢٠٢٤

ص ١٨ | مكتب حقوق الإنسان
مكتب حقوق الإنسان يجيب على بعض الأسئلة

ص ٢٢ | مكتب الدعم الإنمائي
مكتب الدعم الانمائي التابع لبعثة الأمم المتحدة
لمساعدة العراق في عام ٢٠٢٤

ص ٢٤ | يونيتاد
بيان من المستشار الخاص ورئيس (يونيتاد) وكالةً
السيدة آنا بيربو لوبيز بشأن انتهاء ولاية (يونيتاد)

ص ٢٦
منظمة الأغذية والزراعة

ص ٣٢
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ص ٣٧
مركز التجارة الدولية

ص ٤٢
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ص ٤٦
مكتب الأمم المتحدة لمكافحة
الإرهاب

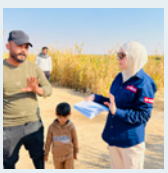

ص ٤٩
دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة
بالألغام

ص ٥٦
صندوق الأمم المتحدة للسكان

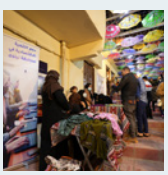

ص ٦٢
برنامج الأغذية العالمي

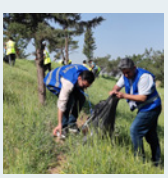

ص ٦٨
متطوعي الأمم المتحدة

ص ٧٣
منظمة العمل الدولية

ص ٣٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ص ٣٥
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية

ص ٤٠
مفوضية الأمم المتحدة السامية
لشؤون اللاجئين

ص ٤٥
منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم
والثقافة

ص ٤٧
منظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية

ص ٥٢
مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة

ص ٦٠
مكتب الأمم المتحدة لخدمات
المشاريع

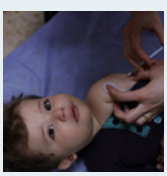

ص ٦٤
منظمة الصحة العالمية

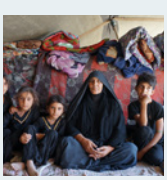

ص ٧٢
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون
الإنسانية

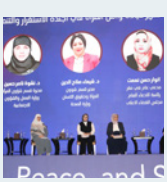

ص ٧٦
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق و رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

الدكتور محمد الحسّان

مـقـدمـة

العراق ينهضُ مرة أُخرى، ويسعدني أن أكون جزءاً من هذا التحول. منذ تولّي منصبي كممثلٍ خاصّ للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسٍ لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تأثرتُ بالثراء التاريخيّ والثقافيّ للعراق، وكذلك بكرم وحُسن ضيافة شعبه – كيف لا وهو مهدُ الحضارة.

روحٌ جديدةٌ تسري في بغداد، هذه المدينة التي تحتضن ضفاف نهر دجلة الهادئ، في مشهدٍ يعاكسُ الصور النمطية التي رافقت اسمها لعقودٍ من العنف والدمار. واليوم أضحت بمثابة ورشة بناءٍ ضخمة، وتستعدّ باستحقاقٍ للترحيب بالسيّاح هذا العام كعاصمةِ السياحة في العالم العربي.

في تفاعلاتي مع العراقيين في مختلف أنحاء البلاد، لمستُ إحساساً عميقاً بالانتماء والإصرار على جعل وطنهم مكاناً يفخرون به، مكمّلين بذلك أهميته التاريخية بأهميةٍ معاصرة. لا شكّ أن البلاد تواجه تحدياتٍ، إلا أن هناك فرصاً يتعيّن اغتنامُها. ومن الضروريّ أن يستمر العراق في التقدم. وتظل الوحدة الوطنية أساسية. إن التطورات الإقليمية تملي علينا جميعاً حماية العراق والبحث عن فرص لتعزيز مكانته كساحةٍ للتعاون الإقليمي.

للعراق شريكٌ في الأمم المتحدة، حيث نعمل معاً لتلبية تطلعات الشعب لمستقبلٍ مستقر ومزدهر. فالعراق عضو مؤسس في الأمم المتحدة، ونحن هنا لخدمة البلد وشعبه ويمكن للعراقيين دائماً الاعتماد علينا.

الأمم المتحـــدة في العـــراق

حقائق سريعة

ما هي المنظمات العاملة في العراق؟

تتألف الأمم المتحدة في العراق من بعثتين ميدانيتين (يونامي و يونيتاد)، ووكالات أممية وصناديق وبرامج، تعمل على صعيد المجتمعات المحلية والمحافظات والمستوى الوطني في جميع أنحاء جمهورية العراق.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بعثة سياسية خاصة أنشأها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ بموجب القرار رقم ١٥٠٠ بطلب من الحكومة العراقية. وتوسع دور البعثة بشكل كبير في عام ٢٠٠٧ عندما تم تبني القرار رقم ١٧٧٠.

ويترأس بعثة يونامي ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ويدعم الممثل الخاص للأمين العام نائبا الممثل الخاص. ويشرف أحد نائبي الممثل الخاص على الشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، بينما يشرف النائب الآخر على جهود الأمم المتحدة الإنسانية والتنموية ويتولى كذلك مهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق.

وبموجب القرار رقم ٢٧٣٢ لسنة (٢٠٢٤) الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٣١ أيار ٢٠٢٤، مدد مجلس تفويض بعثة يونامي تمديدا أخيراً لمدة ١٩ شهراً غير قابلة للتمديد حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ حيث ستوقف بعثة يونامي جميع أعمالها وعملياتها

ويبلغ قوام بعثة يونامي ٧٧٧ موظف (٢٨٠ موظف دولي و٤٩٥ موظف محلي و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة)

وبلغت ميزانية البعثة لعام ٢٠٢٤ ٩٨,٤ مليون دولار أمريكي.

وتخضع البعثة لإدارة دائرة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام وتحظى بدعم من دائرة عمليات السلام فضلاً عن دائرة الدعم العملياتي.

تفويض بعثة يونامي

القرار ٢٧٣٢ (٢٠٢٤)

تبناه مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم ٩٦٤٢، المنعقدة بتاريخ ٣١ أيار ٢٠٢٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بالعراق، ولا سيما القرارات ١٥٠٠ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٥٥٧ (٢٠٠٤) و ١٦١٩ (٢٠٠٥) و ١٧٠٠ (٢٠٠٦) و ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٣ (٢٠٠٩) و ١٩٣٦ (٢٠١٠) و ٢٠٠١ (٢٠١١) و ٢٠٦١ (٢٠١٢) و ٢١١٠ (٢٠١٣) و ٢١٦٩ (٢٠١٤) و ٢٢٣٣ (٢٠١٥) و ٢٢٩٩ (٢٠١٦) و ٢٣٧٩ (٢٠١٧) و ٢٤٢١ (٢٠١٨) و ٢٤٧٠ (٢٠١٩) و ٢٥٢٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٧٦ (٢٠٢١) و ٢٦٣١ (٢٠٢٢) و ٢٦٨٢ (٢٠٢٣)، وإذ يعيد تأكيد القرارين ٢١٠٧ (٢٠١٣) و ٢٦٢١ (٢٠٢٢) المتعلقين بالحالة بين العراق والكويت، والقيم المنصوص عليها في القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)،

وإذ يؤكّد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وإذ يشدّد على أهمية استقرار العراق وازدهاره وأمنه بالنسبة إلى شعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي، ولا سيما في ضوء الانتصار الميداني الذي حققه العراق على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإذ يشجع العراق وبلدان الجوار على القيام بأنشطة اتصال وبذل مساعٍ حميدة، في إطار من التشاور الوثيق، دعماً للحوار والتعاون الإقليميين حسب الاقتضاء،

وإذ يعرب عن دعمه للعراق فيما يبذله من جهود متواصلة لتحقيق الاستقرار، بما يشمل معركته المستمرة ضد الإرهاب، بما في ذلك ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما، بما يتسق مع التزاماته بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي مواصلته مهمة تحقيق التعافي وإعادة الإعمار وإحلال الاستقرار، بما في ذلك مطلبُ العمل على تلبية احتياجات جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال والنازحون وأفراد الأقليات الإثنية والدينية،

وإذ يعرب عن دعمه لحكومة العراق في جهودها المتواصلة لتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تلبية التطلعات المشروعة للشعب العراقي، والتصدي للفساد، واحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع

الأفراد في العراق، وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وتقديم الخدمات الأساسية، وتنويع الاقتصاد، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الحوكمة، والتصدي لتغيّر المناخ والتحديات البيئية والمتصلة بالمياه، وتعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك قطاع الأمن، من حيث مقومات البقاء والقدرة على الاستجابة،

وإذ يقر بالجهود التي تبذلها حكومة العراق في هذا الصدد، بما في ذلك سعيها إلى كفالة التنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات ودفعها المستحقات وغيرها من المزايا للناجيات والضحايا بموجب القانون، وإذ يلاحظ التدابير التي تتخذها مؤسسات الدولة من أجل مضاعفة الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، بما في ذلك قتل المتظاهرين والصحفيين، ومنهم النساء، أو إلحاق إصابات خطيرة بهم أو اختطافهم أو اختفاؤهم، ومن أجل حماية سيادة القانون والحق في حرية التعبير واحترامهما، وإذ يلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن والبيان المشترك الصادر عن الأمم المتحدة والعراق في عام ٢٠١٦ بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له، ومن أجل مساءلة مرتكبي العنف الجنسي في سياق النزاع، وتوفير دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لجميع الضحايا،

وإذ يرحب بجهود حكومة العراق لمساعدة النازحين داخلياً والنازحين العراقيين في سوريا على العودة إلى مناطقهم الأصلية وإعادة الاندماج فيها أو توطينهم في أماكن أخرى في العراق، وإذ يجدد الدعوة إلى تقديم الدعم الدولي لتلك الجهود، وإذ يؤكد أهمية التوصل إلى حلول دائمة وآمنة تحفظ الكرامة وتُعتمد على أساس طوعي وعن اطلاع،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لمعالجة الآثار الضارة لتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية،

وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى دعم الحلول الدائمة وجهود التنمية بينما تتولى حكومةُ العراق مسؤوليةَ توفير الخدمات الإنسانية،

وإذ يحيط علماً بالتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٤ بشأن ترشيد أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق،

١. يحيط علماً برسالة حكومة العراق المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٢٤ ويقرّر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة نهائية مدتها ١٩ شهراً حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، تتوقف بعدها البعثةُ عن جميع الأعمال والعمليات المنوطة بها باستثناء ما يتبقى من أنشطة تصفية البعثة عملا بالفقرة ٢؛

٢. يطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع حكومة العراق، خطةً لنقل المهام والتصفية تكتمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، لكي يتسنى للبعثة البدء في نقل مهامها وفي خفض وسحب أفرادها وأصولها بشكل منظم وآمن، بما يشمل تحديد تاريخٍ تنتهي فيه أنشطة التصفية في العراق؛

٣. يقرر أن يأذن، لفترة تُحدَّد مدتها على أساس الإجراءات الإدارية الخاضعة للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بالإبقاء على وحدات حراسة من القوام الحالي للبعثة من أجل حماية أفرادها ومرافقها وأصولها، بما في ذلك خلال فترة التصفية؛

٤. يدعو حكومة العراق إلى التعاون مع الأمم المتحدة تعاوناً تاماً خلال عملية نقل مهام البعثة وخفضها التدريجي وتصفيتها؛

٥. يثني على الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتسوية القضايا الداخلية في البلد وإحراز تقدّم نحو تحقيق المنجزات المحدّدة في برنامج عمل حكومة العراق وأولوياتها، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب العراقي وإقليم كردستان العراق في حينها؛ والحفاظ على المؤسسات القادرة على أداء وظائفها وتقويتُها من أجل الإبقاء على حوار منظم ومنتظم؛ وتعزيز الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتسم بالفعالية والاستقلالية؛

٦. يلاحظ طلب حكومة العراق خفض أنشطة البعثة تدريجياً في رسالتها المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٢٤، ويطلب إلى الأمين العام ترشيد المهام الموكلة إلى البعثة على النحو التالي:

(أ) توفير المشورة والدعم والمساعدة التقنية إلى حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومؤسسات العراق الأخرى فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز الأعمال التحضيرية للانتخابات والعمليات الانتخابية من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركةٍ كاملة ومجدية وآمنة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية للعراق الاتحادي والانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق، من خلال عمليات شفافة وشاملة للجميع، بوسائل منها إجراء عمليات استعراض تقنية منتظمة وتقديم تقارير مفصّلة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات والعمليات الانتخابية، في إطار الدورة العادية لتقديم تقارير الأمين العام؛

(ب) القيام، ضمن فترة الانتقال، بتيسير إحراز تقدّم نحو إيجاد حلٍّ نهائي للمسائل المعلقة بين العراق والكويت، بما في ذلك إعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية، وإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، بما يتفق مع القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدّم بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٥ توصيات يعرضها على المجلس بشأن إنشاء آليةٍ مناسبة للمتابعة من أجل دعم استمرارية التقدّم نحو إيجاد حل لهذه المسائل إنْ تعذرت تسويتها بحلول موعد انتهاء ولاية البعثة؛

(ج) تعزيز المهام الإنمائية والإنسانية التالية ودعمها وتسهيلها، بالتنسيق مع حكومة العراق ووفقاً لخطة الأمين العام لنقل مهام البعثة المتوخى الانتهاء من وضعها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤:

أولاً: تيسير عودة النازحين داخلياً والنازحين العراقيين في سوريا، أو إعادة إدماجهم محلياً حسب الاقتضاء، على نحو آمن وطوعي وكريم وعن اطلاع، وذلك بوسائل منها جهود فريق الأمم المتحدة القطري، مع الترحيب بالتدابير الوطنية المتخذة في هذا الصدد، وتوفير إمكانية الحصول في الوقت المناسب على المساعدة القانونية والوثائق المدنية للنازحين داخلياً والنازحين العراقيين في سوريا، بمن فيهم الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية، وخاصة الأطفال الذين ليست لهم شهادات ميلاد أو وثائق أخرى تثبت الهوية القانونية؛ والبرامج المكرسة لإعادة إدماج النازحين والناجين من الهجمات الإرهابية والفظائع، ودعم إعادة إعمار المناطق المحررة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية/داعش؛

ثانياً: تنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة العراق على أن يوفر لشعبه الخدمات المدنية والاجتماعية الأساسية بطريقة ناجعة، بما في ذلك الرعاية الصحية، ومنها خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم، ومواصلة دعم تنسيق المانحين الإقليميين والدوليين للعراق من أجل تعزيز المسؤولية الوطنية وفقا للاحتياجات الوطنية؛

ثالثا: الجهود التي يبذلها العراق والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الجهود، بما في ذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية، والتنسيق حسب الاقتضاء مع المجتمع المدني والمانحين والوكالات الدولية الأخرى، بشأن الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود وجهود التعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك في المناطق المتضررة من الإرهاب؛

رابعاً: مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بلوغ الأهداف المبينة في هذا القرار تحت القيادة الموحدة للأمين العام، عن طريق ممثلته الخاصة للعراق، بدعم ممن يعيّناه نائباً مكلفاً؛

(د) تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي والقانوني، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق والمسؤولية الوطنية، من أجل تعضيد سيادة القانون وتحسين الحوكمة في العراق ودعم أهداف ومشاريع التنمية الاقتصادية التي تضعها حكومة العراق؛

(هـ) الإشارة، مع الثناء على حكومة العراق لتوقيعها وتنفيذها خطة العمل الوطنية وجهودها المبذولة للوفاء بالتزاماتها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، إلى أهمية معاملة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح باعتبارهم ضحايا بالدرجة الأولى، وتشجيع حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك اليونيسف، على تعزيز حماية الطفل، بما يشمل إعادة إدماج الأطفال وفقا للقوانين الوطنية للعراق والتزاماته بموجب القانون الدولي، وعلى مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير المتخذة تنفيذاً لخطة العمل؛

٧. يسلّم بأن أمن موظفي الأمم المتحدة عنصرٌ أساسي في اضطلاع الأمم المتحدة بعملها لصالح شعب العراق، ويهيب بحكومة العراق أن تواصل توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في البلد ومدّه بالدعم اللوجستي؛

يطلب إلى الأمين العام أن يوافي المجلسَ كل ستة أشهر، أي ثلاث مرات في المجموع، بتقرير عن التقدم المحرز بشأن ما نُص عليه في الفقرة ٦ من أجل نقل جميع مسؤوليات البعثة وما يتبقى من مهامها، على أن يقدَّم أول هذه التقارير قبل ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤؛

يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

يونيتاد:

كان فريق الأمم المتحدة للتحقيق في تعزيز المساءلة عن الجرائم التي إرتكبها تنظيم داعش (يونيتاد) آلية مساءلة مستقلة وغير منحازة فوضها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لدعم الجهود المحلية الخاصة بمحاسبة تنظيم داعش من خلال جمع الأدلة وحفظها وتخزينها في العراق عن الأفعال التي يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي إرتكبت في العراق. وأنشئت بعثة يونيتاد كاستجابة جماعية من المجتمع الدولي لطلب المساعدة الذ قدمته الحكومة العراقية. ان التعاون الفعال مع الحكومة العراقية يعد أمراً حيوياً لتفويض بعثة اليونيتاد وأنشطتها. وتحت قيادة مستشار خاص، تعمل بشكل وثيق مع نظراء محليين لتنفيذ مهامها بطريقة تمكنها من استكمال التحقيقات التي أجرتها السلطات الوطنية وباحترام كامل للسيادة الوطنية.

انتهى تفويض بعثة يونيتاد بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٢٤ عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٦٩٧ (٢٠٢٣)، ولم تعد فاعلة.

فريق الأمم المتحدة القطري

يتألف فريق الأمم المتحدة القُطري من ٢٤ منظمة يضم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة بضمنها ١٩ وكالة مقيمة و٥ وكالات غير مقيمة، وتقوم بتنسيق عملها من خلال خطط عمل مشتركة: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز التجارة الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للهجرة.

ويعمل فريق الأمم المتحدة القُطري تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية على تحسين حياة جميع العراقيين وسبل عيشهم من خلال دعم البلاد في تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بأحدث الخبرات المتخصصة والإجراءات القائمة على الأدلة. ويتم التعبير عن روح أهداف التنمية المستدامة في عبارة واحدة: "لا نترك أحداً متخلف عن الركب". هذا هو المبدأ الذي يسترشد به كل شيء تقوم به الأمم المتحدة في العراق. ان الإطار العام الذي يعمل ضمنه الفريق القُطري هو إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ (المعروف سابقاً بإسم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، الذي يقدم الأهداف التنموية الرئيسة المشتركة للأمم المتحدة في البلاد. وتعمل الأمم المتحدة في العراق سويةً بطريقةٍ جديدةٍ ومتسقةٍ لدعم الحكومة لتحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية والتزاماتها الإنمائية الدولية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

أين تعمل الأمم المتحدة في العراق؟

تعمل الأمم المتحدة في جميع المحافظات العراقية البالغ عددها ١٨ محافظة على مستوى المجتمعات المحلية والمحافظات والأقاليم وعلى المستوى الوطني. وينتشر الموظفون المحليون والدوليون في مختلف أنحاء البلاد ويعملون ضمن شراكات مع نظرائهم على المستوى الوطني والإقليم والمحافظات وعلى مستوى المجتمعات المحلية.

ما الفرق بين بعثة يونامي وسائر كيانات الأمم المتحدة في العراق؟

يونامي بعثة سياسية أنشئت في عام ٢٠٠٣ بطلب من الحكومة العراقية.

ان تواجد الوكالات الأممية في العراق مبني على أساس اتفاقيات ثنائية مع الحكومة العراقية.

كم مضى على وجود الأمم المتحدة في العراق وما السبب؟

العراق عضو مؤسس في الأمم المتحدة. وتعمل عدد من منظمات الأمم المتحدة في العراق منذ عام ١٩٥٥. وأسست بعض الوكالات الاخرى مكاتبها في العراق مطلع عقد التسعينيات ومرة أخرى بعد عام ٢٠٠٣.

تواصل الأمم المتحدة تواجدها في العراق لتستجيب لاحتياجات الشعب العراقي ولدعم جهوده لتحقيق مستقبل يرفل بالسلام والازدهار.

نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

السيد كلاوديو كوردوني

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في عام ٢٠٢٤ وآفاق المستقبل

كان عام ٢٠٢٤ عاما استثنائيا، استثنائيا في حقيقة أنه وبينما ننهي إكمال دعم عملية انتخابات المحافظات التي جرت في كانون الأول ٢٠٢٣، بدأنا مع شركائنا العراقيين في مجال الانتخابات، الاستعداد للانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان والتي جرت في تشرين الأول ٢٠٢٤ بعد تأخير دام عدة سنوات. وفي خضم ذلك، عملنا مع شركائنا العراقيين في عدد من القضايا السياسية والتشريعية بما في ذلك حقوق الإنسان مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العفو وواصلنا مساعدة ودعم النازحين داخليا وقضايا الأقليات بما في ذلك قضايا الطائفة الأيزيدية. ووسط كل هذا، بدأت البعثة عملية التخطيط للخروج من العراق بعد أن قرر مجلس الأمن، بطلب من الحكومة العراقية، في القرار رقم ٢٧٣٢(٢٠٢٤) لإنهاء البعثة السياسية وانتقال كل العمل المتبقي إلى الفريق القطري من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

إنها ليست بالمهمة السهلة للتوفيق بين التخطيط للانتقال والاستمرار في القيام بالمهام، على الرغم من تقليصها، إلا أنها ما زالت حيوية فيما يتعلق بالشؤون الانتخابية وحقوق الإنسان وملف الكويت والنازحين والعراقيين العائدين من المخيمات ومراكز الاحتجاز في شمال شرق سوريا.

وكعضو في القيادة العليا في يونامي، فأنا أعمل بتوجيهات والتنسيق عن كثب مع الممثل الخاص للأمين العام في العراق في تنفيذ ولاية البعثة التي عهد لنا بها مجلس الأمن في القرار ٢٧٣٢.

إن ملف الشؤون السياسية واسع النطاق ويتضمن مواضيع شاملة لعدة قطاعات تشمل قضايا حقوق الإنسان مثل حرية التعبير، وخطاب الكراهية، وحقوق المرأة والطفل، وحقوق النازحين والأقليات، على سبيل المثال لا الحصر. وجميعها تتوافق مع ولايتنا لدعم الاستقرار السياسي والعمليات الديمقراطية في العراق. وبالطبع، كل هذا بموجب طلب من

الحكومة وعدد من الجهات المعنية. وللتأكيد على هذه القضايا، تحدثنا في عدة مناسبات في عام ٢٠٢٤ بشكل علني وخاص لحث العراقيين على ضمان حماية حقوق الجميع بالإضافة إلى المساءلة. كما قدمنا المشورة القانونية والتشريعية بشأن قضايا محددة لتعزيز سيادة القانون والادارة.

أحد أهم أعمالي في عام ٢٠٢٤ كان الدعم الانتخابي، بقيادة مكتب المساعدة الانتخابية، الذي يقدم المشورة، والدعم، والمساعدة التقنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لتعزيز الاستعدادات والعمليات الانتخابية لضمان انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

وقد لعبت يونامي دوراً محورياً في التحضير للانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان، وعملنا بشكل متكرر مع الأطراف لحثهم على إجراء الانتخابات دون مزيد من التأخير. وقد جرت تلك الانتخابات بنجاح في تشرين الأول ٢٠٢٤، وقبل ذلك في كانون الأول ٢٠٢٣ دعمنا انتخابات مجالس المحافظات في بقية أنحاء العراق، بما في ذلك كركوك لأول مرة منذ نحو عقدين. وكانت تلك تجارب ناجحة، وقد حظي دعمنا بالتقدير باعتباره وسيلة لتعزيز العمليات الانتخابية وضمان الشفافية والمصداقية. كما تم البناء على التجارب السابقة والدروس المستفادة وتقديم التدريب لموظفي الانتخابات لضمان إدارة الانتخابات بفعالية وكفاءة.

استمر دور يونامي، بقيادة الممثل الخاص، في تعزيز وتقديم الدعم السياسي لسياسة العراق الجديرة بالثناء في إعادة جميع مواطنيه من مخيم الهول وغيره من المواقع في شمال شرق سوريا ودعم إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع العراقي وكذلك إنهاء ملف النزوح الداخلي في أنحاء البلاد، بما في ذلك الطائفة الإيزيدية. وبينما لم تعمل البعثة بصورة مباشرة في عملية إدماج الهول، وهي مهمة تولتها السلطات العراقية بدعم من عدد من وكالات الأمم المتحدة، ظل دور البعثة مهما في تشجيع الحكومة والدول المانحة على تعزيز الدعم للعملية.

أما بخصوص قضايا المرأة، فقد واصلت البعثة الدعوة إلى تمثيل المرأة على كل مستويات صنع القرار وتعزيز حماية حقوق المرأة. وفي الانتخابات الوطنية عام ٢٠٢١، نجحت النساء في تجاوز الحد الأدنى للحصة البالغة ٢٥٪ وفزن بنحو ٣٠٪ من المقاعد في مجلس النواب، وهناك ثلاث نساء حاليا في مجلس الوزراء. ومما يؤسف له أنه لم يتم انتخاب أية امرأة لترأس مجالس المحافظات أو أن تتولى منصب المحافظ وواصلنا الدعوة لزيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار على كل المستويات.

ونواصل دعم المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وفي حماية حقوقها. وفي هذا الصدد، عملنا مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية، بحثّ العراق على الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان. إن حماية حقوق المرأة عملية مستمرة ونواصل المشاركة فيها ودعمها بأي طريقة ممكنة.

وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية، وكجزء من تفويض البعثة، تابعت عن كثب ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات بما في ذلك الأرشيف الوطني وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لإنهاء هذا الملف.

ونتطلع إلى موصلة العمل في قضايا تتعلق بولايتنا خاصة فيما يتعلق بالدعم الانتخابي بينما يستعد العراق للانتخابات البرلمانية التي يجب أن تجري بحلول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٥. ويمكن أن يمثل هذا تحديا بما أن البعثة يجب أن تنهي عملياتها بنهاية كانون الأول ٢٠٢٥ ولكنه تحدٍّ سنواجهه. ستواصل الأمم المتحدة دعم المؤسسات الانتخابية العراقية في فترة ما بعد البعثة إذا ما طلبت الحكومة ذلك.

مقابلة مع

نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/ المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق

السيد غلام محمد إسحق زي

ماهي أكبر التحديات التي تواجه العراق اليوم؟ وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تساهم في بناء عراقٍ أكثر ازدهاراً؟

يمر العراق بمرحلة حرجة، حيث يواجه تحديات تشمل التغير المناخي وشحة المياه وإصلاحات على صعيد الحوكمة وغياب الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن الآثار الطويلة الأمد والناجمة عن الصراعات والنزوح.

وقد تم تصميم "إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة- UNSDCF" على نحو خاص لمعالجة التحديات الراهنة التي يواجهها العراق. وقد تم وضع إطار التعاون- الذي يمتد تنفيذه على مدى خمسة أعوام- بالتشاور الوثيق مع الحكومة العراقية.

ولا ينسجم إطار التعاون هذا مع "خطة التنمية الوطنية في العراق" فحسب، بل أيضاً مع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة، بهدف تسريع التقدم الذي يحرزه العراق في تحقيق هذه الأهداف.

ومن أجل دعم العراق في تجاوز تحدياته، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم مجموعة من الخدمات، بما فيها المساعدة الفنية، والتي تتضمن تقديم معارف وحلول متخصصة لمعالجة تحديات إنمائية وفنية محددة. وإضافة إلى ما تقدم، سيكون بناء القدرات أمراً أساسياً لتعزيز قدرات المؤسسات والموارد البشرية العراقية، بما يضمن امتلاكها الأدوات اللازمة لإدارة استدامة تنميتها. وعلاوة على ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تدعم رسم السياسات من خلال تقديم المشورة للحكومة بشأن صياغة وتنفيذ السياسات التي تعزز القدرة على الصمود من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وموائمة تلك السياسات مع أفضل الممارسات الدولية.

وعلى سبيل المثال، ساعدت مبادراتنا خلال العام الماضي في إعادة تأهيل البنى التحتية المهمة، خصوصاً في المناطق المتضررة من جراء النزاع، وفي تقديم تدريب مهني للشباب، وفي الارتقاء بتقديم الخدمات في المناطق المحرومة منها.

يشكل التغير المناخي وشحة المياه والحوكمة شواغل كبيرة بالنسبة للعراق، فكيف تتصدى الأمم المتحدة لهذه المشاكل؟

يزيد التغير المناخي بشكل كبير شحة المياه والتدهور البيئي في العراق، مما يضع ضغطاً هائلاً على النُظُم البيئية في نهري دجلة والفرات. ومع تزايد درجات الحرارة وتحول هطول الأمطار إلى أنماط أكثر تقلباً، أصبحت مصادر المياه الحيوية هذه في خطر، مما يهدد سبل العيش ومجمل الاستدامة في المنطقة.

وبالمقابل، تتعاون الأمم المتحدة على نحو وثيق مع العراق لتنفيذ "خطة التكيف الوطنية" التي تعطي الأولوية لاستراتيجيات الإدارة المستدامة للمياه، وإنشاء منظومات إنذار مبكر للمخاطر ذات الصلة بالمناخ، وتعزيز حلول تستند إلى الطبيعة، مثل إحياء أشجار المانغروف في البصرة، لحماية واستعادة النظم البيئية الساحلية.

وإضافة لذلك، تدعم الأمم المتحدة العراق في مراجعة قوانينه بشأن الطاقة المتجددة، ووضع خطة شاملة للاستثمار في المناخ لضمان أن تكون البلاد مهيأة للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. ويشمل ذلك تعزيز مشاركة العراق الفاعلة في النقاش العالمي حول المناخ، وخاصة من خلال الدعم بشأن مؤتمري الأطراف الثامن والعشرين والتاسع والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تم عرض التزامات العمل المناخي للعراق والتقدم المتحقق فيها.

وتلعب الحوكمة الرشيدة دوراً محورياً في معالجة هذه التحديات البيئية المعقدة. وتلتزم الأمم المتحدة بدعم جهود العراق لمكافحة الفساد وتقوية القدرات المؤسسية وتعزيز الشمول في عمليات صنع القرار. وتهدف الأمم المتحدة -من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة- إلى ضمان دمج العمل المناخي وحماية البيئة في السياسات الوطنية، بمشاركة فاعلة من كافة الجهات المعنية -بما في ذلك المجتمعات المهمشة- وضمان مستقبل عادل ومستدام لكل العراقيين.

هل أنجزت الأمم المتحدة في العراق انتقالها من الأنشطة الإنسانية إلى الإنمائية؟ وما هو الوضع الحالي للنازحين داخلياً في العراق؟ وكيف تدعم الأمم المتحدة العراق في معالجة مشكلة النزوح؟

إن عملية الانتقال جارية حالياً، وتقوم الأمم المتحدة، من خلال "الاستعراض العام للعملية الانتقالية في العمل الإنساني"، بتخفيض تدريجي للمساعدات الإنسانية المباشرة والتركيز على تمكين المؤسسات العراقية من أخذ زمام المبادرة في تقديم الخدمات. ويركز هذا التحول على إدماج السكان النازحين في المنظومات الوطنية، وفي ذات الوقت مواصلة التعامل مع الاحتياجات الإنسانية الباقية.

ويلعب "إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة -UNSDCF" دوراً محورياً في هذه العملية الانتقالية، بما يضمن اتباع نهج مستدام وموجه نحو التنمية. وقد وضعت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، "خارطة طريق الحلول الدائمة"، والتي

تهدف إلى حل قضايا النزوح في العراق.

ومنذ الحرب على تنظيم "داعش" عاد ما يقرب من خمسة ملايين نازح داخلياً إلى ديارهم، ومع ذلك لا يزال أكثر من مليون شخص نازحين، ويعيش العديد منهم في ظروف هشة وغير مستقرة. وتدعم الأمم المتحدة العراق بفاعلية في تنفيذ خارطة طريق الحلول الدائمة، والتي تؤكد على ضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين داخلياً أو النظر في حلول بديلة، مثل الاندماج في مجتمعات جديدة.

وتركز جهودنا على تلبية الاحتياجات الآنية والطويلة الأمد للنازحين داخلياً من خلال إعادة تأهيل المساكن والبنية التحتية الأساسية، وتسهيل إصدار الوثائق المدنية الثبوتية للنازحين، وتعزيز التماسك الاجتماعي في مناطق العودة. ونولي اهتماماً خاصاً للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم والأشخاص ممن لديهم احتياجات خاصة للحماية، بما يضمن أن تكون عمليات عودتهم وإعادة إدماجهم آمنة وشاملة للجميع.

وبالإضافة إلى تحديات نقص المساكن والحاجة إلى تعويضات لإعادة بناء المنازل، نعمل على معالجة القضايا الأوسع نطاقاً والتي يواجهها النازحون العائدون. وتشمل هذه التحديات صعوبات الحصول على الوثائق المدنية الثبوتية، وهو أمر بالغ الأهمية للحصول على الخدمات وضمان الحقوق القانونية، ومعالجة التحديات السياسية والأمنية في مناطق العودة. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع السلطات المحلية وزعماء المجتمعات المحلية لحل هذه المشاكل وضمان قدرة العائدين على إعادة بناء حياتهم في بيئات آمنة ومستقرة.

هل يمكنكم إيضاح التقدم المتحقق في "خطة الأمم المتحدة الواحدة: بدايات جديدة" لإعادة المواطنين العر اقيين من شمال شرقي سوريا؟

منذ عام ٢٠٢١، عاد أكثر من (١٣) ألف مواطن عراقي بنجاح إلى العراق من شمال شرقي سوريا، حيث قادت الحكومة العراقية تلك الجهود ودعمتها الأمم المتحدة. وقد أعلنّا في كانون الثاني من عام ٢٠٢٥ المرحلة الثانية من "الخطة الواحدة" بعنوان "بدايات جديدة" (٢٠٢٥-٢٠٢٧)، والتي تهدف إلى تسهيل عودة ما يقرب من (١٨) ألف مواطن عراقي لا يزالون هناك، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، في حين تستمر جهود إعادة الإدماج حتى عام ٢٠٢٧. ورغم أن هذا الهدف طموح، إلا أن إلحاح الوضع - لا سيما في ظل عدم الاستقرار الحالي في سوريا - يؤكد أهمية تسريع عملية العودة.

وعند عودتهم، يتم إيواء هؤلاء الأشخاص بشكل مؤقت في مركز الأمل (المعروف سابقاً باسم مركز الجدعة ١ لإعادة التأهيل)، حيث يتلقون دعماً هاماً للغاية لإعادة الإدماج. ويشمل هذا الدعم تقديم المساعدة في الحصول على الوثائق المدنية والخدمات النفسية والاجتماعية لمعالجة الصدمات والتدريب المهني لتحسين سبل كسب العيش.

ان منهج الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعادة الإدماج شامل وقائم على الحقوق على حدٍ سواء، بما يضمن ان حالات العودة ليست آمنة وكريمة فحسب بل تتماشى بشكل كامل مع معايير حقوق الإنسان الدولية والأطر القانونية ايضاً. نحن نعطي الأولوية لإعادة الإدماج المجتمعي ونتعاون بشكل وثيق مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المضيفة لضمان الترحيب بالعائدين وإعادة إدماجهم في

بيئاتهم الجديدة. وتتم معالجة التحديات الرئيسة التي تواجه إعادة الإدماج المستدام مثل ترميم المساكن المتضررة والحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والدعم القانوني والاجتماعي للأفراد بشكل حثيث.

كيف تدعم الأمم المتحدة الإصلاح الاقتصادي في العراق وبناء القدرة على الصمود وإعادة الإعمار في المناطق التي تضررت بسبب الإرهاب؟

ان التعافي الاقتصادي والقدرة على الصمود شرطان أساسيان لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى البعيد. أما في المناطق المحررة من تنظيم داعش، اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيس في إعادة بناء البنية التحتية ذات الأهمية البالغة مثل المدارس والمستشفيات والإسكان، التي تضررت بشكل بالغ أبان النزاع. ولا تقتصر جهود إعادة الإعمار هذه على البنية التحتية المادية فقط بل تشمل إعادة الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية، بما يضمن مستقبل أكثر أماناً وازدهارا للعراقيين.

ان إحدى المبادرات الجديرة بالملاحظة التي تدعم التعافي الاقتصادي في العراق هي التوظيف – برنامج الاستثمار المكثف، التي خلقت آلاف فرص العمل، وتحديداً النفع الذي حققته للشباب والنساء في المجتمعات المحلية الضعيفة. ان هذه البرامج لا توفر الدخل الذي تشتد الحاجة إليه فحسب لكنها تسهم كذلك في تعزيز الاقتصادات المحلية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقليل مخاطر المزيد من حالات النزوح أو التطرف.

وعلاوة على ذلك، تعمل الأمم المتحدة على تعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي شراكات مهمة جداً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل. ومن خلال الترويج للممارسات الزراعية المراعية للظروف المناخية، تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز الأمن الغذائي في الوقت الذي تعمل فيه على تنويع الاقتصاد. وتساعد هذه المبادرات على تقليل اعتماد البلاد على النفط من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

وتماشياً مع أولويات العراق الوطنية، تعمل الأمم المتحدة ايضاً على دعم الجهود الحكومية في تنويع الاقتصاد وتقليل اعتمادها على القطاع النفطي، الذي يشكل حالياً جزءاً كبيراً من الناتج الإجمالي المحلي. ووضعت الحكومة هدفاً لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز صناعات أخرى وضمان التنمية المستدامة وزيادة القدرة على الصمود في مقاومة الصدمات الخارجية.

كيف يمضي العراق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف يعمل فريق الأمم المتحدة القُطري على دعم هذه الرحلة؟

حقق العراق تقدماً كبيراً في مجالات مثل الحد من الفقر إذ انخفضت معدلات الفقر الى ١٧,٥٪ والتعليم وتحسين الحصول على الخدمات الأساسية. ومع ذلك، لاتزال هناك تحديات كبيرة، وتحديداً في مجال التخفيف من الفقر والرعاية الصحية والاستدامة البيئية. ان معالجة هذه الثغرات وتسريع التقدم في قطاعات رئيسة سيكون شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان مستقبل مستدام لجميع العراقيين. ويشير تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤ الى ان ٣٨٪ من أهداف التنمية المستدامة القابلة للقياس في العراق لا تزال بعيدةً عن المسار الصحيح مما يبرز الحاجة إلى بذل جهود مكثفة في هذه المجالات المهمة جداً. ونأمل ان تسهم البيانات التي أخرجها التعداد العام للسكان لعام ٢٠٢٣ في جمع بيانات أكثر شمولية بغية توجيه عملية صنع سياسات تمتاز بكونها أكثر عدلاً وشمولاً وتتماشى بشكل أفضل مع احتياجات جميع المجتمعات المحلية. وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان العراق حالياً يحتل التصنيف ٦٤,٢ على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، إذ بات تصنيفه ١٠٨ من أصل ١٦٢ بلداً، فأن فريق الأمم المتحدة القُطري ملتزم بتبني نهج "عدم ترك أحد متخلف عن الركب". ويولي هذا النهج الأولوية للقدرة على الصمود والمساواة والازدهار لجميع العراقيين، بما يضمن استفادة كل فرد من تنمية البلد. وينصب تركيزنا على تمهيد الطريق للتنمية المستدامة بحلول ٢٠٢٣ والعمل على سد الثغرات وتعزيز التقدم الشامل في مختلف قطاعات المجتمع.

ويعمل فريق الأمم المتحدة القُطري، مسترشداً بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، يعمل بالشراكة مع الحكومة العراقية على معالجة هذه التحديات. ويركز أطار التعاون على أربعة أولويات استراتيجية:

١. تنمية اجتماعية شاملة: زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة وبضمنهم النازحين.

٢. تنمية اقتصادية مستدامة: تعزيز التنوع الاقتصادي وتمكين الشباب والنساء من خلال تنمية المهارات وتشجيع ريادة الأعمال.

٣. القدرة على التكيف مع المناخ والحماية البيئية: معالجة المسائل ذات الأهمية البالغة مثل ندرة المياه والتلوث وفقدان التنوع البيئي مع العمل على تعزيز الطاقة المتجددة والممارسات الزراعية المستدامة.

٤. الحكم الرشيد وحقوق الإنسان: تعزيز المساءلة المؤسساتية والمشاركة المدنية وسيادة القانون.

في نهاية عام ٢٠٢٥، ستنهي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تواجدها في العراق. ما التحضيرات التي يجريها فريق الأمم المتحدة القُطري استعدادا لعملية الانتقال، وماهي المجالات ستركز عليها الوكالات والصناديق والبرامج الأممية؟

ن عملية الانتقال من بعثة يونامي الى الفريق القُطري ستشكل نقطة تحول حاسمة في علاقة الأمم المتحدة مع العراق ذلك أنها ستحول التركيز من جهود بناء السلام والعمل الإنساني إلى أولويات تنموية طويلة الأمد. وبموجب إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢٥-٢٠٢٩ سيتولى الفريق القُطري قيادة جدول أعمال التنمية في العراق بما يتماشى بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية للبلاد.

وستنصب جهودنا على المجالات الرئيسة ذات الأولوية مثل القدرة على التكيف مع المناخ والتنوع الاقتصادي وإصلاحات الحوكمة. ان هذه المجالات ذات أهمية شديدة لمعالجة التحديات الملحة لمستقبل العراق وضمان نمو مستدام. وسنعمل ايضاً على تعزيز الشراكات مع الحكومة العراقية والعمل بشكل جماعي على دعم رؤية العراق الخاصة بالتنمية والاستقرار. وسيواصل الفريق القُطري التزامه بعدم ترك أحد متخلف عن الركب بما يضمن شمول المجتمعات المحلية المهمشة في مسار التنمية في البلاد وأن العراق يسير نحو مستقبل يسوده الاستقرار والسلام والازدهار.

مكتب الشؤون السياسية والتحليل

إنجازات مكتب الشؤون السياسية والتحليل على مدى العقدين الماضيين

مع بداية هذا العام الجديد، يتأمل مكتب الشؤون السياسية والتحليل أكثر من عقدين من دعم قيادة البعثة في التعامل مع الجهات المعنية العراقية. لقد لعب هذا التعاون دوراً محورياً في بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز الحوار، وتمكين الشباب، وكل ذلك ساهم في مستقبل أكثر مرونة وشاملاً للعراق. منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في عام ٢٠٠٣، تغلب العراق على العديد من التحديات الداخلية والخارجية، وبرز كمدافع ثابت عن السلام والاستقرار. وعلاوة على ذلك، قطع العراق خطوات كبيرة في معالجة التحديات الاقتصادية وهو ملتزم بقوة بالتنمية المستدامة التي تضمن حماية وإدماج جميع مجتمعاته.

الإصلاحات الدستورية

كانت الإصلاحات الدستورية، ولا تزال، قضية رئيسية ومركزية لبنية حكم ونظام سياسي أكثر فعالية وتمثيلاً في العراق. وبين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٠، تم تشكيل لجان مراجعة الدستور البرلمانية واللجان التنفيذية الأخرى بموجب المادتين ١٢٦ و١٤٢ من الدستور. وخلال هذه الفترة، قدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الدعم الفني لهذه اللجان من خلال خبراء دستوريين، وإشراك أصحاب المصلحة، وورش العمل الفنية والاستشارية، وتطوير التوصيات والخيارات لعملية المراجعة. في عام ٢٠٢٠، تم إعداد تقرير خبير وتقديمه إلى الحكومة، يحدد خيارات الإصلاح الدستوري والتوصيات التي تركز على خمسة مجالات رئيسية: (١) طبيعة النظام السياسي (٢) العلاقة بين العاصمة والمناطق (٣) إصلاح النظام القضائي (٤) تعزيز الحريات والحقوق التي يضمنها الدستور و(٥) الصيغة الإجرائية للتعديلات الدستورية.

تعزيز الحوار - المصالحة الوطنية

منذ عام ٢٠٠٥، أعطت الحكومات العراقية المتعاقبة الأولوية للمصالحة والحوار كمكونات أساسية لبناء نظام سياسي شامل وتحقيق التعايش في عراق مستقر. وعلى مدى العقدين الماضيين، دعمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق العديد من المبادرات وجهود المصالحة التي يقودها العراقيون بهدف تعزيز عملية شاملة تجمع بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمعية. ومن خلال خلق بيئة من الحوار السلمي والشامل، سهلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المنتديات وورش العمل التي أشركت أصحاب المصلحة العراقيين من خلفيات عرقية متنوعة ووجهات نظر مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان.

وقد وفرت هذه الجهود الدعم الفني وبناء القدرات لصناع القرار العراقيين في تنفيذ مبادرات الحوار الوطني. وتضمنت النتائج مجموعة واسعة من التوصيات، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية والاقتصادية، وتعزيز الحوار بين الطوائف، والتعايش السلمي، وإشراك الأقليات والنساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة والضعيفة في عمليات صنع القرار. وكانت الجهود متماشية مع الأولويات المنصوص عليها في برامج ومبادرات حكومية مختلفة مثل مبادرة التسوية الوطنية للتحالف الوطني في عام ٢٠١٦ والحوار الوطني في عام ٢٠٢١، ونجحت في التخفيف من حدة الصراع وتعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز تدابير بناء الثقة.

تعزيز الحوار - الحدود المتنازع عليها

حددت المادة ١٤٠ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ عملية حل الوضع السياسي والقانوني للحدود المتنازع عليها داخلياً بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، فإن تنفيذ المادة ١٤٠ لا يزال يفرض ضغوطاً على العلاقات بين بغداد وأربيل، وكذلك العلاقات العربية الكردية، وخاصة فيما يتعلق بتقاسم السلطة، والنزاعات على الممتلكات والأراضي، واتفاقيات تسجيل الناخبين.

وكجزء من جهودها لتعزيز السلام والمصالحة في العراق وتسهيل الحوار بين بغداد وأربيل، أعدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقريراً موسعاً عن الحدود المتنازع عليها داخلياً في عام ٢٠٠٩ وأجرت دراستي متابعة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وركزت هذه الدراسات على إدارة النزاعات على الأراضي التي تؤثر على الأقليات في نينوى وعلى التعايش السلمي والتغيرات الديموغرافية وحركات السكان في المناطق المتنازع عليها في كركوك وديالى وصلاح الدين.

وقد أرست هذه التقارير، التي تم تبادلها مع كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، الأساس لمشاركة يونامي في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث وفرت إطاراً للحوار يتناول الحوكمة والأمن وتقديم الخدمات والنزوح والعلاقات الاجتماعية. وغطت التوصيات القضايا المتعلقة بالحوكمة والإدارة والانتخابات والديموغرافيا والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتماسك الاجتماعي. وقدمت هذه الأفكار فهماً شاملاً للوضع واقترحت إجراءات للوساطة واستراتيجيات المشاركة الأخرى. وعلى مر السنين، يسرت يونامي جلسات حوار مكثفة، بما في ذلك في كركوك وسنجار، لدعم التعايش والاستقرار في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من خلال مبادرات مختلفة.

إشراك الشباب وتمكينهم

يمثل الشباب ٦٠٪ من سكان العراق، ومنذ عام ٢٠١٧، أعطت يونامي الأولوية لتمكين الشباب، حيث أشركت أكثر من ١٢٠٠ شاب عراقي، بما في ذلك العديد من النساء. وقد تماشت هذه المبادرة مع جهود يونامي الأوسع نطاقاً لتعزيز المصالحة الوطنية والحوار السياسي، وتعزيز الاستجابات الإيجابية من كل من الشباب وممثلي الحكومة. وبصفتها وسيطاً، عملت يونامي على تيسير الحوار المباشر بين الشباب وصناع القرار، وخاصة معالجة خيبة الأمل التي أعقبت احتجاجات عام ٢٠١٩.

وتضمنت مشاركة يونامي مع الشباب من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٣ العديد من ورش العمل لبناء القدرات في مجال بناء السلام وحل النزاعات وتغير المناخ والقيادة والدعوة، باستخدام أساليب مبتكرة مثل المحاكاة واللعب والهاكاثون. وفي عام ٢٠٢٣، دعمت يونامي تطوير ورقتي سياسات بقيادة الشباب حول التحديات السياسية والاقتصادية والمناخية، والتي تم تقديمها إلى صناع القرار في مناقشة مائدة مستديرة لتعزيز مشاركة الشباب في صنع السياسات.

خطط لعام ٢٠٢٥

بعد اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٧٣٢ (٢٠٢٤)، سيركز مكتب الشؤون السياسية والتحليل على تقديم الدعم لقيادة البعثة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات البرلمانية الاتحادية لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك مشاركة المرأة في الانتخابات وأنشطة حقوق الإنسان والمهام الإنسانية والتنموية. وعلاوة على ذلك، سيساهم المكتب في التخطيط للانتقال والانسحاب وتنفيذ خطة الانتقال والتصفية على النحو الذي طلبه مجلس الأمن، بهدف ضمان إغلاق البعثة بشكل منظم وسلس بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

مكتب المساعدة الانتخابية

انجازات مكتب المساعدة الانتخابية في عام ٢٠٢٤

منذ تأسيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) عام ٢٠٠٥، كانت المساعدة الانتخابية عنصرا أساسيا في ولاية البعثة، وبذلك لعبت دوراً محورياً ومتعدد الأوجه في العمليات الانتخابية في البلاد، وأظهرت التزام الأمم المتحدة بتعزيز الديمقراطية في المجتمعات التي مرت بنزاعات. ومن خلال مكتبها المعني بالمساعدة الانتخابية، تقدم البعثة الدعم الاستراتيجي والفني للمؤسسات العراقية، مما يساعد على بناء ثقة الجمهور في الأنظمة الديمقراطية والانتخابية. ويقدم مكتب المساعدة الانتخابية، على وجه الخصوص، مشورةً ومساعدةً فنية شاملتين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات مما يتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة بنجاح في العراق، وذلك من خلال عمليات شفافة وشاملة للجميع.

وبموجب قرار مجلس الأمن ٢٧٣٢ (٢٠٢٤) تم تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وتكليف البعثة بتقديم المساعدة الانتخابية الفنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لدعم تصميم وتنفيذ انتخابات حرة ونزيهة وبقيادة عراقية. وتهدف المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة إلى التقيد بالمعايير الدولية وضمان أن تكون الانتخابات في العراق ذات مصداقية ومقبولة على نطاق واسع من الجمهور.

إن دعم البعثة المتواصل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، خاصة في مجالات مثل العمليات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشؤون القانونية وتبادل المعلومات والتواصل مع الجمهور، يؤكد التزامها الثابت بتعزيز الثقافة الديمقراطية في العراق. وكان من أهم الإنجازات في عام ٢٠٢٤ الإجراء الناجح للانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في ٢٠ تشرين الأول، بدعم كامل من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق

شكلت الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في عام ٢٠٢٤، والتي طال انتظارها، علامة فارقة في مسار إقليم كردستان نحو الديمقراطية، حيث أظهرت تعزيز النزاهة الانتخابية من خلال التكنولوجيا، والمشاركة العامة المنظمة، والتعاون بين الجهات المعنية الرئيسية. وقد نفذت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدعم من فريق المساعدة الانتخابية في البعثة، العديد من خطوات التقدم لتحسين شفافية العملية الانتخابية وأمنها وشمولها للجميع، وفي الوقت نفسه، اجتازت مجموعة من التحديات السياسية واللوجستية والفنية والقانونية والأمنية.

تمحورت الانتخابات حول إصلاحات أساسية، مع تقسيم إقليم كردستان إلى أربعة دوائر انتخابية -أربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة- تعمل كل منها كدائرة انتخابية واحدة. ويتألف البرلمان من (١٠٠) مقعد، مع تخصيص (٣٠) مقعد كحد أدنى، أي (٣٠٪) للمرشحات، مما يعكس حصة الجنسين التي تهدف إلى تعزيز تمثيل أكبر للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص (٥) مقاعد للمكونات من الأقليات لضمان إدخال المكوّن المسيحي والتركماني في السلطة التشريعية للإقليم.

شهدت الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان في عام ٢٠٢٤ مشاركة كبيرة من الناخبين، حيث بلغ عدد الناخبين المسجلين (٢,٨٩٩,٥٧٨) ناخباً، وهو إقبال مثير للإعجاب بلغت نسبته (٧٢٪)، وهي أعلى نسبة مسجلة في انتخابات برلمانية في إقليم كردستان. تضمنت قائمة الناخبين هذه (٢١٥,٩٦٠) ناخباً خاصاً من القوات الأمنية، والذين أدلوا بأصواتهم مبكراً في ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٤ كما تضمنت (٢,٦٨٣,٦١٨) ناخباً عاماً شاركوا في الانتخابات العامة في ٢٠ تشرين الأول. ومن بين الناخبين المسجلين كان (١,٤٨٦,٤٦١) ناخباً من الذكور و(١,٤١٣,١١٧) ناخبة من الإناث. مما يسلط الضوء على التوزيع المتساوي بين الجنسين والمشاركة القوية بشكل عام من كلا الجنسين. كان نظام قائمة التمثيل النسبي، مع تخصيص المقاعد الذي تحدده قاعدة هاري-نيماير (المعروفة أيضا باسم طريقة الباقي الأكبر) هو النظام المستخدم في هذه الانتخابات، والذي تم اختياره خصيصاً ليعكس التركيبة السكانية المتنوعة لإقليم كردستان ويضمن التمثيل العادل لكافة الكيانات السياسية.

ولتنفيذ هذ المهمة، قدمت البعثة، من خلال مكتب المساعدة الانتخابية، المشورة والمساعدة التقنية للمكتب الوطني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بغداد واللجنة المركزية، ومقرها أربيل، المسؤولان عن إدارة الانتخابات والاشراف عليها. وقد فتحت البعثة مكتباً مخصصاً في اللجنة المركزية بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في أربيل، وأبقت على وجود منتظم من خلال زيارات إلى مكتب الانتخابات في إقليم كردستان والمكاتب الانتخابية في محافظات الإقليم.

وقد زارت القيادات العليا في البعثة، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام ونائباه، إلى جانب كبير المستشارين الانتخابيين ومستشاري مكتب المساعدة الانتخابية، حيث تبيّن هذه الزيارات التزام الأمم المتحدة بدعم الحكم الديمقراطي في إقليم كردستان.

زيارات الممثل الخاص للأمين العام ونائبيه: قام الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ونائباه بزيارة عدد من مراكز الاقتراع في

أربيل ودهوك والسليمانية. وتفاعلوا خلال هذه الزيارات مع موظفي مراكز الاقتراع وناخبين ومراقبين، مؤكدين على أهمية انتظام العملية وشمولها للجميع. وأشادت بيانات الممثل الخاص للأمين العام في وسائل الإعلام بسير الانتخابات بطرق سلمية. وقد أدلى كل من الممثل الخاص للأمين العام ونائبيه بتصريحات لأكثر من (٢٠) وسيلة إعلام وطنية وإقليمية ومحلية يوم التصويت العام.

وقد عمل مكتب المساعدة الانتخابية بالبعثة عن كثب مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وغيرها من الجهات المعنية، بتيسير الحوار وتقديم المساعدة الفنية بشأن العمليات الانتخابية والتواصل مع الجمهور والتنسيق الأمني وعدد من القضايا الهامة الأخرى. وكان كبير المستشارين الانتخابيين الدكتور أمير أراين منخرطاً مع الإدارة العليا لمفوضية الانتخابات بصورة يومية. وعلاوة على ذلك، عمل الدكتور أراين مع المحكمة الاتحادية العليا حول المسائل الانتخابية ومع منظمات المجتمع المدني، كما قام على نحو منتظم بإطلاع المجتمع الدبلوماسي في العراق على التطورات الانتخابية.

في ٢١ تشرين أول، ٢٠٢٤، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق لعام ٢٠٢٤ في مؤتمر صحفي عقد في مقرها في بغداد. وامتثل هذا الإعلان للمتطلبات القانونية التي تقتضي إعلان النتائج خلال ٢٤ ساعة بعد إغلاق مراكز الاقتراع. تضمنت النتائج الأولية بيانات من (٧,٠٤٤) محطة اقتراع من أصل (٧,٠٧٠) محطة تشمل مراكز اقتراع عام وخاص. وتم استبعاد المحطات الـ (٢٦) الباقية والتي توزعت على محافظات دهوك وأربيل والسليمانية، من النتائج الأولية لحين إجراء تدقيق لمعالجة مشاكل مثل حالات فشل الإرسال الإليكتروني وأعطال USB (الناقل التسلسلي العام) وحالات التباين بين العد الالكتروني واليدوي. وقد امتدت عملية التدقيق على مدى ثلاثة أيام، حيث خُصص كل يوم لمحافظة مختلفة.

وكان المراقبون المحليون والدوليون إلى جانب وكلاء الأحزاب السياسية، حاضرين خلال عملية التدقيق لمراقبة العملية. كما تم إرسال فرق من مكتب المساعدة الانتخابية لمراقبة عملية التدقيق. وغطت وسائل الإعلام المعتمدة العملية وقدمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحديثات على نحو منتظم. وبعد الانتهاء من عملية التدقيق في أربيل، عقدت المفوضية مؤتمراً صحفياً لإبلاغ الجمهور بالنتائج وإجراءات التدقيق.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٤، النتائج النهائية غير المصادق عليها لانتخابات برلمان إقليم كردستان العراق لعام ٢٠٢٤ في مؤتمر صحفي عُقد في مقرها في أربيل. وقد جاء الإعلان بعد الانتهاء من عمليات التدقيق والتسوية والتي شملت ١٠٠٪ من محطات الاقتراع في الدوائر الانتخابية الأربع. وقدم إعلان النتائج تفاصيل شاملة عن إجمالي الأصوات المُدلى بها والأصوات التي حصل عليها المرشحون في كل دائرة انتخابية، بما في ذلك حصة النساء والأقليات.

بعد إعلان النتائج النهائية غير المصادق عليها، حددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٤ موعداً نهائياً لتقديم الطعون، وخلال هذه المدة، قُدم (٤١) طعناً، شملت (١٧) مرشحاً فردياً و(٢٣) حزباً سياسياً وائتلافاً سياسياً واحداً. وركزت معظم الطعون على التباينات المزعومة في التصويت بين النتائج الأولية والنتائج غير المصادق عليها. وفي ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٤، أحالت المفوضية كافة الطعون إلى الهيئة القضائية الانتخابية، والتي ردّت كافة الطعون البالغ عددها (٤١) طعناً بحلول يوم ١٨ تشرين ثاني ٢٠٢٤، بعد أن وجدت أنه لا توجد أدلة ملموسة تدعم تلك الادعاءات.

وبعد تلقي تأكيد بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ من الهيئة القضائية الانتخابية بأن كافة الطعون قد تم ردُّها، صادق مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على النتائج النهائية. ومن بين (١٠٠) مقعد برلماني، حصلت النساء على (٣١) مقعداً، بما في ذلك مقعد مخصص لمرشح المكون التركماني في أربيل. وقام رئيس المفوضية بإرسال النتائج المعتمدة رسمياً إلى رئاسة إقليم كردستان العراق.

تُعدُّ الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق لعام ٢٠٢٤، والتي يسرتها جهود التعاون التي بذلها مكتب المساعدة الانتخابية بالبعثة في دهم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شاهداً على الالتزام بالعمليات الديمقراطية في العراق. ويعكس الاجراء الناجح لهذه الانتخابات، والتي اتسمت بشمول الجميع وسهولة الوصول والانطباع الإيجابي لدى الجمهور، يعكس قدرة النظام الانتخابي العراقي على التكيف وتقدمه، وهي بذلك تضع معياراً للانتخابات التي ستجري مستقبلاً في العراق.

وبالتطلع قدماً إلى عام ٢٠٢٥، يستعد العراق لانتخابات مجلس النواب العراقي، وسيواصل مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة دعمه للمؤسسات العراقية في استعداداتها. كما سيواصل مكتب المساعدة الانتخابية مساعدة مفوضية الانتخابات من خلال استعراض الانجازات وتوثيق الدروس المستفادة وتقديم المشورة حول التدابير الكفيلة بتعزيز التنسيق والتواصل الداخليين، فضلاً عن تنسيقها مع الجهات المعنية الخارجية.

مكتب حقوق الإنسان

مكتب حقوق الإنسان يجيب على بعض الأسئلة

ما هي ولاية البعثة فيما يتعلق بحقوق الإنسان؟

يضطلع مكتب حقوق الإنسان في البعثة بمسؤولية تنفيذ ولاية حقوق الإنسان المنوطة بالبعثة وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٧٣٢ (٢٠٢٤) وقراراته السابقة الخاصة بتعزيز مبادئ المساءلة وحماية حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي والقانوني لتعزيز سيادة القانون وتحسين نظام الحكم في العراق.

كيف تطوّرت أوضاع حقوق الإنسان في العراق في عام ٢٠٢٤؟

خلال عام ٢٠٢٤، عمل مكتب حقوق الإنسان مع الحكومة العراقية لتعزيز التدابير التشريعية والسياساتية لزيادة احترام حقوق الإنسان وتعزيز المشاركة مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. إن المصادقة على التشريعات الوطنية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية تجاه حقوق الإنسان، هي العامل الأساسي لضمان حماية حقوق الإنسان لجميع العراق. ظل عدد من مشاريع القوانين الرئيسية التي تحمي حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تشمل مناهضة العنف الأسري، وحرية التعبير، والحماية من الاختفاء القسري، وحماية الأقليات، معلقة خلال عام ٢٠٢٤.

ولا تزال هناك تحديات تتعلق بحماية الحق في حرية التعبير عن الرأي، حيث تواجه منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون قيوداً إدارية وقانونية تحدّ من أنشطتهم، فضلاً عن التعرض للتهديدات والمضايقات، بما في ذلك في على شبكة الانترنت.

واصل مكتب حقوق الإنسان تعزيز الأداء المستقل للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق وفقًا لمبادئ باريس. ولم تُحظ المفوضية العليا لحقوق الإنسان بتعيين مجلس مفوضين بشكل قانوني منذ انتهاء مدة ولاية المجلس السابق في عام ٢٠٢١. وحتى نهاية عام ٢٠٢٤، ظلت، عملية الاختيار لأعضاء مجلس مفوضين جدد، معلقة.

وفي كانون الثاني من عام ٢٠٢٥، عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، استعراض الدورة الرابعة للعراق في جنيف. وفي عام ٢٠٢٤، عمل مكتب حقوق الانسان مع الحكومة والمجتمع المدني لتسهيل رفع التقارير الوطنية وتقارير الجهات المعنية كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل.

ما الذي قام به مكتب حقوق الإنسان في البعثة للحفاظ على الفضاء المدني وتوسيع نطاقه؟

تعد حماية الفضاء المدني والديمقراطي وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي أولوية أساسية لدى البعثة. عمل مكتب حقوق الإنسان على مراقبة أوضاع الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وإعداد التقارير بشأنها. وفي عام ٢٠٢٤، استمر نشطاء المجتمع المدني والصحفيون والمدونون في تلقّي تُهم تندرج تحت الأحكام واسعة النطاق لقانون العقوبات التي تحظر التشهير أو المحتوى "المهين".

على مدار ذلك العام، عمل مكتب حقوق الإنسان مع المجتمع المدني والحكومة والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لدعم جهودهم الرامية إلى مراقبة حقوق الإنسان وإعداد

التقارير والمشاركة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، شارك مكتب حقوق الإنسان في أنشطة تهدف إلى دعم الحفاظ الفضاء المدني وتوسيع نطاقه، وحماية الصحفيين، بما في ذلك الصحفيات، ومنع التهديدات والمضايقة عبر شبكة الإنترنت، وقام بتطوير إجراءات لتعزيز قدراتهم على الانخراط بشكل فعال في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع تسليط الضوء على القضايا ذات الاهتمام العام وزيادة الوعي بحقوق الإنسان. شارك مكتب حقوق الإنسان أيضاً بجانب مختلف دوائر الحكومة والمجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، في الدعوة إلى دعم التدابير التشريعية والسياسية اللازمة للحفاظ على الفضاء المدني وتوسيع نطاقه بما يتماشى مع دستور العراق والتزاماته الدولية.

ما الذي تقوم به البعثة لحماية حقوق الإنسان تحقيقاً للعدالة؟

يهدف نشاط مكتب حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان لتحقيق العدالة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع النزاعات من خلال ضمان التطبيق غير التمييزي لسيادة القانون. ولهذا الغرض، استمر مكتب حقوق الإنسان في تنفيذ برنامجه الخاص بمراقبة المحاكمات الذي يركز بشكل خاص على مراقبة محاكمات المشتبه بهم من تنظيم "داعش"، وتعزيز الامتثال للضمانات الإجرائية، والضمانات التي تتعلق بالاحتجاز، ومعايير المحاكمة العادلة. وفي عام ٢٠٢٤، انجز مكتب حقوق الإنسان بـ ١١٨ مهمة لمراقبة المحاكمات، حيث راقب ٤٩٧ محاكمة، بما في ذلك، محاكمات تتعلق بالإرهاب

و٢٩٧ محاكمة تتعلق بمكافحة الفساد كجزء من المشروع المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مكافحة الفساد. ظل برنامج مراقبة عمليات الاحتجاز معلقاً على الصعيد الاتحادي في العراق بسبب عدم وجود إذن لإجراء مقابلات سرية مع المحتجزين. ركزت أنشطة التعاون الفني أيضاً على إطار قانون حقوق الإنسان العراقي والدولي الذي يحكم عمليات الاعتقال والتحقيق المشروعة وكذلك حظر التعذيب وسوء المعاملة، مما يعزز دور محامي الدفاع في مكافحة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، سهل مكتب حقوق الإنسان الحوار مع القائمين على إنفاذ القانون، وضباط التحقيق من مختلف دوائر الشرطة، وممثلي مفوضية حقوق الإنسان في العراق، والمجتمع المدني، ومحامي الدفاع لتعزيز فهم مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة وتنفيذها في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك ضمانات التحقيق، والحق في التزام الصمت، والحق في التمثيل القانوني والوقاية من الاحتجاز/الاعتقال التعسفي وحظر التعذيب والمعاملة/العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وطيلة عام ٢٠٢٤، واصل مكتب حقوق الانسان، رصد جلسات التحقيق وكذلك، إجراءات المحاكمات بالنسبة للعراقيين العائدين من شمال شرق سوريا.

ما هو الدور الذي لعبه مكتب حقوق الإنسان في البعثة في تعزيز حقوق النساء والأطفال، لاسيما حماية النساء من العنف الأسري؟

عمل مكتب حقوق الإنسان على تعزيز حقوق النساء، بما في ذلك الحماية من العنف الأسري ومحاسبة مرتكبي العنف ضد المرأة. استمرت البعثة في الجهود المبذولة لمزيد من التطوير والتنفيذ للاستراتيجيات والخطط المناسبة والفعالة للنهوض بالمرأة في منظومة القضاء والمؤسسات القضائية على المستويين القيادي والإداري.

في أذار، أصدرت البعثة والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق تقريراً بعنوان "المساءلة عن العنف الأسري في العراق: تعزيز العدالة وعدم التمييز". أكد التقرير على الكيفية التي يظل بها العنف الأسري يمثل شكلاً من أشكال التمييز التي تعرقل بشكل كبير تمتع النساء بحقوقهن وحرياتهن. وأكد التقرير على تأثير مسألة وصمة العار الاجتماعية والعوائق الأخرى التي تمنع

الضحايا من الإبلاغ عن الحوادث. وكذلك لاحظ غياب إطار حماية قانونية، وخاصة وجود قانون يختص بالعنف الأسري بما يتوافق مع المعايير الدولية، يزيد من نقص الوعي وسط عامة الناس وجهات إنفاذ القانون، ويشكل تحديات كبيرة في التصدي للعنف الاجرامي داخل المنازل. أوصى التقرير بوضع تدابير ضمن الاجراءات القضائية لتعزيز عملية الإبلاغ عن حالات العنف الأسري، وضمان حماية الناجين ومحاسبة الجناة تمشياً مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

عمل مكتب حقوق الإنسان على مراقبة أوضاع الأطفال المتضررين جراء النزاع المسلح وإعداد التقارير بشأنها، وقد جرى توثيق ست انتهاكات خطيرة وقعت بحق الأطفال. وفي كانون الثاني ٢٠٢٤، زارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح العراق. ورحبت خلال زيارتها بتوقيع الحكومة في أذار ٢٠٢٣ على خطة عمل تهدف لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الحشد الشعبي. في عام ٢٠٢٤، نظم مكتب حقوق الإنسان مجموعة من الدورات التدريبية تهدف إلى تعزيز قدرات العاملين في مديرية حقوق الإنسان في قوات الحشد الشعبي في تعزيز حماية الأطفال.

ما هي الخطوات التي اتخذها مكتب حقوق الإنسان في البعثة لمعالجة حقوق الإنسان للمكونات المجتمعية العر اقية؟

عمل مكتب حقوق الإنسان عن كثب مع المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والمكونات المجتمعية العراقية لتعزيز الجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق المكونات العرقية والدينية في العراق. مكّنت المشاركة المنظمة مع شباب الأقليات والمجموعات المهمشة من زيادة الوعي والعمل المتضافر من قبل المجتمع المدني من التواصل مع الحكومة العراقية للدفاع عن تبني تدابير لزيادة حماية الأقليات. شارك مكتب حقوق الإنسان في الدعوة التي تهدف إلى تشجيع الحكومة العراقية على تنفيذ القوانين الحالية، وتعزيز الأطر المؤسسية ذات الصلة وآلياتها لتعزيز الحماية للأقليات، وزيادة فرص نيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مشاركة الأقليات الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. بالإضافة إلى ذلك، نفذ مكتب حقوق الإنسان برامج لبناء القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية للتمييز العنصري، وتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني على تعزيز حقوق المكونات العرقية والدينية والمجتمعية العراقية وتسهيل الحوار بشأن تعزيز المساواة والشمول.

كيف عمل مكتب حقوق الإنسان على مكافحة خطاب الكراهية؟

واصل مكتب حقوق الإنسان العمل لمواجهة خطاب الكراهية من خلال حوار ومشاركة الجهات المعنية المتعددة، عن طريق مراقبة وتحليل خطاب الكراهية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. واصل مكتب حقوق الإنسان تنسيق تنفيذ خطة عمل البعثة بشأن خطاب الكراهية، التي أقرت في كانون الثاني ٢٠٢٠. كما قدمت البعثة الدعم الفني لأمانة اللجنة العليا لمناهضة خطاب الكراهية التي أنشأها رئيس مجلس الوزراء ويرأسها وزيرة الاتصالات، لتعزيز جهودها الرامية على وضع استراتيجية وطنية لمواجهة خطاب الكراهية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

كم يبلغ عدد أنشطة بناء القدرات/الدورات التدريبية التي نظمها مكتب حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٢٤؟ وما هي الجهات المشاركة؟

نظم مكتب حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٤، عدد ١١٢ ورشة عمل لبناء القدرات/التدريب، حضرها ٣,٠٤٥ مشاركاً (١٩٥٤ رجلاً و١٠٩١ امرأة) في بغداد، البصرة، أربيل، كركوك والموصل. وقد حضر هذه الفعاليات محامون ونشطاء وشبكات المجتمع المدني ومدافعو حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق المرأة ومسؤولون حكوميون وقضاة ومدعون عامون والقائمون على إنفاذ القانون وموظفو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق.

هل يعمل مكتبكم مع الشباب والنساء والمنظمات العاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

في عام ٢٠٢٣، عمل مكتب حقوق الإنسان مع ٦٣ منظمة يقودها الشباب في جميع أنحاء العراق لتعزيز مشاركة الشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي، والتعايش السلمي، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية. علاوة على ذلك، أنشأ مكتب حقوق الإنسان شراكات جديدة مع الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب التي تدافع عن حقوق الإنسان

وتدعو لإيجاد السبل الفعالة للتصدي لتغير المناخ، وبالتالي تعزيز قدرات نشطاء المجتمع المدني بشأن تغير المناخ وقضايا حقوق الإنسان من أجل القيام بعمل ملموس بشأن الحق في الصحة، والمياه، والممارسات الزراعية المستدامة.

عمل مكتب حقوق الإنسان وتعاون مع ٩٥ منظمة تقودها النساء في بغداد، والبصرة، وأربيل، وكركوك، والموصل، حيث تواصل مع منظمات ومجموعات حقوق المرأة وعمل معها عن كثب من أجل حماية حقوق المرأة ودعم عملها مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وخلال حملة ١٦ يوماً من النشاط ضد العنف ضد المرأة، شارك مكتب حقوق الإنسان مع نظرائه في المجتمع المدني والحكومة لتعزيز وتعضيد تدابير تهدف إلى تجريم العنف الأسري، وإضفاء الطابع الرسمي على منظومات توفير الدعم الفعال للناجين ومحاسبة مرتكبي أفعال العنف الأسري. علاوة على ذلك، شارك مكتب حقوق الإنسان في الحوار مع الجهات المعنية ونظم حلقات نقاش مركّزة لتعزيز المساءلة بشأن العنف الجنسي المتعلق بالصراع ودعم الجهود لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات.

وفي سبيل تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، تعاون مكتب حقوق الإنسان وتعاون مع ٢٣ منظمة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب حقوق الإنسان دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

هل يعمل مكتب حقوق الإنسان في البعثة على تعزيز حقوق الإنسان في سياق تغيّر المناخ؟

العراق هو أحد البلدان الأكثر تضرراً جراء الأثر الناجم عن تغير المناخ. يقوم مكتب حقوق الإنسان بالترويج للتدخلات القائمة على الحقوق في سياق تغير المناخ، ويدعو إلى مناصرة الحق في العيش في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك الحق في الهواء النظيف، والمناخ الآمن والمستقر، والحصول على المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي الملائمة، والغذاء الصحي المنتج بشكل مستدام، والبيئات غير السامة التي يمكنه العيش والعمل والدراسة واللعب فيها، والتنوع البيولوجي والنظم البيئية السليمة. نظم مكتب حقوق الإنسان فعاليات مع عدد من الشباب المنخرطين بشكل فعال في تعزيز حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

ما هي أولويات البعثة المتعلقة بحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٥؟

سيواصل مكتب حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٥ دعمه للحكومة العراقية والمجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. تشمل أولويات مكتب حقوق الإنسان عام ٢٠٢٥ الآتي:

- مراقبة تطورات حقوق الإنسان وإعداد التقارير بشأنها لتحديد الأنماط والاتجاهات السائدة والدعوة إلى اتخاذ تدابير لمعالجة المجالات الرئيسية المثيرة للقلق:
- العمل مع الحكومة العراقية لتعزيز القدرات المؤسسية بهد تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
- الدعوة لاعتماد التشريعات والسياسات اللازمة لتعزيز حماية حقوق الإنسان؛
- حماية الفضاء المدني والديمقراطي والترويج لخلق بيئة مواتية لعناصر المجتمع المدني، بما في ذلك الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام.
- تعزيز سيادة القانون ومعايير المحاكمة العادلة من خلال عملية شاملة للإصلاح التشريعي والسياسي والمؤسسي لضمان احترام الإجراءات القانونية الواجبة والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- تشديد المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل المنهجة، والاختطافات والتهديدات والمضايقات التي تطال النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين؛
- حماية وتعزيز حقوق الأقليات الدينية والعرقية، والتنوع، والسياسات غير التمييزية التي تشمل الجميع من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي، والتعايش السلمي، ومناهضة خطاب الكراهية؛
- تعزيز الامتثال للقانون الدولي ودستور العراق فيما يتعلق بمساءلة مرتكبي أعمال العنف الأسري والعنف الجنسي المرتبط بالصراع، وحماية حقوق المرأة وإدماج النساء في عمليات صنع القرار.
- حماية الأطفال المتضررين جراء العنف المرتبط بالنزاع وانعدام الأمن وحماية حقوق الأطفال المحرومين من الحرية.

مكتب الدعم الانمائي التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في عام ٢٠٢٤

يعمل مكتب الدعم الانمائي التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ويلعب دوراً رئيسياً في دعم انتقال العراق من المساعدات الإنسانية إلى التنمية المستدامة. ويسهل المكتب التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة العراقية، مما يضمن التوافق مع الأولويات الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية للعراق.

ومن خلال التخطيط الاستراتيجي والدعم في مجال السياسات والتنسيق بين الوكالات، يعزز مكتب الدعم الانمائي جهود التنمية في جميع أنحاء العراق، لا سيما في مجالات الحوكمة والانتعاش الاقتصادي والقدرة على التكيف مع المناخ وإيجاد حلول دائمة للنازحين. ويعمل مكتب الدعم الانمائي أيضاً بشكل وثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتعزيز المبادرات المستدامة التي تساهم في الاستقرار والانتعاش والتنمية طويلة الأجل.

ويعمل المكتب في بغداد والأنبار وكركوك وديالى وصلاح الدين ونينوى وأربيل والنجف وواسط والقادسية والمثنى والبصرة.

علاوة على ذلك، يقوم مكتب الدعم الانمائي بتنسيق ودعم تنفيذ البرامج التي تعزز قدرة العراق على تقديم الخدمات المدنية والاجتماعية الأساسية، بما في ذلك دعم تنسيق المانحين الإقليميين والدوليين للعراق، وتعزيز الملكية الوطنية لأولوياته التنموية.

الوظائف الرئيسية لمكتب الدعم الانمائي

- دعم الحكومة العراقية في جهود التنسيق وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية.
- تسهيل التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة،

وضمان توافق برامج الأمم المتحدة مع السياسات الوطنية.

- تعزيز التنسيق بين الوكالات، وربط العمل السياسي والتنموي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ببرامج فريق الأمم المتحدة القطري.
- تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المشاركة مع المانحين وأصحاب المصلحة في التنمية.
- تقديم الدعم الفني لتحقيق الاستقرار والانتعاش وإعادة إدماج النازحين.
- النهوض بإيجاد حلول دائمة للنازحين والعائدين، وضمان إعادة الإدماج المستدامة ومرونة المجتمع.

المساهمات الرئيسية لمكتب الدعم الانمائي في عام ٢٠٢٤

١. التنسيق والدعم على المستوى المحلي

قاد مكتب الدعم الانمائي ٣٨ اجتماعا للجان التنسيقية المشتركة في محافظات كركوك ونينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى والبصرة، مما عزز هياكل الحوكمة المحلية وتقديم الخدمات. وفرت لجان التنسيق المشتركة منصة للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية وشركاء التنمية لمعالجة التحديات المحلية وتعزيز إعادة إدماج العائدين وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي إقليم كردستان، قدم مكتب الدعم الانمائي الدعم بخدمات الأمانة للجنة أربيل المشتركة لتنسيق الأزمات، مما سهل التعاون في الجهود الإنسانية والتنموية. في سنجار والبعاج (نينوى)، دعم مكتب الدعم الانمائي لجان التنسيق القائمة على المناطق وقاد اجتماعات تنسيقية شهرية لضمان تخطيط شامل قائم على الاحتياجات.

٢. المبادرات التنموية وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢٥-٢٠٢٩

لعب مكتب الدعم الانمائي دوراً رئيسياً في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩. ومن خلال سبع مشاورات وطنية، أشرك المكتب وكالات الأمم المتحدة والكيانات الحكومية وممثلي النازحين واللاجئين ومنظمات المجتمع المدني لضمان أن يعكس الإطار أولويات التنمية في العراق.

٣. المشاركة في قضايا تغير المناخ

إدراكاً لضعف العراق تجاه تغير المناخ، دعم مكتب الدعم الانمائي العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المرونة البيئية ومعالجة التحديات المتعلقة بالمناخ:

- تيسير زيارة رفيعة المستوى من الوزارة بشأن النزوح المناخي في جنوب العراق.
- تنظيم مؤتمر للمناخ في كركوك، حضره ١٤٠ مشاركاً، بالشراكة مع السلطات المحلية.
- قام مكتب الدعم الانمائي (DSO) بتسهيل تسليم نظام متنقل لإعادة تدوير الحطام تبرعت به وكالة الأمم المتحدة للبيئة إلى سلطات كركوك في آذار ٢٠٢٤.
- إجراء برامج توعية في ست محافظات حول ندرة المياه والهجرة الناجمة عن المناخ والتلوث.
- دعم أنشطة يوم البيئة العالمي في كردستان، بما في ذلك مبادرة تنظيف مع المسؤولين المحليين.
- الشراكة مع مديرية التغير المناخي في كردستان لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والسلام والأمن والاستدامة البيئية.

٤- التنسيق بين العمل الإنساني والتنمية

لعب مكتب الدعم الانمائي دوراً رئيسياً في تسهيل المساعدة الإنسانية والاستجابات التنموية في جميع أنحاء العراق. وشملت الجهود البارزة ما يلي:

- قيادة بعثات مشتركة بين الوكالات لتقييم أوضاع العائدين في صلاح الدين والأنبار وديالى.
- تقديم الدعم اللوجستي لبعثات الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في المواقع الميدانية.
- تنظيم جلسات توعية بمخاطر الألغام للعاملين في مجال الإغاثة في نينوى.
- عقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات لتحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وحكومة إقليم كردستان.

٥- التوعية والتخطيط للانتقال

قام مكتب الدعم الانمائي بتجميع ونشر ملفات تعريف شاملة للمشاريع للمحافظات الجنوبية باللغتين الإنجليزية والعربية. وتم نشر هذه التقارير على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والمجتمعات المحلية.

بينما تستعد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لاختتام مهمتها بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، يستعد مكتب الدعم الانمائي لنقل أنشطته وآليات التنسيق إلى السلطات الوطنية وشركاء الأمم المتحدة. وسيضمن هذا التسليم الاستراتيجي استمرارية وظائف دعم التنمية الحيوية مع تمكين المؤسسات المحلية من تولي ملكية أولويات التنمية طويلة الأجل.

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش (يونيتاد)

بيان من المستشار الخاص ورئيس (يونيتاد) وكالةً السيدة آنا بييرو لوييز بشأن انتهاء ولاية (يونيتاد)

بغداد، في ١٦ أيلول ٢٠٢٤- ستنتهي ولاية فريق التحقيق (يونيتاد) بتاريخ ١٧ أيلول، حيث سيكون قد أنهى عملياته في ذلك التاريخ ولن يكون موجوداً العراق.

منذ انضمامي إلى (يونيتاد) بصفة المستشار الخاص وكالةً منذ ستة أشهر تقريباً، عمل الفريق بجد لإنجاز الولاية بطريقة منظمة وبصورة إيجابية، بالتعاون مع السلطات العراقية.

أعتقد أنه من المهم التوقف قبل أن ننهي عملنا للتأمل في السنوات الست الماضية، حيث كان هناك العديد من النتائج والإنجازات الملموسة التي تستحق تسليط الضوء عليها، والتي نأمل أن تستمر في أن تعود بالفائدة على العراق وكافة الجهات المعنية بعد انتهاء ولاية (يونيتاد) في أعقاب العمل الذي تم إنجازه.

أولاً: النتائج التحقيقية:

- أصدر الفريق (١٩) تقييماً للقضايا وتقريراً تحليلياً – في مئات الصفحات –غطت أفعالاً محددة ارتكبها تنظيم (داعش) في العراق ضد المكونات المسيحية والكاكائية والشبك والشيعة والتركمان والسنّة والأيزيديين، حيث قد تصل تلك الأفعال إلى حد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية.
- وجرى إطلاع السلطات العراقية المختصة على هذه المخرجات، مع الأدلة التي تستند إليها والتي قدمها فريق (اليونيتاد). وتم تقديم موجز بالنتائج الوقائعية والقانونية التي خلصوا إليها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر حزيران الماضي في التقرير الثاني عشر والأخير. وستتم إتاحة العديد من هذه الوثائق للجمهور قريباً على موقعنا الإلكتروني الجديد الذي يوثق إرث الفريق.
- وضعت مبادئ توجيهية في المجالات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والتحقيقات المستنيرة بالصدمات ونشرت على شبكة الإنترنت، وكذلك نتائج بعض خطوط التحقيق، بما في ذلك تقرير عن تدمير التراث

الثقافي وتقرير عن العنف الجنسي.

- وتستمد نتيجة هذا العمل الاستقصائي من ملايين المعلومات التي جمعها الفريق وقدّمها على مر السنين، ولا سيما المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية، ولا سيما السلطة القضائية العراقية.

النتيجة الثانية: جمع وحفظ المواد

- وتمثل هذه الملايين من المعلومات إنجازاً هاماً آخر للفريق، الذي جمع أرشيفاً من المواد ذات الصلة بتنظيم (داعش). أرشيفٌ أداره فريق التحقيق وحلل محتوياته باستخدام أنظمة وأدوات متطورة، ويتضمن معلومات يمكن استخدامها كدليل في الإجراءات الجنائية المقبلة.
- أهم ما يتضمنه هذا الأرشيف مقابلات مباشرة أجراها الفريق مع الناجين والشهود الذين تقدموا للإدلاء برواياتهم عن الأحداث من كافة أنحاء العراق. ويشمل أيضاً معلومات أخرى تم جمعها من مجموعة متنوعة من المصادر وقدمها الفريق كذلك، مثل تقارير الأدلة الجنائية.
- قدم فريق (اليونيتاد) قسماً مهماً من هذا الأرشيف للسلطات العراقية وذلك وفقاً للائحة اختصاصاته. ويحفظ حالياً الأرشيف الأكثر شمولا، والذي يحتوي على كافة سجلات الفريق، بأمان داخل مقر الأمم المتحدة، على أمل أن يتاح الاطلاع عليه في المستقبل لأغراض المساءلة.
- أود أن أشدد على هذه النقطة: يتضمن أرشيف فريق (اليونيتاد) معلومات ذات صلة لأغراض المساءلة، ومعلومات تربط الأفعال التي ارتكبها تنظيم (داعش) في العراق بارتكاب جرائم دولية وبالأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم.

النتيجة الثالثة: بناء القدرات

- جمع فريق (اليونيتاد) الكثير من المعلومات بالتعاون مع السلطات العراقية، وفي الغالب كان ذلك لغرض بناء قدراتها في مجالات مثل فتح المقابر الجماعية والرقمنة والأرشفة والأدلة الجنائية الرقمية.
- وتشمل نتائج هذا التعاون فتح (٦٨) مقبرة جماعية ذات صلة بتنظيم (داعش) وإعادة رفات الضحايا التي تم التعرف عليها من عمليات الحفر هذه إلى أسرهم، ورقمنة وأرشفة ٢٠ مليون سجل ورقي ذي صلة بتنظيم (داعش)، والحصول على بيانات من عدد كبير من الأجهزة الرقمية (مثل الأقراص الصلبة والهواتف المحمولة) التي استولت عليها السلطات العراقية من تنظيم (داعش).

النتيجة الرابعة: دعم التحقيقات الوطنية والإجراءات القضائية في دول ثالثة

وقدم فريق (اليونيتاد)، خلال ولايته، الدعم لحوالي (٣٠٠) طلب مساعدة وردت من إحدى وعشرين (٢١) دولة ثالثة، وساعدت في تحقيقاتها وإجراءاتها القضائية الوطنية ذات الصلة بتنظيم (داعش). وانتهى ما لا يقل عن ثماني عشرة (١٨) قضية قيد التحقيق بدعم من الفريق إلى إصدار لوائح اتهام، بينما أسفرت خمس عشرة (١٥) قضية على الأقل في نهاية المطاف عن إدانات.

النتيجة الخامسة: دعم الضحايا

- كان كل عملنا يركز على الضحايا، وتقوده قدرات دعم ذات خبرة في حماية الشهود والدعم النفسي-الاجتماعي. خدمت هذه القدرات جهودنا في التحقيق وجمع الأدلة. كما ساعدت في بناء القدرات في هذا المجال لدى السلطات العراقية المختصة والنظراء الآخرين في العراق، من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية.

واسمحوا لي أن أضيف أن أياً من النتائج والإنجازات المذكورة لم يكن ممكناً لها أن تتحقق لولا الدعم الدؤوب من أقسام الأمن والشؤون المالية والموارد البشرية والخدمات اللغوية ودعم البعثة وإدارة البرامج داخل الفريق، بما في ذلك العناصر التي تعمل على تأمين أماكن عملنا وقيادة المركبات وتقديم الطعام والحفاظ على صحتنا وإبقاء مكاتبنا آمنة ونظيفة.

ولم يكن لهذا أن يصبح ممكنا لولا زملاؤنا العراقيون الذين قدموا للفريق الخبرة الأساسية والمنظور المحلي. وفي نهاية المطاف، كان نصف الموظفين هم موظفين وطنيين قبل تخفيض قوام الفريق وتصفيته.

وأخيرا، هناك أيضا تعاون ممتاز من السلطات العراقية، ولا سيما قواتها الأمنية التي يسرت تحركاتنا، فضلا عن الدعم المقدم من كيانات الأمم المتحدة الأخرى في العراق وخارجه.

وعلى الصعيد الشخصي، أود أن أكرر الإعراب عن تقديري لزملائي في اليونيتاد على التزامهم بضمان إنجاز الأنشطة الموكلة إلينا بصورة منظمة، وتخفيض قوام الفريق وتصفيته. هذه أوقات صعبة بالنسبة للكثيرين، على الصعيدين المهني والشخصي. وخلال الأوقات الصعبة، غالباً ما نُظهر أفضل ما لدينا، حيث تتجلى احترافيتنا. وفي الأوقات الصعبة تصبح لقيمنا الإنسانية أهمية أساسية. وقد أظهر موظفو اليونيتاد أنهم على مستوى التحدي.

أود أن أشكركم جميعاً على ما أنجزناه وعلى كيفية إنجازنا له، حيث كان ذلك على نحو مهني ومتواضع وصادق، لنترك وراءنا -على ما آمل- أثراً إيجابياً.

وتخدم النتائج والإنجازات التي وصفتها في نهاية المطاف مصالح أولئك الذين تأثروا بشدة بجرائم تنظيم (داعش) في العراق. وبالنسبة للضحايا والناجين والمجتمعات المتضررة، فإن الحقيقة والعدالة هي المهمة، وينبغي أن نفخر بأن جهودنا قد أسهمت إسهاماً كبيراً في كلهما، بينما نتذكر أن العمل لن يكتمل إلا عندما يحصل آخر ضحيةٍ وآخر ناجٍ وكل الأُسر والمجتمعات المتضررة على الحقيقة والعدالة التي يستحقونها.

منظمة الأغذية والزراعة

تحقيق أثر إيجابي وتعزيز القدرة على الصمود في العراق

الدكتور صلاح الحاج حسن

ممثل منظمة الأغذية والزراعة في العراق

ان الشراكات المسؤولة التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة في العراق تؤكد التزامها الذي لا يلين لتحقيق أثر إيجابي وتعزيز القدرة على الصمود. في عام ٢٠٢٤، ركزت منظمة الأغذية والزراعة على بناء علاقات جديدة مع تعزيز القائم منها بما يدل على التفاني الجماعي نحو التنمية المستدامة والأمن الغذائي ورفاهية المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العراق. نحن نثمن كل شراكة – من المزارعين والمنتجين في الحقل إلى الحكومة العراقية وشركاء التنمية والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء المحليين والدوليين. ونتطلع الى مواصلة تحقيق النجاح وتقديم الإسهامات ذات الأثر في العام المقبل.

وبالنسبة للمنظمة، فأن عام ٢٠٢٤ شهدت تقدماً مطرداً آخر نحو بناء نظم زراعة غذائية أكثر فاعلية وشمولية وقدرة على الصمود ومستدامة في العراق. وإذ تستنير المنظمة بركائزها الاستراتيجية المؤسسية التي تهدف الى إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل وعدم ترك اي شخص متخلف عن الركب، فأن منظمة الأغذية والزراعة واصلت البناء على النجاحات التي حققتها في الماضي مع إدماج مبادرات ومقاربات جديدة لدعم شعب العراق. وشمل ذلك العمل بشكل مباشر مع المزارعين والمرشدين الزراعيين والسلطات المحلية على مستوى القواعد الشعبية فضلاً عن التعاون الوثيق مع الهيئات التشريعية والتنفيذية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، وعززت منظمة الأغذية والزراعة واستعرضت ممارسات زراعية مستدامة في العراق ودور الحكومة في دعم تحول المنظومات الغذائية من منظور السياسات التكنولوجية والمالية، في مختلف المنصات الإقليمية والعالمية، مثل حوار قادته المنظمة أثناء مؤتمر الدول الأطراف التاسع والعشرين الذي عقد في اذربيجان ومبادرة استثمار يداً بيد ٢٠٢٤ الذي عقد في إيطاليا.

وتشير الأدلة التي تم جمعها من العديد من التقويمات والدراسات الاستقصائية وملاحظات المزارعين الى نتائج ملموسة لعمل المنظمة في العراق، بضمنها زيادة الغلات وارتفاع الدخل وتحسن سبل كسب العيش وتحسن فرص الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي وتعزيز أدوات ومهارات التكيف مع تغير المناخ. وتساهم هذه المحصلات في زيادة قدرة المزارعين والمجتمعات المحلية على الصمود، وعلى نطاق أوسع في تحقيق نظم زراعة غذائية أكثر كفاءة وشمولية واستدامة.

السياسات العامة: قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم الفني للجنة الوطنية للأمن الغذائي في إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطة العمل المرتبطة بها. وتعد الاستراتيجية خارطة طريق لتحقيق الأمن الغذائي في العراق وتلبي الأهداف المتفق عليها دولياً. ولمعالجة التحديات الحالية والناشئة، تضمن الاستراتيجية وخطة العمل تلبية احتياجات الأمن الغذائي لجميع العراقيين من خلال إنشاء منظومة غذائية منتجة ومنصفة وقادرة على التكيف والصمود في وجه صدمات مختلفة من صنع الإنسان وأخرى طبيعية وسوقية. إضافة الى ذلك، تم إعداد وتقديم الاستراتيجية الوطنية للإدارة المستدامة للأراضي في العراق (٢٠٢٥-٢٠٣٥) وخطة العمل الوطنية لحماية الزراعة والأهوار (٢٠٣٠-٢٠٣٥) للمصادقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية الوطنية في وزارة البيئة. توفر هذه الوثائق الاستراتيجية إطار عمل وخطط عمل وترسم مسارات تمكن العراق من تحقيق أهدافه الطويلة الأمد لعكس مسار عمليات تدهور الأراضي وحفظ وإدارة الأراضي والموارد المائية على نحو مستدام في النظم البيئية المتدهورة في الأهوار في مختلف أنحاء البلاد لزيادة فرص الحصول على الخدمات من منظومات بيئية قادرة على التكيف مع التغير المناخي وتحسين سبل كسب العيش.

الصحة الحيوانية: ان الجهود التي بذلت في السنوات الماضية بدأت تؤتي أكلها في عام ٢٠٢٤. وعلى هذا النحو، فان نظام الإبلاغ الالكتروني الخاص بالصحة الحيوانية الذي يستخدم تطبيق EMA-i -وهو أداة توفر إمكانية الإبلاغ الآني بوجود أمراض حيوانية من الحقل، قد تم اعتماده في البلاد. لقد حسن استحداث تطبيق EMA-i بشكل كبير جمع البيانات والإبلاغ الآني عن الأمراض مما عزز قدرات الخدمات البيطرية المرتبطة برصد الأمراض. وعلى مستوى السياسات العامة، تمت المباشرة بجهود تعزيز التشريعات البيطرية في العراق

وبضمنها تعديل قانون الصحة الحيوانية رقم ٣٢. وإضافة الى ذلك، بذلت جهود لتعزيز تهيؤ العراق للأمراض الحيوانية من خلال استحداث وتطبيق "الممارسات الجيدة في إدارة حالات الطوارئ" وعلاوة على ذلك، وتحت مظلة نهج الصحة الواحدة، تم تنفيذ خطة تدريب شاملة لتحسين تقديم خدمات الصحة الحيوانية ورصد الأمراض في العراق والذي يهدف الى تقليل المخاطر التي تشكلها الأمراض التي تهدد إنتاج الثروة الحيوانية والأمن الغذائي وسلامة الغذاء والصحة العامة.

التغطية الجغرافية: امتد دعم منظمة الأغذية والزراعة لجميع محافظات العراق بأنشطة ركزت بشكل أساسي على وسط وجنوب البلاد التي تأثرت بشكل بالغ بالجفاف ونقص المياه وتغير المناخ. إضافة الى ذلك، توفر المنظمة حزم دعم متنوعة لمحافظات اخرى أيضاً. وبشكل خاص، تقود المنظمة كذلك عدد من المبادرات على المستوى الوطني – تتراوح من بين بناء القدرات ودعم السياسات العامة – والتي ستعود بالنفع على جميع المواطنين في جميع أنحاء العراق.

المبادرات التحويلية والذكية مناخياً: طوال عام ٢٠٢٤، نفذت المنظمة عدداً من المبادرات التي صممت لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة لدى المجتمعات المحلية وحماية البيئة في العراق. وبدعم مالي من الاتحاد الأوربي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ودائرة الشؤون العالمية الكندية ومرفق البيئة العالمي ووزارة الخارجية النرويجية وتم تنفيذها من خلال التعاون الوثيق مع وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة والتخطيط، إذ تهدف المشاريع الى تطوير الممارسات الزراعية وتمكين المزارعين والنساء لتحقيق تغير إيجابي. ان هذه المشاريع توفر نهجاً شاملا وجامعا ومبتكرا لتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ لدى الأسر الريفية من خلال استحداث تكنولوجيا قابلة للتكيف للمناخ وممارسات زراعية التي ينبغي ان تطور كفاءة استخدام المياه وتحقيق الاستقرار في وفرة المياه وتحسين غلات المحاصيل.

تطوير سلاسل القيمة: واصلت المنظمة تعزيز معايير الإنتاج وتطوير سبل كسب العيش للمجتمعات الريفية المحلية من خلال تطوير مختلف سلاسل القيمة وبضمنها منتجات الألبان والأعلاف والخضروات والرز ونخيل التمر والحنطة. وعلى سبيل المثال، ولقد مكنت مبادرة إنتاج الألبان مجاميع النساء الريفيات في مناطق الأهوار، مما عزز إنتاجيتهن ووصول منتجات الألبان المحلية إلى الأسواق. وإضافة الى ذلك، تم إدخال المكننة الحديثة لزيادة تعزيز قدرات الإنتاج لدى هذه المجتمعات.

تعزيز الزراعة المحافظة على الموارد والزراعة البيئية والتنوع البيولوجي الزراعي: بالتعاون مع الوزارات الرئيسة والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، تعمل الحكومة العراقية على تشجيع عملية اعتماد ممارسات الزراعة المحافظة على الموارد والزراعة البيئية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق الزراعية. تم تدريب موظفي الإرشاد الزراعي التابعين لوزارة الزراعة على هذه الممارسات لتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين. وتم تخصيص إحدى وأربعين قطعة أرض لمدارس المزارعين الحقلية للزراعة المحافظة على الموارد وخمس وعشرين قطعة أخرى للزراعة البيئية في جنوبي العراق. واعتمد أكثر من ٢,٥٠٠ مزارع هذه الممارسات حيث قاموا بإدماج أشجار الفاكهة/ الأعلاف مع المحاصيل والحيوانات لتعزيز المنافع الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية. ان هذا التحول نحو الزراعة المستدامة يعزز استصلاح الأراضي والتكيف مع التغير المناخي والقدرة على الصمود بما يسهم في الأمن الغذائي وتحسين سبل كسب العيش. إضافة الى ذلك، تم إنشاء مصرفين جينيين في وسط العراق وجنوبه لتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي وحماية الموارد الجينية للنباتات.

الزراعة الدقيقة: تماشياً مع توسيع نطاق ممارسات الزراعة الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الخاصة بالرز، فان منظمة الأغذية والزراعة، وبالتعاون مع مديرية زراعة النجف وبدعم من وزارتي الزراعة والموارد المائية، فضلاً عن الحكومة المحلية في محافظة النجف الأشرف، استخدمت الطائرات المسيرة لنشر السماد في مزارع شتل الرز باستخدام مكائن الشتل في قضاء المشخاب. ان استخدام الطائرات المسيرة يوفر العديد من المزايا، بضمنها الاستخدام الدقيق للأسمدة وتقليل تكاليف اليد العاملة وتقليل التأثير البيئي. ومن خلال تحسين الكفاءة والدقة، تساعد الطائرات المسيرة المزارعين على الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة غلات المحاصيل مع دعم ممارسات الزراعة المستدامة.

إدارة البيانات والمعرفة من أجل صنع القرار: تم تنفيذ عدة مبادرات بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، للقيام بشكل خاص برصد عدة مؤشرات ترتبط بأهداف التنمية المستدامة، وإجراء دراسة استقصائية في جميع أنحاء البلاد للأسر المعيشية التي تحترف الزراعة التي ركزت على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لإثراء قرارات السياسة العامة والدراسات الاستقصائية الاجتماعية - الاقتصادية، فضلاً عن تطوير القدرات في مجال رصد الأراضي

والمياه. وواصلت المنظمة جمع البيانات وتحليلها ونشرها بشأن الصدمات وسبل كسب العيش في العراق باستخدام أداة الرصد (DIEM) نظام المعلومات الخاص بالبيانات في حالات الطوارئ. تم إجراء جولتي رصد في عام ٢٠٢٤ من خلال جمع بيانات من ٢,٥٠٠ أسرة معيشية في جميع أنحاء المحافظات البالغ عدد ١٨ محافظة. إضافة الى ذلك، شرعت المنظمة بإجراء دراسة استقصائية تتناول تجار المستلزمات الزراعية في العراق تهدف الى الجمع المنهجي لبيانات قابلة للتطبيق بشأن تجهيز المستلزمات الزراعية والمبيعات والطلب تستهدف في المقام الأول إثراء أنشطة قائمة على الدليل. وتم تحقيق تقدم كبير في إنشاء منصة لإدارة المعرفة لتعزيز قدرات الحكومة لرصد استخدام الأراضي لدعم عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة، فضلاً عن ادماج تقنية WaPOR – رصد إنتاجية المياه من خلال الوصول المفتوح للبيانات المستمدة عن طريق الاستشعار عن بعد - قاعدة بيانات متاحة للجمهور محدثة بشكل شبه آني باستخدام بيانات الأقمار الصناعية والتي ستتيح رصد إنتاجية المياه المخصصة للأغراض الزراعية.

العمل الإستباقي: أجرت منظمة الأغذية والزراعة مراجعةً للعمل الاستباقي والحد من أخطار الكوارث في قطاع الزراعة في العراق لتحديد مناطق محددة يمكن فيها للمنظمة ان تقدم المساعدة في مجال العمل الستباقي في هذا القطاع. وتركز النتائج على تعزيز منظومات الإنذار المبكر وقدرات النظراء الوطنيين. ويبرز التقرير كذلك أهمية تعزيز منظومات الإنذار المبكر الخاصة بالثروة الحيوانية ويدعم التأهب للكوارث ويحدد الثغرات الموجودة حالياً في منظومات الإنذار المبكر في العراق ويقدم توصيات لتطويرها، والتي يمكن توظيفها من قبل منظمات أخرى تعمل في القطاع الزراعي.

مبادرات منظمة الأغذية والزراعة الرائدة في العراق: دعمت المنظمة الحكومة العراقية في إعداد ثلاث ملفات استثمارية لجذب التمويل دعماً لقطاع الأغذية الزراعية في البلاد، التي جرى عرضها في منتدى مبادرة يداً بيد الاستثمارية ٢٠٢٤. ومن المبادرات الرائدة الأخرى التي نفذتها منظمة الأغذية والزراعة في العراق هي مبادرة "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية". وكجزء من هذه المبادرة، قدمت المنظمة الدعم لصناعة تمور النخيل في العراق، بما في ذلك تدريب المزارعين والمهندسين الزراعيين وتوزيع المستلزمات والمعدات الزراعية على المزارعين وتوسيع استخدام الأدوات التكنولوجية ونشر الممارسات الزراعية الجيدة.

أجندة الشباب: وإذ تعترف منضمة الأغذية والزراعة بمشاركة الشباب بصفته أحد المبادئ الأساسية للمنظمة، مع تسليط الضوء بشكل خاص على إعمام المنظور الشبابي في مجالات عمل برامج المنظمة ومشاريعها وأنشطتها، فأن منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بإدماج الشباب والتأكيد عليهم في جهودها زيادة الأمن الغذائي وتعزيز الاستدامة البيئية. في عام ٢٠٢٤، عقدت المنظمة شراكات مع الأوساط الأكاديمية ودعمت الشباب في مجال تربية النحل والتسويق الإلكتروني، مما فسح المجال أمام توفير فرص عمل.

تعبئة الموارد: صادق صندوق المناخ الأخضر على مشروع بمبلغ قدره ٢٣ مليون دولار يهدف إلى تحسين أمن المياه والغذاء في المناطق الريفية في العراق مع زراعة مقاومة للتغيرات المناخية. ويهدف المشروع الذي يستغرق ست سنوات، الذي أطلق عليه تسمية "تعزيز قدرة سبل كسب العيش الزراعية الضعيفة في المجتمعات الريفية في العراق على مقاومة التغيرات المناخية"، إلى معالجة ندرة المياه الناجمة عن التغيرات المناخية وتحسين المن الغذائي في ثلاث محافظات مستهدفة – كربلاء المقدسة والمثنى والنجف، حيث يهدد التغير المناخي الإنتاج الزراعي.

حملات: تماشياً مع الأسبوع العالمي للمياه وحملة "الماء حياة"، نظمت منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الحكومة العراقية والسلطات المحلية وصائدي الأسماك، نظمت مبادرة لتنظيف هور الحويزة. وركزت الحملة على ثلاثة أنهار رئيسة – أم الطوس والزبير والحسيجي – حيث أفضت الحملة الى رفع ١٠٠ متر مكعب من النفايات البلاستيكية. ان هذه الحملة ذات أهمية بالغة لحماية الموارد المائية والمستنقعات والنظام البيئي النهري وخصوصاً في ضوء النقص الحاد في المياه وموجات الحر والجفاف في جنوبي العراق، والتي تفاقمت جميعها بفعل التغير المناخي.

أعداد: تلقت قرابة ٨,٢٠٩ أسرة معيشية، بضمنها ١,٩٠٥ امرأة، أشكال مختلفة من الدعم، حيث وصل العدد الإجمالي ٤١،١٠٠ فرد في جميع أنحاء العراق. حيث استفاد ٢،٠٤٦ شخص من مبادرات إنتاج المحاصيل، في حين تلقى ٦،١٦٣ شخص دعماً لإنتاج الماشية. في المجمل، واستفادت ١،٨١٢ أسرة من أنشطة بناء القدرات وحصلت ٩٩٤ أسرة على مستلزمات زراعية مثل البذور والشتلات والأسمدة ودبس السكر، واستفادت ٥،٧٢١ أسرة معيشية من الأدوات والمعدات ومشاريع البنية التحتية التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة. وتنوعت أنشطة بناء القدرات، وبضمنها المدارس المزارعين الحقلية وأنشطة التدريب وورش العمل الداخلية. وشمل دعم الأدوات والبنية التحتية المكننة الزراعية وتطهير القنوات ومنظومات الري ومعدات انتاج الألبان وإعادة تأهيل مراكز إنتاج الألبان. وكان العدد الأكبر للأسر المعيشية التي تلقت الدعم في محافظة ذي قار (٢،٥٧٦، بضمنهم ٣٦٧ امرأة) تلتها محافظة البصرة (٢،٠٥٢، بضمنهم ٥٥٢ امرأة) وميسان)١،٨٩٦، بضمنها ٥١٣ امرأة).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج التماسك الاجتماعي خلال عام ٢٠٢٤

أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورات تدريبية مُعَمَّقة شملت (٢٦) شخصاً يمثلون منظمات المجتمع المدني ومديريات تمكين/شؤون المرأة في محافظات صلاح الدين ونينوى وميسان، دعماً لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ما تَقدَّم، قادت (١٠) مجموعات سلام نسائية و(١٠) مجموعات سلام شبابية من محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى وكركوك (٤٠) مبادرة محلية لبناء السلام.

كما افتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل شاركت فيها (٢٥) امرأة من بناة السلام القائم على أساس الدين، لمناقشة دورهن في تعزيز التماسك الاجتماعي ووضع خطط عمل مشتركة.

وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لسبع لجان فرعية على مستوى المحافظات من لجان "مكافحة التطرف العنيف" بغية وضع خطط عمل محلية لمكافحة التطرف العنيف، فقد تم تمويل (٢١) مبادرة لمكافحة التطرف العنيف خلال عام ٢٠٢٤، مما قدم إسهاماً في استراتيجية العراق الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء قدرات (٤٧) من أعضاء المجتمع المدني من سبعِ محافظات لمكافحة التطرف العنيف من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان، ودعم البرنامج (٧٩) من موظفي المجتمع المدني في وضع برامج لبناء السلام تراعي ظروف النزاع.

إعادة الإدماج والحلول المستدامة

يَسَّرَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعادة إدماج العائدين من مخيم الهول ومناطق أخرى من خلال تقديم برامج إعادة الإدماج الاقتصادي خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي (MHPSS) وإعادة تأهيل المساكن لما يزيد عن (٥,٠٠٠) مستفيداً. وعلاوة على ذلك، واصل كل من فريق عمل إعادة الإدماج ومجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة -التي يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاستها- موائمة جهودهما مع الجهات الوطنية المعنية.

الإصلاح الاقتصادي والشمول المالي

بتمويل من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID)، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي والتمويل الرقمي. ففي عام ٢٠٢٤، شكل إقرار تعليمات خدمات الدفع الرقمي رقم (٢) خطوة محورية نحو في اقتصاد العراق الرقمي. وسلطت خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في العراق، التي وضعت بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط، الضوء على الفرص الاستثمارية التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

التنمية الشاملة للجميع وتمكين ذوي الإعاقة

أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الملتقى الوطني الأول لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، مُشرِكاً الأطراف المعنية من الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لمعالجة التحديات وتعزيز التمكين المهني.

استراتيجية التنمية الوطنية

في شهر آب من عام ٢٠٢٤ أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط عن انطلاق خطة التنمية الوطنية في العراق للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٢٨)، والتي تركز على النمو الاقتصادي، وتحسين البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار (FFS)

في عام ٢٠٢٤، واصل مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار عمله الأساسي في المحافظات المحررة الخمس (الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى) من خلال إعادة بناء البنية التحتية الحيوية، وترميم المنازل، وتنفيذ برامج لبناء القدرات. وأدت استعادة الخدمات الأساسية، إلى جانب العلامات المبكرة لتعافي الاقتصاد المحلي، إلى تمكين هذه المناطق من اجتذاب المزيد من الاستثمارات.

مبادرات مكافحة الفساد والتحكيم في العراق (ACAI)

حافظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه القوي لجهود العراق في مكافحة الفساد، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وقد نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٢٤ تقريرَي متابعة المحاكمات لقضايا الفساد الكبرى في العراق الاتحادي وفي إقليم كردستان العراق، الذَين قَيَّما الممارسات القضائية وقدَّما توصيات قابلة للتنفيذ لمكافحة الفساد. وشملت الأنشطة الرئيسية ما يلي:

- متابعة (١٨٤) قضية و(١٧٣) حكماً قضائياً على مستوى العراق الاتحادي و(١٠٠) قضية و(٥٠) قراراً قضائياً في إقليم كردستان العراق، فيما يخص قضايا الفساد الكبرى.
- استضافة المنتدى العربي الثاني لمكافحة الفساد، بمشاركة (٣٠٠) مشاركاً من (٣٠) بلداً.
- تحقيق (٦٥) مليون مشاهدة لحملة (#سلم_الراية) التي فازت بجائزة أحسن حملة غير ربحية من جمعية العلاقات العامّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهداف العراق في الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم التوجيه الفني بشأن تسوية المنازعات التجارية، وتنظيم مؤتمر بشأن اتفاقية سنغافورة، وتدريب طلاب القانون على الحلول البديلة للمنازعات (ADR). وحصل الطلاب العراقيون على اعتراف دولي بإنجازاتهم في مسابقات عالمية للوساطة في المنازعات التجارية.

الطاقة والبيئة والتغير المناخي

حقق "برنامج الاستجابة للأزمات وتعزيز الصمود في العراق" الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنجازات بارزة خلال عام ٢٠٢٤، تتمثل في:

- ولَّدَ (٢,٥) ميغاواط من الطاقة النظيفة، مما يعد إسهاماً في قدرة العراق على توليد الطاقة المتجددة.
- قلل إهدار المياه بمقدار ١٤٦ مليون لتر سنوياً من خلال تحسين الري في تسع محافظات جنوبية.
- شمل ما يزيد على (٥٠٠,٠٠٠) شخصاً في المجتمعات المحلية الريفية بحملات موجَّهة للتوعية بشأن المناخ.
- خفض انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار (١,٢٣٣) طن من غاز ثاني أوكسيد الكاربون سنوياً.

إصلاح القطاع الأمني (SSR) والتعزيز المؤسسي

قدم برنامج إصلاح القطاع الأمني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق دعماً استشارياً مهماً لعدد من وثائق القطاع الأمني الرئيسية، بما فيها استراتيجية الأمن الوطني للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٢٨) واستراتيجية إصلاح القطاع الأمني للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٣٢) واستراتيجية وزارة الداخلية للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٢٦). وشمل ذلك:

- تعزيز شمول النساء وقيادتهن في عمليات إصلاح القطاع الأمني.
- دعم إدخال الاعتبارات البيئية في التخطيط الأمني.
- توجيه القطاع الأمني في العمل لإحداث تحولات نحو أساليب محورها الإنسان.
- تعزيز أُطُر العمل الرامية لإشراك المجتمع المحلي ولممارسات أمنية شاملة للجميع.

التحول الرقمي والحوكمة

حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق خلال عام ٢٠٢٤ تقدماً غير مسبوق في التحول الرقمي، مما رسخ دوره كشريك موثوق في تحديث الحوكمة وتعزيز التنمية المستدامة. ومن خلال التعاون الاستراتيجي مع اللجنة العليا للتحول الرقمي في العراق التابعة لمكتب رئيس مجلس الوزراء، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرات أتاحت للعراق وضعاً يتوافق مع المعايير الرقمية الدولية ويحفّز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً.

ومن الإنجازات المميزة لهذا العام كان ضمان موافقة رئيس الوزراء على اعتبار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الفني في تعزيز المؤشرات الرقمية في العراق. وأكد هذا القرار ثقة الحكومة في قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المضي بمسار التحول الرقمي في العراق، بما يكفل توافقه مع المعايير العالمية مثل "رؤى أوكسفورد" و"مؤشر الاتصال المتنقل GSMA" و"مؤشر البنك الدولي لنضوج تقنيات الحوكمة GovTech" و"بوصلة التنمية الرقمية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منصة لعرض المؤشرات.

كما حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإنجازات المهمة التالية:

- تشكيل اللجنة العليا للتحول الرقمي.
- تحديد الأولويات الوطنية في المجال الرقمي.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم العراق للامتثال للتزاماته الدولية

إكمال التقييم الأولي لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قام العراق بتقييم متطلباته واحتياجاته الوطنية لتنفيذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، وهي معاهدة عالمية هدفها الحفاظ على صحة الإنسان وعلى البيئة من الآثار الضارة للزئبق. وقد صادق العراق على الاتفاقية في شهر أيلول من عام ٢٠٢١، وضمن سياق تقييمه الأولي للاتفاقية قام بوضع خطط عمل لتنفيذها. وفي عام ٢٠٢٤، بعد موافقة مجلس الوزراء، تم إطلاع الأمانة العامة لاتفاقية ميناماتا على ذلك التقييم.

التصدي لتغير المناخ

يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم العراق في تعزيز إجراءاته بشأن المناخ. وضمن التزام البلد باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، أعد العراق، بدعم من المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بلاغه الوطني الثاني (SNC) والتقرير الأول للتحديثات لكل سنتين (BUR).

كما أعدَّ العراق، بوصفه طرفاً في "اتفاق باريس" وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقريره الأول بشأن الشفافية الذي يصدر كل سنتين (BTR). ويتضمن التقرير بشأن الشفافية الذي يقدَّم كل سنتين معلومات عن تقارير الجرد الوطنية، والتقدم المتحقق نحو المساهمات والسياسات والتدابير المحددة وطنياً، وآثار تغير المناخ والتكيف معها، ومستويات الدعم في المجال المالي، والتطور والتحول التكنولوجي، وبناء القدرات، واحتياجات بناء القدرات. وقد تم تقديم التقرير النهائي إلى الحكومة في ١٨ كانون الأول وهو بانتظار المراجعة، بغية تقديمه إلى منصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتعدُّ هذه التقارير أساسية لعرض آثار تغير المناخ في البلاد وكذلك لمتابعة التزامات البلد لمعالجتها من خلال إجراءات التخفيف من وطأتها والتكيف معها.

نظام معلومات بيئية للبيانات البيئية في العراق

قامت الحكومة العراقية، وتماشياً مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك "اتفاق باريس" و"أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قامت في عام ٢٠٢٤ بإنشاء وتنفيذ نظام المعلومات البيئية (EIS).

يعمل هذا النظام عبر الإنترنت بوصفه منصة مركزية لجمع البيانات البيئية ورصدها وتحليلها آنياً، ومن شأنه أن يعزز الإدارة البيئية وصنع القرار. وبالتالي سيدعم العراق في الامتثال لالتزامات الإبلاغ بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

كما أدمجت في النظام واجهات معلومات

للتجسيد المرئي للبيانات متاحة للعامة لتحسين الشفافية وإشراك المواطنين وتعزيز المساءلة. وجرى بناء القدرات على نطاق واسع بمشاركة مسؤولين حكوميين وجهات معنية بالمشروع، بما في ذلك عقد ورشة عمل ختامية بشأن صيانة النظام واستدامته وتعزيز قدرات نظم المعلومات الجغرافية التي ستتيح لفريق وزارة البيئة وفنيها استضافة المنصة وإدارتها.

وقد تم تسليم نظام المعلومات البيئية (EIS) رسمياً إلى وزارة البيئة العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٤.

دعم العراق في التزاماته نحو بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

واصل "برنامج المساعدة على الامتثال للإجراءات المتعلقة بالأوزون في غرب آسيا" التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال عام ٢٠٢٤ القيام بدور رئيسي في دعم جهود العراق للوفاء بالتزاماته بموجب "بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون" من خلال تنفيذ مشاريع التخلص التدريجي من المركبات الهيدروكلوروفلوروكربونية(HCFCs) ومشاريع التعزيز المؤسسي.

واستناداً إلى نجاح المرحلة الأولى من خطة إدارة التخلص التدريجي من المركبات الهيدروكلوروفلوروكربونية (HPMP)، التي حققت انخفاضاً بنسبة (٣٥٪) في استهلاك المركبات الهيدروكلوروفلوروكربونية بحلول عام ٢٠٢٠، تهدف المرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥) إلى المزيد من خفض الاستهلاك بنسبة (٦٩٪) من خط الأساس. وتركز هذه المرحلة على إنفاذ السياسات والتدريب وإصدار التراخيص والرصد.

وفي شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٤، وخلال اجتماعها الخامس والتسعين، أقرت اللجنة التنفيذية لتنفيذ بروتوكول مونتريال الشريحة الثانية من المرحلة الثانية من خطة إدارة التخلص التدريجي من المركبات الهيدروكلوروفلوروكربونية بالنسبة للعراق، إلى جانب خطة تنفيذ الشريحة ٢٠٢٤-٢٠٢٦.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل برنامج عمل الإجراءات المتعلقة بالأوزون، من خلال المرحلة الخامسة من مشروع التعزيز المؤسسي، دعم وحدة الأوزون الوطنية العراقية في تعزيز الأطر التنظيمية، ونظم منح التراخيص، ومبادرات التوعية، لضمان الامتثال المستدام لالتزامات البروتوكول.

ولزيادة تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعارف، شارك ممثلو العراق بفاعلية في اجتماع الشبكة المشتركة للمسؤولين الوطنيين المعنيين بشؤون الأوزون في جنوب آسيا وغرب آسيا، وكذلك في الحوار المشترك المعني بالجانب الجمركي، وكلاهما عقد في تشيناي بالهند، في شهر أيلول من عام ٢٠٢٤.

بناء القدرات وإقامة الشبكات من أجل كوكب أفضل

نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٢٤ سلسلة من ورش العمل الفنية في العراق، بمشاركة مختلف الوزارات والدوائر لدعم مواجهة العراق لتحدياته المناخية.

التكيف والخسائر والأضرار: الأولويات والمعوقات

أقيمت في أربيل من ٢٥ لغاية ٢٦ تموز من عام ٢٠٢٤ ورشة عمل حول التكيف والخسائر والأضرار، وكانت موجهة إلى قطاعات الصحة والمياه والتنوع البيولوجي والزراعة. وخلال ورشة العمل، وبناء على طلب من الحكومة العراقية، نوقش وبوشر بتقييم مدى تأثر قطاع الصحة بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تم تحديد الأولويات والمعوقات بشأن التكيف والخسائر والأضرار.

حساب انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) وتتبع المساهمات المحددة وطنيا (NDC)

عقدت في أربيل خلال المدة من ٣٠ أيلول لغاية ٢ تشرين الأول ٢٠٢٤ ورشة عمل بشأن حساب انبعاثات غازات الدفيئة وتتبع التقدم المتحقق نحو المساهمات المحددة وطنياً، وذلك بمشاركة

خبراء من الوزارات المعنية. وعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأساليب المتبعة في جمع وإنشاء بيانات الأنشطة، فضلاً عن طرق حساب انبعاثات غازات الدفيئة، وسلط الضوء على الطرق المتبعة للإبلاغ، مستخدماً صيغة محددة للجدول المحدد المطلوب لغازات الدفيئة (GHG) وللمساهمات المحددة وطنياً (NDC).

الحفاظ على التنوع البيولوجي المتكامل وتحييد أثر تدهور الأراضي (LDN) في المناطق شديدة التدهور في العراق

ضمن التزامات العراق بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي (LDN)، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة في شهر حزيران من عام ٢٠٢٤، مشروع "تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي المتكامل وتحييد أثر تدهور الأراضي في المناطق شديدة التدهور في العراق".

ويهدف المشروع، الذي يموله مرفق البيئة العالمية (GEF)، إلى تعزيز قدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية على تحقيق الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحييد أثر تدهور الأراضي في مناطق الفرات الأوسط من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق. ويتم تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع وزارتي الموارد المائية والزراعة في العراق.

توسيع نطاق مسؤولية المنتج لتسريع الاقتصاد الدائري

تعزيز قدرات المسؤولين في مجال إدارة النفايات من خلال ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن المسؤولية الموسعة للمنتجين (EPR). وتهدف ورشة العمل إلى تعزيز معارف ومهارات الجهات التنظيمية في مجال وضع وتنفيذ الخطط بشأن المسؤولية الموسعة للمنتجين، باعتبارها أداة رئيسية للتعجيل بالاقتصاد الدائري وتحسين إدارة النفايات على الصعيد الوطني. وبانعقادها في شهر أيلول ٢٠٢٤، مثلت ورشة العمل أيضاً منبراً مهماً للعراق من أجل تعزيز التنسيق وتبادل المعرفة حول إدارة النفايات بين دول غرب آسيا.

تعزيز التنسيق لمواجهة تحديات تلوث الهواء

يُعدُّ تلوث الهواء من المشاكل العابرة للحدود التي تتطلب تنسيقاً بين البلدان المتجاورة من أجل التصدي بفعالية لهذا التحدي البيئي. وبمشاركة العراق، تم تعزيز التعاون الإقليمي بشأن جودة الهواء في غرب آسيا من خلال اتفاق بشأن إطار إقليمي وخطة عمل للمدة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ تم خلال اجتماع للشبكة في شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٤. تعمل هذه الشبكة بمثابة آلية في غاية الأهمية للعراق من أجل التعاون مع البلدان المجاورة في معالجة تحديات تلوث الهواء.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة والعراق في مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ (مؤتمرات الأطراف)

مؤتمر الأطراف (٢٩) في باكو

إقراراً بأهمية إضفاء الطابع المحلي على العمل المناخي، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة العراقية وشراكة المساهمات المحددة وطنياً (NDC) مشروع "بناء القدرات نحو نهج شامل للإجراءات المناخية على مستوى المحافظات" خلال الدورة (٢٩) لمؤتمر الأطراف في باكو.

يركز المشروع على تمكين صانعي القرار على المستوى دون الوطني لتعزيز الإجراءات المناخية مع مراعاة خصوصية كل منطقة في العراق. وخلال العام المقبل، سيقوم المشروع بوضع وتقديم مواد تدريبية شاملة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف الجهات المعنية.

في الطريق إلى اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD- مؤتمر الأطراف (١٦) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(UNCCD)- مؤتمر الأطراف (١٦)

شارك ممثلون عن العراق في الاجتماع التحضيري لاتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)- مؤتمر الأطراف (١٦) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(UNCCD)- مؤتمر الأطراف (١٦)، وذلك في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٢٤، مما أظهر التزام البلد في معالجة فقدان التنوع البيئي وتدهور الأراضي. مثلت تلك الاجتماعات خطوة حاسمة في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمري الأطراف، حيث ركزت على التحديات البيئية الملحة، وعززت موقف المنطقة من مختلف القضايا الرئيسية كجزء من جداول أعمال مؤتمر الأطراف. ومن المتوقع أن تؤدي الجهود التعاونية والمعارف المتبادلة المستمدة من هذه الاجتماعات إلى تعزيز فعالية مساهمات العراق على الصعيدين الوطني والإقليمي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في العراق خلال عام ٢٠٢٤

تعزيز مستقبل حضري مستدام

قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بوصفه جهة التنسيق بشأن العمران المستدام والمستوطنات البشرية ضمن منظومة الأمم المتحدة، بدعم العراق في التحول من التعافي الحضري إلى التنمية الطويلة الأجل. وفي الوقت الذي يتم فيه التصدي للتحديات الحرجة مثل إعادة تأهيل البنية التحتية ونقص المساكن، تحول التركيز بشكل متزايد نحو تعزيز السياسات والأطر القانونية الحضرية والإسكانية. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، وضمان النمو الشامل للجميع، ومغادرة تركة النزوح والنزاعات التي طال أمدها.

التعافي الحضري وتحديث البنى التحتية

ما زال التعافي الحضري يشكل جانباً يحظى بتركيز رئيسي في المناطق المتضررة من النزاع. ففي نينوى قاد موئل الأمم المتحدة مشاريع إعادة تأهيل المساكن، وأنشأ وحدات سكن اجتماعي وبأسعار ميسورة، وأعاد تنشيط الأماكن العامة، وقدم التدريب المهني للشباب في الموصل وسنجار. واستهدفت المبادرات في البصرة العشوائيات وتحسين الحصول على المياه النظيفة وخدمات شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وإدخال ممارسات أكثر استدامة لإدارة النفايات الصلبة. وتم تزويد الشباب العاطلين عن العمل بالمهارات اللازمة للعودة إلى سوق العمل، مما أسهم في إعادة الإنعاش الاجتماعي-الاقتصادي المحلي.

حقوق المساكن والأراضي والأملاك

في عام ٢٠٢٤، حققت الحكومة العراقية إنجازاً غير مسبوق بإصدارها أكثر من (٥٠٠) سند ملكية للأسر اليزيدية، منهيةً بذلك عقوداً من الممارسات التمييزية ومتيحةً للأسر النازحة العودة المستدامة. ويمهد هذا الإنجاز، الذي دعمه عمل موئل الأمم المتحدة على مدى عقد من الزمن في مجالات الإصلاح القانوني والدعوة والمساعدة الفنية، يمهد الطريق لمعالجة (١٤,٠٠٠) مطالبة أخرى.

وبالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، أحرزت الحكومة أيضاً تقدماً كبيراً في تسجيل مطالبات المساكن والأراضي والممتلكات ضمن (١١) مجمعاً في سنجار. وتهدف هذه الجهود إلى تحويل سندات الإشغال المؤقت إلى سندات ملكية رسمية، مما يكفل قدراً أكبر من الأمن للأسر المتضررة.

كما يواصل موئل الأمم المتحدة مساعدة الحكومة في تحديث منظومة إدارة الأراضي عن طريق دعم توحيد إدارة البيانات والتحول إلى منصة رقمية. ويشمل ذلك المساعدة على وضع إطار قانوني، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بالسياسات. تهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين سجلات المِلكِيّة، وضمان الحقوق المضمونة للأراضي، وتعزيز إدارة الأراضي بكفاءة وشفافية. ويمكن للعراق، من خلال الانتقال إلى نظام إليكتروني حديث لإدارة الأراضي، تعزيز الخدمات العامة وبناء ثقة أكبر في أوساط المواطنين والمستثمرين.

إصلاح السياسات والتنمية الحضرية

يدعم موئل الأمم المتحدة العراق في النهوض بإصلاحات مهمة في السياسات الحضرية لمواجهة التحديات المتعلقة بالإسكان والأراضي.

رسم سياسة وطنية جديدة للإسكان

لقد بدأت عملية رسم سياسة إسكان وطني جديدة بهدف معالجة عجز الإسكان في العراق وضمان حصول الجميع على سكن ملائم وميسور الكلفة. كما ستستكشف السياسة الإمكانات الموجودة في قطاع الإسكان بوصفه محركاً مهماً للنمو الاجتماعي-الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

إعادة تأهيل وتنظيم المستوطنات العشوائية

وتجري حاليا حوارات بشأن السياسات من أجل تحديث وإقرار وتنفيذ "خارطة الطريق الجديدة للبرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتنظيم المستوطنات العشوائية". وتسعى خارطة الطريق الجديدة التي أقرتها الحكومة إلى إحداث تحول في المستوطنات العشوائية من خلال تحسين الظروف المعيشية والإدماج وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة في جميع أنحاء العراق.

تحديث إدارة الأراضي

وتُبذل جهود لتأسيس إطار قانوني مواتٍ لدعم التحول إلى نظام إليكتروني لإدارة الأراضي. يهدف هذا التحول إلى تحسين إدارة الأراضي، وتأمين حقوق الملكية، وتبسيط تقديم الخدمات العامة.

وتعطى الأولوية في جميع هذه المبادرات للأساليب التشاركية. وتشارك السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والأطراف المعنية في المجتمعات

المحلية بفاعلية لضمان أن تعكس السياسات وجهات النظر المتنوعة وتضمن التنمية الشاملة للجميع.

ربط العراق بالممارسات العالمية المثلى

قدم موئل الأمم المتحدة الدعم لمشاركة وفود العراق في المنتديات الدولية، كالمنتدى الحضري العالمي الثاني عشر والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف (COP١٦)، وعرض التقدم الذي أحرزه العراق في التعافي الحضري وسياسات التنمية المستدامة ومبادرات القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وكان تعاون العراق عبر الحدود لمكافحة العواصف الرملية والترابية من المعالم الرئيسية البارزة، مما يعكس مواءمة الأولويات الوطنية مع الممارسات العالمية المثلى.

رؤية بعيدة المدى للتنمية الحضرية

أظهر العراق خلال عام ٢٠٢٤ التزاماً متزايداً بالتنمية الحضرية المستدامة. وقدم موئل الأمم المتحدة الدعم للحكومة في التخطيط لمستقبل يركز على الحلول الدائمة والنمو المستدام وتحسين القدرات الإدارية. وقد أدى وضع أطر للسياسات المتعلقة بالإسكان والأراضي والتخطيط الحضري إلى تعزيز الأساس لمستقبل حضري مستقر ومزدهر.

مركز التجارة الدولية

مركز التجارة الدولية يكرس جهوده لتمكين المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق من تحقيق كامل إمكاناتها

يكرس مركز التجارة الدولية جهوده في العراق لتمكين المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) من تحقيق كامل إمكاناتها، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل والقدرة على الصمود في اقتصاد العراق الذي يشهد تغيرات متواصلة. وبالتعاون مع شركائنا، نضع تصوراً لاقتصادٍ عراقٍ متنوعٍ ومزدهر، حيث تكون المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة - الأكثر قدرة على المنافسة- في طليعة التوجه نحو ابتكارات ذكية مناخياً، مما يعزز تمكين الشباب والنساء، ويمهد الطريق لجهود الازدهار وبناء السلام.

السيد إريك بوتشوت، ممثل/ مدير برنامج مركز التجارة الدولية في العراق

مركز التجارة الدولية في العراق

يواصل مركز التجارة الدولية في العراق دعمه للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق للاستفادة من فرص التجارة والسوق. وتمثل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العراق حصة كبيرة من القطاع الخاص. ويعمل المركز، بالتعاون مع الشركاء، على تهيئة ظروف مستدامة وتنافسية في كل خطوة للأعمال التجارية الصغيرة في العراق.

وينفذ مركز التجارة الدولية حالياً مشروعين يمولهما الاتحاد الأوروبي في العراق، وهما: مشروع (تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق- SAAVI) ومشروع (بناء التحول العادل والشامل- BEIT)، حيث ينفذ المشروعين بشكل مشترك كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة العمل الدولية.

وتشمل أبرز أنشطتنا خلال عام ٢٠٢٤:

تمكين المزارعين والمشاريع التجارية والشباب من خلال مشروع " تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق- SAAVI" الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

لقد أقام مركز التجارة الدولية في العراق ضمن مشروع تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق (١٥) تحالفاً في مجال المشاريع الزراعية الإنتاجية والتجارية في العراق، بما في ذلك تحالف بقيادة نسائية يُعنى بزراعة البطاطا. وباتباع نهج قائم على السوق، تربط هذه التحالفات ما يقرب من (٢٠٠٠) مزارع بشبكة واسعة من المشترين الموثوق بهم في كافة أنحاء البلاد. ومنذ بداية المشروع، يسَّر مركز التجارة الدولية في العراق ضمن مشروع تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية (٧١) صفقة بين هذه التحالفات ومشترين ذوي سمعة جيدة، مما أسفر عن بيع أكثر من (٢٥٢) طن من المنتجات الطازجة، وحققت تلك الصفقات مبلغاً إجمالياً يزيد على (٣٧٢,٠٠٠) دولار أمريكي. ويعمل الدعم الذي يقدمه المركز على تمكين هذه التحالفات من خلال أنشطة بناء القدرات المصممة خصيصا لهذا الغرض، والدعم الفني، وتيسير الروابط مع المشترين، وتقديم الدعم الاستشاري لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

ولمزيد من التعزيز لتأثير المشروع، أدخل مركز التجارة الدولية مراكز تجميع لتحسين عمليات ما بعد الحصاد وتعزيز نمو الأعمال التجارية في عام ٢٠٢٤. وتوفر هذه المراكز مساحات مخصصة للفرز والتعبئة وتحسين جودة منتجاتها. وتهدف هذه المراكز، التي تم تطويرها بالشراكة مع المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الزراعة العراقية، إلى تعزيز تنافسية المزارعين المحليين، وتقليل أوجه القصور، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة.

ولتعزيز لفت الانتباه إلى هذا السوق، دَعَمَ مشروع تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية التابع لمركز التجارة الدولية إطلاق علامة "بأيدٍ عراقية"، مما يعزز إمكانية تتبع الأنشطة ويروج للمنتجين والمزارعين العراقيين، فضلاً عن المنتجات الزراعية المحلية.

كما أعطى مركز التجارة الدولية الأولوية لتحسين إدارة الجودة والممارسات التنفيذية بين أعضاء التحالف. وعزز برنامج "أبطال الجودة" قدرات منظمات الدعم الرئيسية، وذلك من خلال إجراء التقييمات وإقامة الدورات التدريبية المصممة لهذا الغرض. ويشمل هذا البرنامج حالياً فصلاً يعنى بـ "أبطال الجودة الشباب"، ويهدف إلى تعزيز قطاع الأعمال التجارية الزراعية في العراق من خلال تدريب الشباب على إدارة الجودة.

إشراك وتمكين الشباب

شمل مشروع (تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق- SAAVI) أكثر من (٤٣,٠٠٠) شاباً وشابة، من خلال حملات توعية ركزت على نشر الفرص في القطاع الزراعي، مما ألهم جيل جديد لاستكشاف الأعمال التجارية الزراعية. ومن بين هذا العدد اجتاز (٤,٦٣٥) شاباً وشابة دورات تدريبية في ريادة الأعمال الزراعية، وحصل (١٦٦) شاباً وشابة على منح تجارية لدعم مشاريعهم. وشكلت مبادرات مبتكرة، مثل المسابقة التنافسية (هاكاثون) الابتكار الزراعي (Agricul-ture Innovation Hackathon) وفصل الشباب الريادي (YE! Chapter)، استكمالاً لهذه الجهود، مما عزز الابتكار وريادة الأعمال الشبابيين. كما سيقدم برنامج الاستعداد للاستثمار سيبدأ لاحقاً مزيداً من الدعم لمشاريع التكنلوجيا الزراعية (AgriTech).

وأسهم مشروع (تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق- SAAVI) في تعزيز منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني(TVET) في قطاع الزراعة من خلال دعم وضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم في القطاع الزراعي، وذلك تحت إشراف هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء، وتعزيز خارطة طريق مجلس المهارات الزراعية في محافظة نينوى.

تنشيط القطاعات الرئيسية

بإشراف وزارة الزراعة وبدعم فني من مركز التجارة الدولية تم وضع استراتيجية قطاع إنتاج البطاطا في العراق، وذلك بوضع مخطط أولي لإحداث تحول في سلسلة القيمة الزراعية الرئيسية هذه. وقد أسفر هذا الجهد عن حضور خبراء من المركز الدولي للبطاطا لتقديم مساهمات فنية. وفضلاً عن ذلك أجرى (مشروع تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق- SAAVI) التابع لمركز التجارة الدولية تقييمات قائمة على السوق لقطاع التمور، لتحديد الفرص الرئيسية، ومتطلبات المشترين، والدعم اللازم لتعزيز هذه الصناعة. وتهدف هذه الجهود إلى تنشيط أحد أكثر المنتجات الزراعية شهرة في العراق وتعزيز قدرته التنافسية للاستفادة من الإمكانات غير المستغلة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

تعزيز التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

شكّل عام ٢٠٢٤ علامة فارقة فيما يخص عملية انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وذلك بنجاح عقد الاجتماع الثالث للفريق العامل بشأن العراق، مما يعزز التزام العراق بالنظام التجاري متعدد الأطراف. ويأتي هذا التقدم بعد توقف دام (١٦) عاماً.

وقدم مشروع مركز التجارة الدولية (تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق -SAAVI) مساعدة فنية ودعماً استشارياً إلى الحكومة العراقية خلال هذه العملية. وشمل ذلك التحضير للاجتماع، وتقديم المساعدة الفنية لتوحيد هيكليات التعرفة في العراق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتقديم الدعم للعرض الأولي المقدم من العراق إلى منظمة التجارة العالمية، وإجراء مراجعات تشريعية. وأشركت مبادرات بناء القدرات التي اضطلع بها مشروع مركز التجارة الدولية (تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق -SAAVI) الأطراف المعنية الرئيسية، بمن فيهم الشباب والبرلمانيون، وأسهمت في إجراء تعديلات جوهرية على الإصلاحات المحلية، إلى جانب القيام بأنشطة توعية وبناء قدرات واسعة النطاق بشأن منظمة التجارة العالمية والسياسة التجارية.

بناء مستقبل أخضر في الموصل: المسابقة التنافسية (هاكاثون) البيوت الخضراء حول مشروع الـ (ITC) بناء التحول العادل والشامل -BEIT

خلال عام ٢٠٢٤،أعلن مركز التجارة الدولية (ITC)، بالتعاون مع شركاءه في مشروع)بناء التحول العادل والشامل-(BEIT -وهما برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة العمل الدولية- عن انطلاق المرحلة الأولى من مشروع (BEIT). وخلال هذه المرحلة، بدأت الوكالات الثلاث جميعها بتنظيم الأنشطة على نحو متصاعد، مما أرسى الأساس للتنفيذ الفعال والمُنَسَّق.

وكان من المحطات البارزة في هذه المرحلة عقد مؤتمر العمل المكثف لبرمجيات البيوت الخضراء في الموصل ضمن مشروع بناء التحول العادل والشامل-BEIT، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، حيث جسد المؤتمر قوة التعاون والابتكار لمواجهة تحديات الإسكان والطاقة في العراق.

وفي شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٢٤، أقام مركز التجارة الدولية، بالشراكة مع مركز موصل سبيس للابتكار والتكنولوجيا، ملتقى جمع فيه (٣٥) مهندساً معمارياً ومهندساً ورائد أعمال وطالباً لمعالجة التحديات الملحة للإسكان والطاقة في العراق.

على مدار يومين، قام المشاركون بتبادل للأفكار وعمل تصاميم ونماذج أولية لحلول إسكان ميسورة التكلفة ومتكيفة مع المناخ. بدأ الملتقى بسلسلة من جلسات الخبراء حول الهندسة المعمارية التقليدية والطاقة النظيفة وعمل النماذج الأولية المبتكرة. وبتوجيه من مرشدين محليين ودوليين، عملت الفرق عملاً دؤوباً، حيث مزجت التكنولوجيا الحديثة مع التقنيات التقليدية بغية صياغة حلول مصممة لتلبية احتياجات العراق.

وبلغت المسابقة التنافسية (هاكاثون) ذروتها في مسابقة الملعب، حيث فاز مشروعان مميزان، حيث قدمت (HeriTech) طابوقاً هجيناً على طراز مكعبات الليغو مصنوعاً من الطين والبلاستيك المعاد تدويره والأسمنت، الأمر الذي يقلل من تكاليف البناء بنسبة تصل إلى (٥١٪). وأدخل تصميمهم، المستوحى من هندسة الشناشيل التقليدية، أنظمة التظليل الذكية التي تعمل بالطاقة الشمسية لتحقيق كفاءة الطاقة.

وفي الوقت نفسه، عرضت شركة (Green Insulation and Ventilation – GVI) حدائق عمودية وواجهات خضراء، بتحويل النباتات إلى عوازل حرارية طبيعية لخفض تكاليف التبريد وتقليل الانبعاثات.

من خلال مبادرات كهذه يسعى مركز التجارة الدولية إلى المساهمة في تعزيز تنافسية واستدامة المشاريع المحلية الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء من خلال بيئة أكثر ملاءمة، إلى جانب زيادة الاستثمار في التجارة الشاملة والخضراء.

خطط مركز التجارة الدولية لعام ٢٠٢٥

سيواصل مركز التجارة الدولية في عام ٢٠٢٥ قيادة المبادرات المؤثرة في القطاعات الرئيسية في العراق كالزراعة والإسكان، مع التركيز على النمو الذي يحركه السوق وتمكين الشباب ووضع السياسات التجارية.

وستكون من أبرز الأحداث الرئيسية لعام ٢٠٢٥ إقامة النسخة الثالثة من المنتدى الوطني العراقي للتجارة-INTF، والتي تنظم بالتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية والقطاع الخاص وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وكما في السنوات السابقة، سيكون المنتدى منصة للشركات العراقية لتحديد وتوسيع فرص الأعمال التجارية.

وفي العام المقبل، سيواصل المركز جهوده لضمان استدامة النتائج التي تحققت على المدى الطويل من خلال مشروع (تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية-الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق-SAAVI). وسينصب التركيز على توحيد النتائج وتقديم الدعم اللازم للأطراف المعنية، وتزويدهم بالمهارات والأطر اللازمة لتقييم الأنشطة ودعمها.

وسيواصل مشروع بناء التحول العادل والشامل-BEIT والذي هو حالياً بشكل كامل في مرحلة التنفيذ، سيواصل تحقيق خطى واسعة في النهوض بأداء قطاع الإسكان وتعزيز قدرة العراق على دعم أهداف الإسكان الميسور التكلفة. وسيعمل مركز التجارة الدولية جنبا إلى جنب مع شريكيه- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة العمل الدولية- للنهوض بالمبادرات في مجالات الإسكان وكفاءة الطاقة وتمكين الشباب.

يشكر مركز التجارة الدولية شركاءه على دعمهم المتواصل ويتطلع إلى سنة أخرى من التعاون المثمر.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

نحو عراقٍ شامل لمجتمعات اللاجئين والنازحين

يستضيف العراق حالياً أكثر من ٣٣٨,٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء، الذين فرّ غالبيتهم من سوريا. كما أنه يعد موطناً لأكثر من مليون شخص من النازحين، من بينهم حوالي ١١٠,٠٠٠ شخصاً لا زالوا يعيشون في مخيمات النازحين.

تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العمل عن كثب مع نظرائها الحكوميين على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية، مع الشركاء ومع اللاجئين ومجتمعات النازحين أنفسهم لدعم الحماية وإيجاد حلول للأشخاص الذين أجبروا على الفرار من منازلهم.

افاد عدد من اللاجئين والنازحين قسرياً في العراق حول تأثير هذا الدعم على حياتهم:

داليا

"عندما غادرت سوريا، شعرت أن حياتي كلها عبارة عن حالة من عدم اليقين. ولكن عندما وصلت إلى منطقة كردستان العراق اكتشفت أنه لا تزال هناك فرصة. كنت سعيدة حين أدركت أنني ما زلت قادرة على التدريس مرة أخرى. أن تصبح مدرساً تعمل بشكل رسمي هي أكثر من مجرد وظيفة؛ إنه يمثل أيضاً اعتراف بمؤهلاتي ومساهمتي المميزة كلاجئة في الإقليم. لقد تعلمت اللغة المحلية، وأنا أعمل الآن مع الحكومة المحلية. وقد عمّق ذلك الأمر شعوري بالانتماء، وأشعر بالحماس حيال الفرص التي تلوح في المستقبل بالنسبة لي ولطلابي، وآمل من خلال تعليم الأطفال، أن أساهم في تطورهم".

داليا هي واحدة من ٧٠٠ من المعلمين اللاجئين السوريين الذين وظّفتهم وزارة التعليم في حكومة إقليم كردستان رسمياً بموجب سياسة إدماج تعليم اللاجئين. وفي العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، يحضر أكثر من ٥٥٠٠٠ من الطلاب اللاجئين السوريين الفصول الدراسية جنباً إلى جنب مع أقرانهم العراقيين في المدارس الحكومية.

الدكتور أمير

"لقد ساعدني الناس في إقليم كردستان العراق على النهوض من جديد والاستفادة من التجربة التي امتلكها في رعاية الآخرين وعلاجهم. لا شيء يقارن بشعورك بأنك جزء من مجتمع ما ومن دعم الآخرين على قدم المساواة "

الدكتور أمير هو لاجئ سوري وطبيب يعمل في مركز الرعاية الصحية الأولية في دوميز بالقرب من مخيم دوميز ١ للاجئين في محافظة دهوك. إن المركز الصحي الذي شيّدته مفوضية الأمم

المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وقامت منظمة الصحة العالمية بتجهيزه بالمعدات اللازمة يستقبل حوالي ٣٠٠ مريض يومياً. ويبلغ العدد الكلي لمن يعملون به ٧٦ موظفاً من بينهم ٤٤ لاجئاً يعملون كمتطوعين في المركز الصحي الآن.

دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بناء أربعة مراكز للرعاية الصحية الأولية في باسيرما وكاويرغوسك ودوميز وقوشتبة. بدلاً من الحفاظ على الخدمات الموازية في المخيمات، تدعم مفوضية اللاجئين عيادات الصحة العامة في المجتمعات المحلية، والتي يمكن للاجئين العراقيين الوصول إليها، بما في ذلك النازحين. وقدمت هذه العيادات في عام ٢٠٢٤ أكثر من ١٧٧,٠٠٠ استشارة طبية.

كـــاوي

"لقد فقدنا منزلنا وكل ممتلكاتنا في رحلة بحثنا عن السلامة، بما في ذلك وثائقنا الثبوتية. ولكن قريباً، سيكون لدينا كل ما نحتاجه للاستمتاع بحقوقنا. "

كاوي هي إيزيدية عراقية نازحة فرّت من سنجار في عام ٢٠١٤. قدمت المفوضية السامية للاجئين في العام الماضي إلى كاوي المشورة القانونية وساعدتها على الحصول على الوثائق المطلوبة لإثبات هويتها هي وأولادها – وهي عملية تتطلب شهوراً من المتابعة مع الجهات الإدارية والقضائية في سنجار ودهوك للحصول على مستند تأييد.

كاوي هي واحدة من بين ٣٧,٥٠٠ نازح عراقي حصلوا على مساعدة قانونية من المفوضية السامية للاجئين وشركائها في عام ٢٠٢٤، مما ساعدهم على التغلب على العقبات الإدارية والقانونية التي تعوق الحصول على الوثائق المدنية. إجمالاً، ساعدت المفوضية النازحين العراقيين في الحصول على حوالي ٤١,٠٠٠ وثيقة مدنية العام الماضي.

نضال ومهاباد

"نحاول كعائلة، أن نضع خطة للإنفاق، لكن ما لدينا من مال دائماً لا يكفي، فالمنتجات التي يحتاجها أطفالنا مكلفة للغاية ".

نضال وماهاباد، سوريان لاجئان لديهما أربعة أطفال، اثنان منهم يعانون من إعاقات ويواجهان صعوبات مالية. يعمل نضال في وظيفة غير رسمية في قطاع البناء، ولكنه في كثير من الأحيان يكافح كثيراً من أجل العثور على عمل يومي، بينما تبقى مهاباد في المنزل لرعاية أطفالهما. في عام ٢٠٢٤، كانا ضمن ٥٦,٠٠٠ لاجئ من الفئات الضعيفة تلقوا مساعدة نقدية متعددة الأغراض، مما يساعدهم على تغطية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الإيجار والغذاء والمنصرفات الطبية لأطفالهما.

يـــحـــى

"يعتبر التسجيل مهماً لضمان تمتعنا بالحماية كأسرة وإمكانية حصولنا على خدمات أخرى مثل الالتحاق بالمدرسة."

جدد يحي مصطفى وعائلته تسجيلهم لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في المركز المجتمعي في بغداد في منتصف عام ٢٠١٤. وخلال ذلك العام سجلت المفوضية ٣٧,٠٠٠ لاجئ جديد، وجددت التسجيل لـ ١٤٠,٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء. إن الحصول على شهادة سارية الصلاحية من مفوضية اللاجئين يبقى هو المطلب الأساس للتسجيل والحصول على الوثائق المدنية من قبل السلطات في العراق، كما يعد عاملاً حاسماً للحصول على الحماية والخدمات في جميع أنحاء العراق.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

أهم أنشطة اليونيسيف في عام ٢٠٢٤

لمحة عامة

في عام ٢٠٢٤، شهد العراق صراعاً اقليمياً كبيراً، ما أدى إلى تفاقم التهديدات الموجودة مسبقاً والتي تؤثر بشكل عميق على شريحة الأطفال من السكان، والتي تشكل أكثر من نصف سكان البلاد. إن ما يقرب من نصف الأطفال العراقيين يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد، حيث يفتقرون إلى الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الطعام والمياه النظيفة والمأوى والتعليم والرعاية الصحية. تواجه البلاد معدل وفيات بين الأطفال حديثي الولادة يبلغ ١٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي، وهناك أكثر من مليوني طفل وشاب خارج منظومة التعليم وفقاً لبيانات عام ٢٠١٨. علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى وجود ما يقدر بنحو ٢٤٠٠ طفل رهن الاحتجاز، مع توثيق العديد من الانتهاكات الجسيمة ضد القاصرين. يعالج العراق أيضاً نقصاً حاداً في المياه، وهو من بين أكثر الدول هشاشة من حيث نقص المياه والغذاء المرتبط بتغير المناخ. إن التباينات بين الجنسين تفاقم من حدة هذه القضايا، حيث تتحمل الفتيات تحديات إضافية مثل الزواج المبكر وزيادة الأعباء المنزلية.

أهم الإنجازات ومساهمة اليونيسيف

في عام ٢٠٢٤، لعبت اليونيسف دوراً أساسياً في دعم مساعي الحكومة العراقية لتعزيز جودة حياة كل طفل في العراق. تسهم هذه الإنجازات الملموسة في تحقيق الأولويات الوطنية للعراق وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

البقاء والازدهار لكل طفل

- نفذت اليونيسيف حزمة متكاملة ل "التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة" في ٧٠٦ مرفقاً صحياً، حيث وصلت إلى أكثر من ١ مليون طفل، نحو ٥٠٪ منهم فتيات، إلى جانب القائمين على رعايتهم.
- سهلت اليونيسيف شراء وإدارة لقاحين (لقاح شلل الأطفال الفموي وبي سي جي وفيتامين A لعدد ٤ ملايين طفل.
- تم التأكد من خلال جهود اليونيسيف أثناء حملات التطعيم الجماعية ضد داء الحصبة، من تلقى ٦,٧ ملايين طفل للقاحات الأساسية.
- قامت اليونيسف بتدريب أكثر من ٥٨٦٤ من العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، بما في ذلك ١٦٠٠ امرأة، على وضع الخطط التفصيلية لرعاية الأطفال والتطعيم.

كل طفل يتعلم

- حددت الحكومة العراقية، بدعم من اليونيسف، أن عدد الأطفال خارج التعليم يبلغ أكثر من ٢٩٠,٠٠٠ طفل، بما في ذلك أكثر من ٨٥,٠٠٠ فتاة، مما أدى إلى عودة ١٣٦,٣٦٣ طفلاً (٣٤,٣٢٢ فتاة) إلى التعليم أو التسجيل للامتحانات الخارجية.
- مكّن الدعم المستمر من قبل اليونيسيف من إضفاء الطابع المؤسسي على نظام معلومات إدارة التعليم في أكثر من ٥٠٠٠ مدرسة في ثلاث محافظات بحلول عام ٢٠٢٤.
- أدت المبادرات التي يقودها الشباب وتدعمها اليونيسيف إلى تمكين أكثر من ١٢٧,٢٧١ من الشباب العراقيين من دفع عجلة التغيير المجتمعي بشأن التماسك الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية.
- أنشأت اليونيسف ١٠ مختبرات للابتكار على مستوى البلاد، تزود أكثر من ١٠,٠٩٢ من الشباب (بما في ذلك ٤,٧٩٥ فتاة) بدورات تدريبية شملت المهارات الحياتية والقدرات الرقمية والمهارات الخضراء والتأهل لسوق العمل.
- عززت منصتا يو- ريبورت U-Report وبوابة التعلم Learning Passport اللتان تقودهما منظمة اليونيسيف المشاركة الرقمية لـ ٢٢,٢٦٠ شاباً وشابة.

كل طفل محمي من العنف والاستغلال

- أنشأت اليونيسف أول مديرية من نوعها لرعاية الطفولة، ومحاكم صديقة للأطفال، ومنهج العدالة للأطفال في العراق.
- تعاونت اليونيسف مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتشغيل ٢٧ مركزاً لحماية الطفل في كردستان العراق وأنشأت ٤٤ وحدة رعاية طفولة في جميع أنحاء العراق الاتحادي، فاستفاد بذلك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ من الاطفال الضعفاء.
- قامت اليونيسف بتدريب أكثر من ٦٥٠ من الأخصائيين الاجتماعيين ومديري الحالات لتعزيز الخبرة المحلية وضمان خدمات حماية طفل عالية الجودة في العراق.
- قامت اليونيسف بتوسيع نطاق منصة LAHAA الافتراضية الآمنة لدعم أكثر من ٧٠٠٠ فتاة بالمعلومات والموارد الحيوية.
- قامت اليونيسف، بالشراكة مع وزارة التخطيط، بتطوير منهج دراسي للصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتضررين جراء النزاعات المسلحة.

كل طفل يعيش في بيئة آمنة ونظيفة

- توفير الخدمات الأساسية في قطاع المياه لأكثر من ٥٣١,٠٠٠ فرداً (٢٨٣,٤١٦ امرأة و ٢٤٤,٤٠٠ طفل)، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في ظل ظروف إنسانية.
- تحسين خدمات المياه لـ ٢٦,١١٢ فرداً من ذوي الإعاقة وضمان الحصول على المياه التي تتم إدارتها بشكل آمن لـ ٥٠٠,٣٧٧ فرداً، بما في ذلك ٢٥٥,٠٠٠ امرأة و ٢٣٠,١٧٠ طفلاً.
- توفير الثقافة المتعلقة بتغير المناخ إلى ٦٠,٠٠٠ طفلاً.
- إشراك الشباب في الادارة والإجراءات المتعلقة بالمناخ من خلال المؤتمر المحلي الأول للشباب في العراق، وتدريب ٨٠ شاباً وشابة على نظم الطاقة الشمسية، وتعزيز الآفاق في قطاع الطاقة المتجددة، ودعم ستة مندوبين شباب لتمثيل العراق في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ التاسع والعشرين COP٢٩ لقيادة المناقشات المهمة حول إيجاد حلول لمشكلات تغير المناخ.
- تمكين الحكومة العراقية من توليد إيرادات بلغت ٣٢,٧ مليون دولار أمريكي من خلال تثبيت ٦٢٤,٦٧٥ عداد مياه رقمي.

كل طفل يحظى بفرصة عادلة في الحياة

- دعم الحكومة العراقية في تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية الوطنية للعراق على المستوى الاتحادي والإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية لإقليم كردستان العراق.
- إطلاق البرنامج التجريبي المتكامل لمزايا الطفل "كاش- بلس" في دهوك بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي يربط المساعدة النقدية بالخدمات الأساسية للأطفال.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين المحافظات لتحسين وحدات نظام المساعدة النقدية وإحالات الخدمة ضمن نظام معلومات الإدارة.
- عالجت جهود توليد الأدلة فجوات البيانات، ووفرت المعلومات لمبادرات الإصلاح الوطني، بما في ذلك إجراء التحليلات الجغرافية المكانية لفقر الأطفال وعمليات تقييم لنفقات الحماية الاجتماعية لعام ٢٠٢٤.

الاستجابة الإنسانية

- تأسيس خدمات عالية الجودة لحماية الطفل والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لـ ٧٠٣ من الأسر العائدة (١,٥٢٩ طفلاً) من مخيم الهول في سوريا إلى مركز الأمل.
- توسيع نطاق الحصول على التعلم لـ ٨٧,٧٦٩ فرداً نازحاً وأطفالاً من الفئات الضعيفة (٤٤,٢٠٢ فتاة)، مما يضمن التعلم المستمر.
- في إطار سياسة دمج تعليم اللاجئين، قامت اليونيسف بتسهيل دمج أكثر من ١٥٨,٠٠٠ طفلاً من مخيمات اللاجئين في المدارس

المجتمعية في إقليم كردستان.

- توفير إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب لـ٤٨,٩٢٨ لاجئاً و٢١٦,٦٦٧ نازحاً، بما في ذلك ٢٤,٩٥٣ امرأة و٢٢,٥٠٧ طفلاً.
- وصلت خدمات حماية الطفل والعنف ضد المرأة إلى ٢٨٥,٤٤٨ شخصاً، بينهم ١٠٢,٩٠٤ فتاة.
- حصل ٢١٩,٩٢٧ شخصاً على خدمات حماية الطفل، مع استفادة ١٠٩,١٠٠ طفلاً من خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.
- تلقى ١٠,٨٣٨ طفلاً خدمات متخصصة لحماية الطفل، في حين تمكن ٦٥,٢٩٤ طفلاً من الحصول على خدمات الوقاية من العنف ضد المرأة والاستجابة له.

التعاون مع الأمم المتحدة في العراق

كان للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى دوراً حاسماً في وضع الاستراتيجيات الرئيسية والبرامج المشتركة وتجسيد مبدأ التحدث بصوت واحد كأمم متحدة.

- الشراكة مع منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي لتعزيز رعاية الأطفال حديثي الولادة والأطفال والأمهات في العراق، مع تعزيز النظام الصحي.
- التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي لوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية التغذية للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وضع سياسات لصحة الأمومة والأطفال حديثي الولادة، والأطفال والمراهقين.
- العمل جنباً إلى جنب مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن وضع برامج مشتركة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العراق، مما يشجع على الاستجابة بشكل منسق.
- إشراك جهات معنية رفيعة المستوى في مبادرة "أمم متحدة واحدة" لتعزيز تغيير السياسات المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك مسؤولين على الصعيد العالمي والمحلي.
- الدعوة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل دمج اللاجئين في المنظومات الوطنية ومعالجة حالة انعدام جنسية الأطفال.
- دعم الأطفال المتواجدين في مراكز الاحتجاز بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأسر العائدة من خلال العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المشاركة في برنامج PROSPECT المشترك مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي لدعم حقوق الأطفال من الفئات الضعيفة وضمان الحصول على الفرص.
- التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن حقوق حماية الأطفال المهاجرين من خلال شبكة هجرة الأمم المتحدة والمشاركة في رئاسة مجموعة عمل خاصة بخطة الأمم المتحدة الواحدة للاستجابة.
- تعزيز العلاقات مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من خلال برنامج مشترك تم إطلاقه في عام ٢٠٢٤، مع التركيز على بناء القدرات المؤسسية في التعليم.
- استحداث الرعاية الأساسية المبكرة لحديثي الولادة في بغداد بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، ودمجها كمعيار وطني للرعاية الأساسية.
- النهوض بالتحول الرقمي في قطاع الصحة من خلال تحسين توليد البيانات، وتحقيق إمكانية تسجيل المواليد في ٢٥٠ منشأة، ودعم أكثر من ٥٠٠٠ طفل.
- دعم تطوير استراتيجية التغذية للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٣٠ مع منظمة الصحة العالمية، ما سلط الضوء على أهمية الاستثمار المحلي في مبادرات التغذية الوقائية.
- المشاركة في رئاسة مجموعة العمل الفنية للمساعدة في استجابة الحكومة الإنسانية للأطفال العائدين من شمال شرق سوريا، وتأمين موافقة من مكتب رئيس الوزراء للحصول على الوثائق المدنية.
- التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لتأسيس لجنة وقائية لمراقبة أوضاع الأطفال المتضررين جراء النزاع في العراق.
- المشاركة في رئاسة فريق عمل الأمم المتحدة للمياه لتعزيز جهود الأمن المائي وجهود التكيف مع المناخ.
- عقد اجتماعات رفيعة المستوى لدعم الحكومة من أجل إصلاح نظام الحماية الاجتماعية من خلال المبادرات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.
- تحديث نظام معلومات إدارة الإعاقة مع برنامج

الأغذية العالمي لتعزيز إدارة البيانات وتقديم الخدمات.

٢٠٢٥ وما بعده

تخطط اليونيسف في عام ٢٠٢٥ لإطلاق وثيقة برنامج قطري جديد، ما يخلق فرصاً لتعزيز علامتها وثقتها وأهميتها كشريك مفضل داعم لأهداف التنمية الطموحة في العراق. وكجزء من البرنامج القطري القادم، ستواصل اليونيسف الدعوة إلى حصول الأطفال على الخدمات الأساسية في مجتمعات النازحين واللاجئين وغيرها من المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك مناطق العودة. وبشكلٍ جوهري، تعتزم اليونيسيف اتباع نهج أكثر تكاملاً من شأنه أن يقود إلى نتائج أكثر مرونة وإنصافاً واستدامة للأطفال والأسر والمجتمعات المحلية. ولتحقيق أهدافنا المتمثلة في الاستجابة المتكاملة لدعم أطفال العراق من خلال تلبية احتياجاتهم المتنوعة، تعطي اليونيسف في العراق الأولوية للمجالات ذات الأولوية التالية ضمن البرنامج القطري للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٢٩:

١. بناء مستقبل قادر على التكيف مع الأزمات المناخية
٢. إنهاء ظاهرة تزويج الأطفال
٣. تعزيز تنمية مرحلة الطفولة المبكرة
٤. إنهاء حالة فقر الأطفال
٥. زيادة فرص الحصول على تعليمٍ عال الجودة وشامل ومنصف

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ها قد عادت روح الموصل- إنجازات اليونسكو

يفتتح المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ٥ شباط ٢٠٢٥، مع ممثلي السلطات العراقية، المعالم الرمزية لمركز الموصل التاريخي، حيث أكملت اليونسكو للتو إعادة إعماره ضمن مبادرة "إحياء روح الموصل".

بدأت مبادرة "إحياء روح الموصل" في نيسان من عام ٢٠١٨ على يد السيدة أودري أزولاي، وهي حملة إعادة الإعمار الأكثر طموحاً لليونسكو على الإطلاق، بميزانية تزيد عن (١١٥) مليون دولار، خصصتها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي وعشرات الشركاء الدوليين الآخرين.

وقادت اليونسكو إعادة تأهيل وإعادة بناء أربعة معالم رمزية هي: مسجد النوري، ومئذنة الحدباء، وكنيسة الطاهرة للسريان الكاثوليك، ودير سيدة الساعة للآباء الدومنيكان وبيت الصلاة التابع له، بالإضافة إلى (١٢٤) منزلاً تاريخياً عادت اليوم مرة أخرى لتكون مساكن للأسر.

وقد أوجدت هذه المشاريع، والتي نُفذت وفقاً لأعلى المعايير الدولية، حوالي (٧,٧٠٠) فرصة عمل، كما تم تدريب وتأهيل أكثر من (٢,٨٠٠) شخص في مجال البناء، وشمل ذلك التقنيات التقليدية مثل نحت المرمر، والحفاظ على التراث وترميمه.

لكن الحجارة وحدها لا تستطيع إحياء روح الموصل، ولهذا استثمرت اليونسكو أيضاً، من خلال مبادرتها، في التعليم والحياة الثقافية، حيث تم تجديد أكثر من (٤٠٠) صف دراسي في الموصل والمناطق المحيطة بها، وتم دعم الجامعة لتجهيز مكتبتها وتأسيس قسم "السينما".

وتم تدريب (٥,٠٠٠) شخصاً من المعلمين والتربويين وأولياء الأمور على ثقافة السلام من أجل منع عودة التطرف العنيف، حيث تعلموا كيفية إعادة الحوار مع الشباب الذين تركوا الدراسة وتشخيص أولئك الذين يعانون حالات كرب نفسي والإجابة على أسئلة حساسة خلال الحصص الدراسية حول الأحداث التي وقعت.

كما دعمت اليونسكو إحياء المهرجانات الثقافية، وافتتحت مكانا للمبدعين الشباب (سُمِي المحطة)، وأقامت دورات تدريبية في التمرُّن على الآلات الموسيقية التقليدية. كما افتتحت مركزاً إعلامياً مجتمعياً على ضفاف نهر دجلة، حيث استضاف مناسبات ودعم مبادرات المجتمع المدني.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

مقابلة مع مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العراق

السيد زيشان أمين

هل لك أن تطلعنا على رأيك بشأن الأثر العام لعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العراق؟

ج: أُنشئ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العراق مؤخراً في عام ٢٠٢٣ بيد أنه توسع ليشمل ٦ موظفين. ونحن نعمل على تنفيذ عدة برامج مهمة، وأحد هذه البرامج هو البرنامج العالمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والبرنامج الثاني الذي نسهم فيه هو برنامج "حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب: دعم بناء القدرات لأجهزة إنفاذ القانون والمخابرات في العراق". ان كلا المشروعين مجزيين تماماً بالنسبة لنا في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ومن خلال هذه المبادرات، قدمنا فرص تدريبية قيمة وقمنا بتبادل الخبرات وتيسير مناقشات حول كيف مكن ان تكون جهود مكافحة الإرهاب أكثر فعالية عندما تتكامل مع فهم راسخ لاعتبارات حقوق الإنسان. ان المشاركة والتعاون الذين شهدناهما في جميع المشاريع كانا ملفتين للنظر. وضم البرنامج العالمي لحقوق الإنسان في العراق الخاص بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حوالي ٢٨٠ موظف من موظفي أجهزة إنفاذ القانون والمخابرات الذين خضعوا لتدريب على الامتثال لحقوق الإنسان في عمل مكافحة الإرهاب – لإيضاح سبب أهمية هذا الجانب وكيف يمكن لهم القيام بذلك ضمن سياقاتهم. ومع تطور الأحداث في سوريا، نبذل قصارى جهدنا مع نظرائنا العراقيين والوكالات المتواجدة في المجمع لتقديم المساعدة للعراق في استعادة مواطنيه من مناطق شمال شرق سوريا. ونواصل العمل لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها قوات الأمن العراقية التي تعمل على دعاوى الإرهابيين من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية والعراقية.

كيف أسهم التعاون مع الشركاء في نجاح المشروع؟

فيما يتعلق بنجاح مشروع حقوق الإنسان، نود أن نعرب عن امتناننا العميق للدعم السخي الذي قدمته الحكومة الكندية، إذ كان دعماً جوهرياً في تمكين هذه المبادرة. ونثمن كذلك تثميناً عالياً وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية إذ كان تمويلها الذي قدمته عنصراً حاسماً لتنفيذ البرنامج العالمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وإضافةً إلى ذلك، نتقدم بالشكر أيضاً لحكومتي هولندا والدنمارك للدعم الذي قدمتاه بشأن لإعادة المواطنين العراقيين من شمال شرق سوريا. وعلاوة على ذلك، نتقدم بالشكر لمكتب مستشار الأمن الوطني في الحكومة العراقية لتوجيهاته ومساعدته القيمة في تيسير ورشنا التدريبية وجمع المشاركين الرئيسيين. ان التعاون الجماعي لهؤلاء الشركاء كان أمراً أساسياً لضمان نجاح هذه المشاريع وتمكين حوار مجدي والمضي قدماً بالجهود الحاسمة لتعزيز استراتيجيات العراق في مجال مكافحة الإرهاب مع إدماج اعتبارات حقوق الإنسان.

ما دور التجارب العراقية في صياغة محصلات المشروع؟

ج: ان إحدى نقاط القوة التي يتمتع بها مكت مكافحة الإرهاب في العراق هو قدرته على إدماج طيف متنوع من التجارب من مختلف أنحاء العراق والمنطقة برمتها أيضاً. وعلى هذا الأساس، تمكنا من تقديم رؤى قيمة للجهات المستفيدة في العراق، بالاعتماد على وكالات متعددة ، من بينها

وزارة الداخلية ومكتب مستشارية الأمن الوطني وغيرها. ان تبادل الممارسات الفضلى والدروس المستنبطة قد أثرتا مناقشاتنا بشكل كبير وزادت في تعزيز الأثر العام لجهودنا. ان هذا التبادل للتجارب العراقية كان أساسياً في تهذيب نهجنا وتوسيع محصلات المشروع.

كيف ترون مستقبل جهود مكافحة الإرهاب في العراق؟

ان النجاحات التي حققها العراق في محاربة الإرهاب كبيرة ليس للبلاد فحسب بل وللمجتمع الدولي أيضاً. ومن الضروري ان نواصل البناء على هذه المنجزات وزيادة تعزيز التقدم المحرز. وفي ضوء التطورات التي طرأت على المشهد الإقليمي، يتحتم علينا جميعاً ان نضاعف جهودنا لحماية التقدم الذي أحرزه العراق طوال الأعوام الماضية. ان دور حقوق الإنسان يجب ألا يتم التغاضي عنه أبداً ضمن هذه الجهود الجارية. فمن خلال إدامة نهج قائم على حقوق الإنسان، يمكن للعراق أن يواصل تعزيز استراتيجياته الخاصة بمكافحة الإرهاب مع تعزيزه للحريات الأساسية.

ما الخطوات التالية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب دعماً لجهود العراق في مكافحة الإرهاب؟

سيظل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ملتزماً بدعم العراق في هذا المجال البالغ الأهمية. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق مع الحكومة العراقية ومكتب مستشارية الأمن الوطني وشركاءنا الدوليين. سويةً يمكننا البحث في الخطوات التالية لزيادة تعزيز جهود مكافحة الإرهاب مع ضمان التأكيد بشكل قوي على حقوق الإنسان وسيادة القانون.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

منظمة اليونيدو تحسن سبل العيش والأمن الغذائي من خلال انعاش صناعة تجهيز الأغذية

واصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في عام ٢٠٢٤، الانشطة الحاسمة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والبطالة من خلال مشروعها "دعم سبل العيش في حالات الطوارئ للتخفيف من أزمة انعدام الأمن الغذائي بين الفئات الهشة في العراق" بتمويل من الحكومة اليابانية. وقد مكن المشروع نحو ١١٧ لاجئاً ونازحاً وأفراد من المجتمع المضيف في محافظتي نينوى ودهوك في عام ٢٠٢٤ من خلال برامج الدعم الثلاثة الهادفة لتوسيع فرص كسب العيش أو الأعمال التجارية في مجال صناعة تجهيز الغذاء. وبدعم الأسر المصنعة للأغذية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن لحوالي ٥٠٠ أسرة وموظف الاستفادة بشكل غير مباشر من هذا المشروع.

ويرتكز المشروع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوجت جهود المشروع لتعزيز النمو الشامل للنوع الاجتماعي والقدرة على الصمود في المجتمعات المتأثرة بالنزوح بمشاركة ٩٥ امرأة من اصل ١١٧ مستفيدا اي بنسبة (٨١٪). وبتعزيز مجموعة المساعدة الذاتية والنماذج التعاونية، دعمت اليونيدو قيادة المرأة في الأعمال التجارية مع تعزيز التماسك الاجتماعي في مناطق ما بعد النزاعات.

بناء سبل عيش للاجئات من خلال تحديث صناعة منتجات الألبان

وكجزء من المشروع نفذت اليونيدو برنامجا تدريبيا لمدة ٦ أيام لنحو ٣٧ لاجئة سورية في مخيم دوميز ٢ للاجئين لتعزيز مهارتهن في إنتاج الألبان وريادة الأعمال. وقد جمع المنهج ما بين الجلسات العملية والنظرية مع التركيز على التقنيات الحديثة لصناعة الألبان بما في ذلك التعقيم الصحيح للأدوات والتحكم في درجات الحرارة أثناء التخمير وكيفية التخزين الآمن للحد من التلف. وشملت نماذج إدارة الأعمال المهارات الأساسية لريادة الأعمال مثل الموازنة الفعالة من حيث التكلفة وتحليل السوق واستراتيجيات العلامات التجارية والمبيعات في الأسواق المحلية.

كما تم تزويد المشاركين بأدوات تتكون من حاويات معالجة مصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ ومقاييس حرارة ومواد تغليف مما يتيح التطبيق الفوري لمهاراتهم المكتسبة حديثا وتعزيز قدراتهم الفنية. ويسر دعم اليونيدو انتاج الألبان على نطاق صغير مع زيادة كمية ونوعية الانتاج وتعزيز دخل الأسر والأمن الغذائي على مستوى المجتمعات المحلية.

وقالت أمينة نوري خلف، من مخيم دوميز ٢ "الآن أصنع المزيد من الزبادي بالأواني الكبيرة التي منحت لي وأصبحت مبيعاتي أفضل. أريد أن تكون حياتي أفضل ولأسرتي أيضا حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهم".

تعزيز سبل العيش والروابط المجتمعية بين اللاجئات من خلال الأعمال التجارية الزراعية

في مخيم كويلان للاجئين، أنشأت ٥٣ لاجئة سورية، معظمهن أمهات عازبات، مسارا للأمن الغذائي وتوليد الدخل من خلال مبادرة مشروع الأعمال الزراعية. قد استلمت كل امرأة معزتين، معظمهن حوامل، مع اثنين من الماعز الصغيرة. وقد ضمن هذا التخصيص الاستراتيجي انتاج الحليب من الماعز البالغة وامكانية توسيع القطيع من خلال نمو صغار الماعز ونسل الماعز الحوامل مما يضاعف الفوائد الطويلة الأجل. كما اكتسب المشاركون مهارات في تربية الحيوانات ومعالجة الألبان وريادة الأعمال لتحقيق الدخل من منتجات الألبان مثل الزبادي والجبن والأدوات والامدادات الأساسية بما في ذلك علف الحيوانات، والأدوات البيطرية للرعاية الصحية الأساسية ومعدات الحلب وحاويات التبريد للحفاظ على منتجات الألبان.

وقامت اليونيدو أيضا ببناء مأوى للماعز يضم ملاجئ دائمة وأحواض تغذية ومرافق للتخزين. ويسر المرفق الرعاية الجماعية للماشية والتعلم بين المستفيدين مما عزز الشعور بالانتماء المجتمعي. ولم يطور المشروع سبل العيش الفردية فقط، بل عزز أيضا من الروابط المجتمعية داخل المخيم.

تعزيز إدارة سلامة ونظافة الأغذية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

بعد تدريب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ٢٠٢٣، تم تنفيذ برنامج تدريبي مكثف لمدة أربعة أيام في عام ٢٠٢٤ لـ٢٧ عاملا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة بردرش لتعزيز خبرتهم في الأمن الغذائي والنظافة والجودة والالتزام بالمعايير الدولية. ركز التدريب على التطبيقات العملية لتحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة، ونظم الصرف الصحي واستراتيجيات إدارة المخاطر المفصلة خصيصا لقطاع تصنيع الأغذية الرئيسي مثل الألبان، والطحينة والمخللات ومنتجات المخابز. أدى التدريب العملي حول كيفية التعامل مع المواد الخام ومنع التلوث واستخدام الأدوات الرقمية والامتثال للوائح من تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تلبية متطلبات السوق المحلية ومتطلبات سوق التصدير.

ووفرت اليونيدو أيضا معدات حديثة تتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالقطاعات، مثل أجهزة تحليل الحليب لمراقبة الجودة بدقة، وطابعات ليزرية محمولة لضمان دقة وضع العلامات على تواريخ الانتاج وامكانية تتبعها مما يعزز الامتثال لمعايير سلامة الأغذية.

ساعد هذا النهج الاستراتيجي الذي يدمج تنمية المهارات مع التكنولوجيا الخاصة بقطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توحيد مخرجات الإنتاج وتقليل النفايات والوصول إلى الأسواق الرئيسية. وامتد تأثير المشروع إلى ما هو أبعد من تحديث عمليات الإنتاج، حيث خلق تأثيرا ايجابيا مضاعفا حفز الاقتصاد المحلي وعزز من رفاهية المجتمع.

نظرة مستقبلية

بالنظر إلى ختام المشروع أعلاه بنجاح، شهد عام ٢٠٢٤ أيضا اطلاق مشروع جديد "مهارات التكنولوجيا الرقمية لتعزيز قابلية التوظيف في العراق"، بتمويل من حكومة النمسا. ويهدف المشروع إلى تزويد الشباب العاطلين عن العمل في مناطق النزوح والمجتمعات المضيفة بالمعرفة والمهارات الرقمية وريادة الأعمال للعمل بأجر أو لحسابه الخاص والاستفادة من الاقتصاد الرقمي المتنامي. وتم تخصيص هذا العام للعمل الأساسي وتقييم احتياجات المهارات للمستفيدين المحتملين وسوق العمل، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، سيتم تقديم التدريب الرقمي وريادة الأعمال في عام ٢٠٢٥.

وتواصل اليونيدو، من خلال هذا المشروع وغيره من المبادرات، تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وإيجاد فرص العمل وسبل العيش خاصة للفئات الضعيفة وتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

كلمة

مدير برنامج دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق

السيد بير لودهامر

وإننا إذ نودع هذه السنة، يسعدني أن أشير الى الإنجازات التي حققناها والدروس التي تعلمناها في عام ٢٠٢٤. كانت سنة ٢٠٢٤ استمرارا لجهودنا التي بذلناها لتطوير قطاع وطني مستدام ومنسق بشكل جيد للتعامل مع الألغام وتقليل مخاطر الذخائر المتفجرة على المدنيين.

وبما أن البلاد انتقلت من جهود الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الى نهج أكثر توجهاً نحو تحقيق التنمية، فأن المساعدة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق تواصل تمكين

مبادرات السلامة وإعادة الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية. وإزاء التحول في رغبة المانحين نحو أولويات عالمية وإقليمية أخرى وما يترتب على ذلك من انخفاض في التمويل الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام المخصصة للعراق منذ عام ٢٠١٩، فأن الحاجة الى تحقيق استجابات في الأعمال المتعلقة بالألغام في العراق لا تزال كبيرة. وتعمل دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق جنباً إلى جنب مع سائر الوكالات الأممية لتطهير المناطق من الذخائر المتفجرة ودعم العودة الآمنة والكريمة للنازحين ومعالجة الاحتياجات الإنسانية المتبقية.

وعلى الرغم من كون السنة كانت مليئة بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ، إلا أنني فخور وأنا أشاهد التقدم الذي أحرزه فريق دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق لضمان استجابة فعالة ومستدامة لجهود مكافحة الألغام وتعزيز الملكية الوطنية لجهود مكافحة الألغام من خلال توفير الدعم الفني والاستشاري لسلطات شؤون الألغام الوطنية، وتحديداً دائرة شؤون الألغام ووكالة شؤون الألغام في إقليم كردستان. إضافةً الى ذلك، وفي عام ٢٠٢٤، قمنا بتوسيع علاقتنا مع وزارة الداخلية من خلال تقديم عدد من الجلسات التدريبية في مركز تدريب التخلص من الذخائر المتفجرة التابع لوزارة الداخلية في منطقة سلمان باك في محافظة بغداد. ولقد أثار إعجابنا مستوى المهنية والالتزام الذي أبداه المسؤولون العراقيون في المركز، ونتطلع الى المزيد من التعاون في عام ٢٠٢٥.

وفيما يتعلق بالقدرة الوطنية على الاستجابة لمكافحة الألغام، وبعد إكمال نموذج منح الشراكة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية لبناء قدرات الجهات الوطنية العاملة، في مطلع عام ٢٠٢٤، منحت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق مُنح مباشرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية للعمل بشكل مستقل وتقديم دورات تثقيفية بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة. ومن المتوقع أن تستمر المنحتان حيث تم إنجاز العمل بالكامل بأيادي عراقية رجالاً ونساءً في مدينة الموصل وقضاء سنجار في محافظة نينوى في عام ٢٠٢٥.

ان هاتان الركيزتان، المتمثلتان بالتزام السلطات العراقية والجهات الوطنية العاملة المؤهلة، هما عجلتا الاستجابات المستدامة لمكافحة الألغام في العراق. العراق واحد من عدة دول في الشرق الأوسط التزم بالمعاهدات الدولية، مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية. ولكي يتمكن العراق من الوفاء بالتزاماته، أود أن أؤكد على أن تخصيص ميزانية اتحادية عراقية لمكافحة الألغام أمرٌ لا غنى عنه. وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك حاجة إلى دعم مستمر من المانحين الدوليين، ولذلك، شاركت في عدد من الاجتماعات مع المانحين في العراق والأردن لطلب المساعدة في مكافحة الألغام في العراق. كما قمنا بعقد الاجتماع الثالث للمجموعة المحلية لدعم مكافحة الألغام في بغداد حيث ضمت ممثلي المانحين والمؤسستين الوطنيتين المعنيتين بمكافحة الألغام. ومن المقرر عقد الاجتماع الرابع للمجموعة مطلع عام ٢٠٢٥.

ان تمكين المرأة وتغيير الصورة النمطية لمكافحة الألغام باعتباره قطاعا يهيمن عليه الرجال كان أحد أولوياتي الرئيسة في عام ٢٠٢٤. ان أحد الإنجازات البارزة التي تستحق الإشادة بها في هذا العام هو مشاركة المرأة في أنشطة مكافحة الألغام. واليوم، تمثل المرأة أكثر من ٤٠٪ من نسبة الفرق الوطنية العراقية لبرنامج دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق. وهذا لا يعني وجود زيادة في عدد النساء وحسب بل يدل على وجود زيادة في التمثيل على المستويات العليا وأدوار صنع القرار. والأكثر أهمية هو الترقية المستحقة التي حصلت عليها إحدى النساء العاملات في مجال مكافحة الألغام لدور مشرفة على فريق العمليات.

وعلاوة على ذلك، يسرني أن أذكر أنه من خلال تقييم ما بعد الأنشطة الذي أجرته الفرق التابعة لنا مؤخراً من خلال إعادة زيارة المناطق التي تم تطهيرها سابقاً في محافظتي نينوى والبصرة، لاحظنا إحياء فرص كسب العيش من خلال زراعة الأراضي، والعمل التنموي الذي بات ممكنا بعد إزالة الذخائر المتفجرة والحد من الحوادث المتعلقة بالذخائر المتفجرة ومفهوم السلامة والثقة من المجتمعات المحلية. وهذا يحفزنا على مواصلة مساعينا وتحمل مسؤوليات جديدة واغتنام الفرص لتحقيق نجاح مستدام في العام المقبل.

لا بد لنا من نذكر أنفسنا دوماً بأن مكافحة الألغام نشاط محفوف بالمخاطر ويتطلب الكثير من التدابير الوقائية لتقليل المخاطر إلى مستوى مقبول، ومع ذلك، هناك دائما مخاطر. حدث لنا حادث مأساوي مميت في أوائل عام ٢٠٢٤ أثناء عمليات التطهير في باطنايا في قضاء تلكيف، شمال مدينة الموصل، مما أدى إلى وفاة أحد المشغلين العراقيين. ان حوادث عمليات مكافحة الألغام تحدث في كل مكان. لقد عملت شخصياً في أماكن مختلفة من العالم وللأسف شهدت العديد من الحوادث، إلا ان هذا الحادث لم يعيق جهودنا وجهود الشعب العراقي المتواصلة لحماية حياة الفئات الضعيفة بضمنها النساء والأطفال. وأود أن أؤكد بشدة على أن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق هنا لدعم السلطات العراقية والعاملين لجعل العراق بلداً خالياً من الذخائر المتفجرة.

وفي الختام، لا بد لي من الإشادة بالعمل الدؤوب والتصميم والتفاني لفريق دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في تحقيق الإنجازات التي وضعت أساساً قوياً للعام القادم. وأتقدم بالشكر للجهات المانحة التي مدت يد العون لنا لدعمها الكبير لمهمتنا في العراق. وأتطلع إلى مواصلة العمل بالتزام كبير لإحداث تغيير في حياة المجتمعات المحلية المتضررة من الذخائر المتفجرة.

قصة مؤثرة

ان احتلال تنظيم داعش ومعارك التحرير التي تلته ألحق ضرراً بالغاً في الممتلكات الخاصة والبنية التحتية. وتعرضت المساكن والمتاجر المحلية والمصانع والمناطق الزراعية في مختلف أنحاء المناطق المحررة لأضرار جسيمة، مع تأثير مدمر على حياة السكان المحليين.

في كانون الثاني ٢٠٢٤، قدمت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق منحة الى منظمة غير حكومية وطنية معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وهي منظمة شاريتيه الإنسانية لإجراء مسح وعمليات تطهير يدوية وميكانيكية في قضاء سنجار. وكان أحد مهام التطهير حقل دواجن في قرية عين طلاوي الواقعة بين مدينة الموصل وبلدة سنجار. وتعرض الحقل لدمار كبير وتلوث بالذخائر المتفجرة.

توقعت منظمة شاريتيه الإنسانية أن تطهر المنطقة باستخدام معدات ثقيلة، بيد أن مالك حقل الدواجن رفض المباشرة بعمليات التطهير الى ان يحصل على تعويض مالي من السلطات المحلية. وتقدم الحكومة العراقية تعويضات لأصحاب المنازل والمحلات التجارية والمصانع التي تعرضت للتدمير أثناء النزاع، ولكن قد لا يتم تقديم مثل هذه التعويضات الحكومية دون قرائن مقبولة تثبت حدوث الأضرار. وكانت المنطقة خطرة للغاية إذ تعرضت لتلوث كبير بالذخائر المتفجرة، ولكن مالك الحقل ظل قلقاً بشأن التعويضات ولم يوافق على إجراء المسح والتطهير في الموقع، على الرغم من خطر حدوث انفجارات محتملة والتي يمكن أن تؤدي إلى إصابات بشرية.

وعلى الرغم من توجيهات اللجنة الوطنية العراقية العليا تتيح إجراء عمليات المسح والتطهير دون الحاجة الى الحصول على موافقة المالكين، إلا أن منظمة شاريتيه الإنسانية قررت دعم مالك الأرض في إحدى المحاكم المحلية لضمان قبوله الكامل للعمل الذي سيلي. وطلبت منظمة شاريتيه من محكمة التعويضات إرسال فريق تحقيق الى الموقع لتوثيق الأضرار. هذا من شأنه أن يضمن النظر في الدعوى حتى لو تم تطهير الأبنية والحقل. ونتيجةً لذلك، وثقت المحكمة أصولياً حق المالك بتلقي تعويضات حكومية حتى لو لم تكُ المرافق المدمرة موجودة.

وبعد استلامه مستندات التفتيش والموافقات الرسمية المتعلقة بالتعويضات، شعر المالك بالاطمئنان ووافق على توقيع الأمر الخاص بعمليات التطهير في الموقع، مما مكن المنظمة من المباشرة بعمليات التطهير الميكانيكية التي نفذتها المنظمة. وبدأت الفرق عمليات التطهير مباشرة.

ان هذا الأسلوب المبتكر والمتفهم لا يمكن تصوره إلا من قبل المنظمات الوطنية. ومن خلال شبكاتهم والتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية، إلى جانب المعرفة المعمقة بالقانون والانظمة العراقية، نجحت منظمة شاريتيه في ابتكار حل يلبي جميع المتطلبات مع إرضاء المستفيدين المحليين.

وبعد إنجاز المنظمة لعمليات التطهير في فصل الخريف المقبل من هذا العام يخطط المالك لإعادة بناء أجزاء من حقل الدواجن مستغلاً التعويضات التي قدمتها الحكومة ومن المتوقع ان يعاود الحقل أعماله خلال ١٢ شهراً مما يوفر فرصاً لكسب العيش للسكان المحليين وبما سيعيد تنشيط الاقتصاد المحلي ويشجع العودة الآمنة للنازحين.

ان دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق سعيدة بتحقق هذه النتائج لأنها تبرز مهارات منظمة شاريتيه الإدارية المؤهلة. وخضعت المنظمة للتدريب ضمن منحة الشراكة الخاصة بدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق في السنوات الثلاث الأخيرة وتعمل حالياً على تنفيذ عمليات بشكل مستقل تماماً. ان دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق ستواصل العمل على دعم المنظمة المحلية غير الحكومية والاستجابة المستدامة لمكافحة الألغام في العراق.

أرقام أساسية

- تقديم ١٩ دورة تدريبية لـ ٢٥٤ موظف حكومي في وزارة الداخلية وبلغ عدد المتدربات ٥٦. وتناولت الدورات التدريبية مجالات متعددة تتعلق بمكافحة الألغام بضمنها التدريب على أنظمة تحديد المواقع العالمية وقراءة الخرائط وأساسيات الطائرات المسيرة ومعالجة الذخائر المتفجرة/معالجة العبوات الناسفة (تي٣) والتدريب على معدات الكشف والتوعية.
- تقديم رسائل منقذة للحياة للتثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة لـ ١٦,١١٢ شخصاً (٤,٣١٩ امرأة و٥,١٩٨ فتاة و٤,٨٤٦ فتى و١,٧٤٩ رجلاً) في محافظة نينوى.
- تطهير ٨٦٣,٩٧٢ مليون متر مكعب من الأراضي وإزالة ٣,٥٩٢ مادة من الذخائر المتفجرة.
- في نهاية عام ٢٠٢٤، بلغت نسبة تمثيل المرأة ضمن كوادر الدعم الفني في المنظمات التنفيذية الشريكة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق ٤٠٪، في قطاع عرف سابقاً وتقليدياً بهيمنة العنصر الذكوري عليه العراق.
- أقرت وزارة التربية بالتعاون مع دائرة شؤون الألغام إدخال رسائل توعوية بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة في مناهج المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤. ان هذا الإنجاز في مجال التثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة يأتي بعد الجهود المستمرة التي بذلتها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق بعد عامين من التنسيق المكثف والمناقشات مع السلطات الوطنية المعنية بإزالة الألغام.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق في عام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، ركز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعم العراق في مجالات مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات ومكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد والجرائم المالية وغيرها.

إعادة تشكيل جهود العراق لمكافحة الاتجار بالمخدرات: تعزيز قدرات انفاذ القانون التحقيق الجنائي

في عام ٢٠٢٤، اكمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريره الأول "ديناميكيات تهريب المخدرات عبر الشرق الأوسط مع التركيز على العراق (٢٠١٩-٢٠٢٣)". وتم تقديم التقرير ونتائجه في الدورة ال٦٧ للجنة المعنية بالمخدرات في آذار ولاحقا في مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحة المخدرات في تموز ٢٠٢٤. ويسلط التقرير الضوء على الارتفاع المقلق في الاتجار بمنشطات الامفيتامين بما في ذلك حبوب الكبتاغون التي يساء استخدامها على نطاق واسع ويؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة هذا الخطر المتزايد. ويفصل التقرير الطرق، والمواد والعوامل الاجتماعية والسياسية التي تتصدر تجارة المخدرات ويقدم رؤى قابلة للتنفيذ لمقرّري السياسات وسلطات إنفاذ القانون.

واكمل المكتب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العراقية، تحليلا للوضع المتعلق بأنماط تعاطي المخدرات وأسبابها الجذرية. وقدم التقرير رؤية شاملة حول استراتيجيات خفض الطلب على المخدرات بما في ذلك الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والادماج المجتمعي إلى جانب عدة توصيات لتعزيز الاستجابة.

وكجزء من مشروع "دعم السلطات العراقية في مكافحة إنتاج وتهريب المخدرات"، بتمويل من برنامج عمليات السلام والاستقرار بكندا، شارك المكتب في رعاية المؤتمر الدولي السنوي للجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وفي كانون الأول ٢٠٢٤، عقد اجتماعين مائدة مستديرة في أربيل وبغداد لتقديم معلومات مفصلة عن المشروع والنتائج المتوقعة والأنشطة بعد نقاش مستفيض مع الجهات المعنية. وقد أدت هذه الاجتماعات إلى التوافق حول خطة عمل المشروع ومن ثم تسمية المجموعات العاملة. ومن المفترض أن تكتمل الأنشطة الأولية للمشروع في بداية ٢٠٢٥ لفترة تنفيذية مدتها عامان.

وفي مطلع عام ٢٠٢٤، اطلق المكتب بالتعاون مع الحكومة العراقية، سلسلة من الدورات التدريبية المتقدمة في اطار مشروع "تعزيز قدرات تحقيقات انفاذ القانون والتحقيقات الجنائية العراقية" بتمويل من مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية الأمريكية والذي اختتم في عام ٢٠٢٤. وهدف البرنامج الذي استمر لمدة ٦ أشهر على تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية العراقية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات وقد تم رفعها إلى المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية. ومع التدريب الناجح لنحو ١٦٨ مشاركا، ركز التدريب على مهارات الطب الشرعي، جمع المعلومات الاستخباراتية، التعامل مع المصادر والتخطيط العملياتي والاجراءات القانونية وتقنيات التحقيق والمحاكمات القضائية الناجحة.

مشروع خطة العمل العالمية لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

في إطار خطة العمل العالمية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، نفذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عددا من المبادرات لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالتعاون مع المتخصصين في العدالة الجنائية. وبدعم من المكتب، حقق العراق انجازا مهما باعتماد اجراءات العمل القياسية لتعزيز التحقيق في هذه الجرائم. وصممت هذه الاجراءات لتعزيز التحقيقات وضمان حماية حقوق الضحايا ومحاسبة الجناة. وما يميز هذه الاجراءات هو شموليتها ووضوحها وتغطي كافة مراحل التحقيق من تلقي البلاغات إلى إحالة القضايا إلى القضاء وفقا للمعايير الدولية.

وفي الوقت نفسه، حقق الدعم التشريعي الذي قدمه المكتب إلى العراق تقدما ملموسا. وتركزت الجهود على صياغة تشريع حول تهريب المهاجرين وأوصى بتعديلات أساسية في قانون مكافحة الاتجار بالبشر. وفي تشرين ثاني ٢٠٢٤، صادق مجلس الوزراء على مسودة تعديلات على مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر وقد رفعت إلى البرلمان للتصويت النهائي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت التعديلات النهائية على قانون مكافحة الاتجار بالبشر إلى مجلس الوزراء لمراجعتها مما يعد خطوة هامة في تعزيز الأطر القانونية في العراق لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

وفي إطار مشروع تهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة في إقليم كردستان العراق، وبموجب تمويل من المملكة المتحدة، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عددا من المبادرات بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين. وبينما يتوقع العراق اعتماد قانون مكافحة تهريب المهاجرين، يعمل المكتب مع الجهات المعنية الرئيسية في التحضير لتطبيقه وانفاذه. وفي أيلول ٢٠٢٤، قام المكتب بتيسير ورشة عمل مع قضاة في إقليم كردستان لمناقشة مسودة القانون والتوعية بتهريب المهاجرين والتأكيد على أهمية تجريم هذ الفعل. كما وفرت الورشة أيضا منصة لجمع الملاحظات القضائية مما يمثل نقطة انطلاق نحو تعزيز القدرات القضائية في الإقليم بالتزامن مع الجهود المبذولة لضمان التنفيذ الفعال للتشريع الجديد حالما يصدر.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهاز الأمن في إقليم كردستان (الأسايش) في تعزيز تحليل المعلومات الاستخباراتية والاستخبارات مفتوحة المصدر للتحقيق في تهريب المهاجرين. وأجريت ثلاث دورات تدريبية لتزويد المحققين بالأدوات والتقنيات اللازمة للاستفادة من المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتعزيز القدرات العملياتية لمكافحة تهريب المهاجرين في الإقليم بفعالية.

تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في العراق

بهدف تعزيز التعاون الدولي في القضايا المتعلقة بالإرهاب، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشة عمل إقليمية في عمان، الأردن، جمعت كبار المسؤولين من العراق والأردن ولبنان واليمن، بما في ذلك خمسة عشر مندوباً من وزارات العدل والداخلية والخارجية، بالإضافة إلى المحاكم العسكرية والأمن العام. وركزت ورشة العمل على تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا المتعلقة بالإرهاب، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الجهود الأمنية المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، هدفت إلى تقييم الأطر القانونية والتشغيلية، وتحديد الاحتياجات التقنية لتحسين القدرات الأمنية والقضائية، مع تسهيل تبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب.

في خطوة نوعية نحو تأمين المطارات العراقية

بمبادرة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال فريق الركاب والشحن الحدودي - برنامج الاتصال بالمطارات وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، تم إطلاق حوار تشاوري مع المسؤولين العراقيين لتعزيز أنظمة معلومات الركاب في العراق. شارك في هذا الحوار فرق مسؤولة عن معلومات الركاب المسبقة وسجلات أسماء الركاب بمشاركة من وزارة الداخلية والطيران المدني وجهاز المخابرات ومستشارية الأمن القومي. وركزت المناقشات على تطوير الإطار التشريعي اللازم لجمع ونقل واستخدام والاحتفاظ ببيانات الركاب وتبادلها، بالإضافة إلى إنشاء وتشغيل وحدة معلومات الركاب لتحديد الإرهابيين المعروفين والمشتبه بهم والمجرمين الخطرين. بالإضافة إلى ذلك، هدف الحوار إلى تصميم إجراءات تشغيلية واضحة لضمان الإدارة الفعالة لبيانات الركاب وتكامل الأنظمة والاستدامة على المدى الطويل.

تعزيز أمن الحدود: وحدة مكافحة الشحن الجوي

بدعم متواصل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، عززت وحدة مراقبة الشحن الجوي في مطار بغداد الدولي بشكل كبير قدرتها على تحديد واستهداف وضبط الشحنات المشبوهة، بما في ذلك الأدوية المزيفة والمواد المعلنة بشكل خاطئ والآلات المستخدمة لإنتاج الوثائق الرسمية. وتم إعادة تصدير أو التخلي عن العديد من الشحنات، مما منع الضرر وأنقذ الأرواح في جميع أنحاء العراق. وبناءً على هذا النجاح، يستعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإنشاء وحدة لرقابة الموانئ في ميناء أم قصر في عام ٢٠٢٥، وهو أكبر ميناء في العراق، والذي من المتوقع أن يحقق نتائج غير مسبوقة في اعتراض الشحنات غير المشروعة وزيادة تعزيز أمن الحدود.

تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والجرائم المالية في العراق

في عام ٢٠٢٤، تم إحراز تقدم كبير في معالجة الفساد في العراق، حيث قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة فنية إلى ٤٥٧ ممثلاً من سلطات مكافحة غسيل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد. وشملت المساعدة الفنية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادئ توجيهية ومناهج تدريب ومبادرات عززت المهارات التحليلية للتحليل التشغيلي والاستراتيجي، مما مكن السلطات من تحديد وتقييم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أفضل. كما أدت هذه القدرة التحليلية المحسنة إلى زيادة القدرة على اكتشاف الأنشطة المشبوهة، مما أدى إلى مزيد من المعلومات الاستخباراتية القابلة للتنفيذ. كما أدى التدريب على إساءة استخدام التقنيات الجديدة والأصول الافتراضية إلى تمكين المشاركين من فهم التهديدات الناشئة للجرائم المالية. ومن خلال برامج تدريب المدربين، تم إنشاء نموذج مستدام لنقل المعرفة داخل فرق التحقيق العراقية لضمان التطوير المهني المستمر. وعززت هذه الجهود أيضاً قدرة العراق على تنفيذ العقوبات المالية المتعلقة بتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مع تعميق فهم المعايير الدولية لتحديد وتصنيف الأفراد المرتبطين بالإرهاب، ودعم جهود الامتثال العراقية.

علاوة على ذلك، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هيئة النزاهة العراقية في معالجة التحديات المتعلقة بالتحقيقات المالية الموازية وتعزيز التعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم في مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسينات ملحوظة في كفاءة التحقيق ومنع الجرائم المالية والتعاون بين الوكالات.

تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مكافحة الفساد

في ٦ آيار ٢٠٢٤، شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، في تنظيم منتدى إقليمي لشركات القطاع الخاص العربي، تحت عنوان "تعزيز دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد: الواقع والتحديات". وكان هذا الحدث جزءًا من المشروع الإقليمي "تعزيز قدرة القطاع الخاص على منع الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية" الممول من مبادرة سيمنز للنزاهة. وجمع المنتدى أكثر من ٨٠ ممثلاً من القطاع الخاص وسلطات مكافحة الفساد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما عزز منصة للحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتماشى مع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والقرار ١٢/١٠ للدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي أكد على أهمية تحفيز القطاع الخاص على تبني تدابير متعلقة بالنزاهة. وسهل الحدث تبادل الخبرات بين البلدان المشاركة، واستكشاف النهج الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد والحوافز الفعالة لشركات القطاع الخاص لتنفيذ تدابير الشفافية والمساءلة.

مشروع سترايف جوفينيل : منع التطرف العنيف الذي يؤثر على الأطفال في العراق

يهدف مشروع سترايف للأحداث"، الممول من الاتحاد الأوروبي وينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ عام ٢٠٢١، إلى منع ومكافحة التطرف العنيف الذي يؤثر على الأطفال، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والقانون الدولي. وفي عام ٢٠٢٤، تم إحراز تقدم كبير، مع توجيه الجهود نحو تعزيز البنية التحتية وبرامج الدعم لإعادة التأهيل والإدماج. وتم تسليم مركز نينوى لإصلاح الأحداث في الموصل رسمياً إلى وزارة العدل العراقية بعد تجديدات واسعة النطاق بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية و يضم المرفق، الذي يستوعب ما يقرب من ٣٠٠ طفل وشاب، فصولًا دراسية جديدة ومناطق ترفيهية وزيادة بنسبة ٦٠٪ في قدرة الزيارات العائلية. كما تم إدخال مساحات للدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب ترقيات مستدامة مثل الألواح الشمسية وأنظمة المياه المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليم مدرسة الرشاد في بغداد إلى وزارة العدل بعد ترقيات شاملة، والتي شملت مساحات ترفيهية خارجية وملعب كرة قدم يعمل بالطاقة الشمسية وتجديد ثمانية حمامات. كما تم إجراء تحسينات في البنية التحتية لمنع الفيضانات، وتحسين الظروف المعيشية لما يقرب من ٢٧٠ طفلاً وشابًا.

ولمواصلة دعم رفاهية الأطفال والشباب المحرومين من حريتهم، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أربع عيادات أسنان في مرافق إصلاح الأحداث في جميع أنحاء العراق (ثلاث في بغداد وواحدة في الموصل)، مما يوفر خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمساهمة في بيئة إعادة تأهيل داعمة.

بالتوازي مع ذلك، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على منع التطرف العنيف من خلال إطلاق برنامج "الأسر القوية" بالتنسيق مع اللجنة الوطنية التابعة لمستشارية الأمن القومي . وتعمل هذه المبادرة القائمة على الأدلة على تمكين الأسر في المجتمعات الضعيفة من خلال التثقيف في مجال الأبوة والأمومة والدعم المستنير بالصدمات وبناء المهارات. ويعتبر نهج البرنامج الذي يركز على الأسرة ذا أهمية خاصة في العراق، حيث تلعب الروابط الأسرية القوية دوراً حيوياً في استقرار المجتمع والسلام على المدى الطويل. وبدأت المبادرة بتدريب ٤٥ ميسراً وطنياً، سيقودون المزيد من الجلسات وينفذون البرنامج مباشرة داخل المجتمعات الضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز قدرات المهنيين من خلال تدريب الأخصائيين الاجتماعيين وحراس السجون والمستشارين القانونيين لتحسين دعم إعادة التأهيل والإدماج.

مشروع إصلاح السجون في العراق: تعزيز الأمن والاستقرار

في ضوء التحديات الأمنية والاجتماعية المستمرة في العراق، برز إصلاح نظام السجون كأولوية استراتيجية رئيسية. يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية لتعزيز قدرات المؤسسات المسؤولة عن إدارة السجون، وضمان عمليات أكثر فعالية وإنسانية. في عام ٢٠٢٤، أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريراً استهلالياً عن تصنيف السجون في العراق، مع التركيز على إنشاء نهج منظم لتحسين إجراءات التصنيف، خاصة فيما يتعلق بالسجناء ذوي الخطورة العالية والأفراد المرتبطين بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

كما دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تطوير إجراءات التشغيل الموحدة لتصنيف السجناء، ومواءمة هذه البروتوكولات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك قواعد نيلسون مانديلا. وتعمل إجراءات التشغيل الموحدة هذه، التي تم تقديمها إلى النظراء الوطنيين، على تحسين عمليات الاستقبال وتحسين التصنيفات الأمنية وضمان إدارة أكثر كفاءة للموارد وبرامج إعادة التأهيل.

بالإضافة إلى ذلك، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير سلسلة من ورش العمل التدريبية المكثفة لموظفي السجون، وتناول المجالات الرئيسية مثل إدارة الحوادث واستراتيجيات خفض التصعيد والتعامل مع النزلاء ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم ذوو الإعاقة والأمراض المزمنة، مع التأكيد على تعزيز حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء.

كما قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات دعماً فنياً لترقية البنية التحتية للسجون، وتحسين ظروف الاحتجاز والمرافق الصحية والمساحات المخصصة للأنشطة الترفيهية والرياضية. ولزيادة تعزيز نظام السجون في العراق، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير تبادل المعرفة مع البلدان التي نجحت في تنفيذ إصلاح السجون، مما ساهم في نمو القدرات المؤسسية في العراق.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

من البيانات إلى العمل: رحلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق - ٢٠٢٤

إنجاز تاريخي: أول تعداد سكاني في العراق منذ أكثر من ٣٠ عاماً

في عام ٢٠٢٤، أطلق العراق أول تعداد وطني للسكان والاسر منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهي مبادرة تحوّلية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن المقرر أن يوفر هذا الجهد البارز بيانات شاملة ودقيقة لإرشاد سياسات التنمية وتلبية الاحتياجات المتنوعة لسكان العراق. وقد كفل صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال خبرته التقنية والتشغيلية، أن يتوافق التعداد مع أعلى المعايير الدولية، مستفيداً من التقنيات الرقمية المتقدمة ليشمل المجتمعات المهمشة التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك النازحين.

وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم الحكومة العراقية في استخدام بيانات التعداد لإرشاد السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية، مما يمهد الطريق للتخطيط والحوكمة التحوليّة.

> التعداد السكاني أكثر من مجرد أرقام، إنه خارطة طريق لمستقبل العراق. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمساعدة العراق على اغتنام هذه الفرصة لوضع سياسات تخدم جميع المواطنين
>
> **غاريك هاير ابتيان**
> **ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالإنابة في العراق**

مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان "أساسيات الصحافة" يفوز بجائزة ستيفي لأفضل برنامج اجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

حصل مشروع "أساسيات الصحافة"، وهو شراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق وشبكة روداو الإعلامية، على جائزة ستيفي لأفضل برنامج اجتماعي للعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمكن هذه المبادرة الرائدة النساء الطموحات للدخول في مجال الصحافة، مع التركيز على التغطية الأخلاقية ورفع أصوات النساء في وسائل الإعلام.

ومنذ إنشائه، درب البرنامج ١٥٩ امرأة وفتاة في جميع أنحاء العراق، بهدف الوصول إلى ٣٠٠ مشاركة بحلول نهاية العام. وبدعم من السفارة البريطانية في العراق وشركاء مثل مؤسسة SEED ومبادرة غوغل الإخبارية، يزوّد المشروع المشاركات بالمهارات والمعارف الصحفية الأساسية وعمل الأمم المتحدة في مجالات مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة.

تركيز: تم الإشادة بالمبادرة بأنها "خطوة كبيرة إلى الأمام وأول مشروع من نوعه لمشروع مشترك بين الأمم المتحدة ووسيلة إعلامية في الشرق الأوسط."

مركز جديد لحماية المرأة في الأنبار: إنجاز كبير للناجيات من العنف

بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومحافظة الأنبار، والحكومة الفرنسية، افتتح صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز حماية المرأة في الرمادي. ويقدم هذا المرفق للناجيات من العنف إمكانية الحصول على المساعدة الطبية والنفسية والقانونية بالإضافة إلى دعم إعادة الإدماج وفرص العمل.

الأثر: بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، خلقت مرحلة البناء ١٩١٥ فرصة عمل يومية، استفاد منها ٩٢ عاملة محلية. وينضم المركز إلى مراكز حماية المرأة الأخرى التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق، حيث يمثل منارة أمل للناجيات.

ويعكس هذا الإنجاز تفاني صندوق الأمم المتحدة للسكان في خلق أماكن آمنة تمكّن النساء والفتيات، وتزويدهن بالأدوات اللازمة لإعادة بناء حياتهن.

تمكين الشباب: الطريق نحو مستقبل مستدام

في عام ٢٠٢٤، كثّف صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده لتمكين الشباب، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية، والقيادة، وبناء السلام. وشملت المبادرات الرئيسية:

- تدريب المدربين: تم تدريب ٤٥٥ من العاملين في المجال الصحي من ٢٦٨ مركزاً للرعاية الصحية الأولية على صحة المراهقين وتنظيم الأسرة والصحة النفسية. ونتيجة لذلك، تلقى ٧٣٨٠٤ من المراهقين والشباب المشورة والخدمات الصحية.
- مشاركة الشباب: سهّل صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاركة العراق في الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى بشأن تعلم الشباب وتنمية مهاراتهم في تونس. وقدّم ممثلو الشباب العراقيون التزامات وطنية لقمة عام ٢٠٢٤، مع التركيز على تغير المناخ والتنمية المستدامة.
- التعليم والتوعية: تلقت أكثر من ٢٧٠٠ فتاة مراهقة تعليماً في مجال الصحة الإنجابية من خلال شراكات مع وزارات التربية في العراق الاتحادي وإقليم كردستان.

تركيز: يتماشى إنشاء المجلس الاستشاري للشباب التابع للأمم المتحدة في العراق مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لعام ٢٠٣٠، مما يضخم أصوات الشباب ويعزز مشاركتهم في السلام والأمن والتنمية.

مكافحة العنف ضد النساء والفتيات: دعم شامل وتنسيق حملة الـ ١٦ يوما من النشاط

دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الفعاليات خلال الحملة العالمية لتعزيز الاستجابة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات على الصعيدين الاتحادي والإقليمي. وقد لعب صندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً رئيسياً في تنظيم أنشطة مؤثرة خلال حملة الـ ١٦ يوماً من النشاط في كل من بغداد وأربيل. وهدفت الفعاليات إلى رفع مستوى الوعي، والدفاع عن حقوق الناجيات، وتعزيز مشاركة السلطات في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

مراكز المساعدة المتكاملة

قدمت مراكز المساعدة المتكاملة في كركوك ونينوى، التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٢١، خدمات متكاملة للناجيات من العنف. وتقدم هذه المراكز المساعدة الطبية والنفسية

والقانونية، بالإضافة إلى برامج التوعية المجتمعية. وفي عام ٢٠٢٤، تم تسليم الإدارة رسمياً إلى الحكومة العراقية، مما يضمن الاستدامة والاندماج في الأنظمة الوطنية.

تنفيذ وتقدم إدارة نظام معلومات العنف ضد المرأة

في عام ٢٠٢٤، تم إجراء مبادرات تدريبية وبناء قدرات كبيرة للشركاء في التنفيذ ومنظمات جمع البيانات. وشملت التدريبات الرئيسية ورش عمل حول إدارة حالات العنف ضد المرأة وتحليل البيانات، حيث تم تزويد أكثر من ١٠٠ مشارك بالمهارات الأساسية. واستعرضت ورشة عمل لمدة يومين في كانون الأول ٢٠٢٤ التقارير، ووضعت خطة عمل لعام ٢٠٢٥.

دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لمستشفيات الولادة في العراق

صرخة حياة: حسين والنفس الأول

في مدينة الديوانية جنوب العراق، حيث يتجاوز عدد السكان مليون ونصف مليون نسمة، وقف حسين بهدوء خلف باب وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة في مستشفى الديوانية العام. وظلت عيناه مثبتتين على النافذة الصغيرة التي قدمت لمحة من الأمل والشك. بداخلها، تحرك الأطباء والممرضات مثل فريق متزامن، وكانت مهنيتهم الهادئة تتناقض مع صوت صفير الآلات الذي لا يتوقف والذي يراقب الأرواح الجديدة الهشة.

بالكاد تمكن من احتواء التوتر الذي يسيطر على صدره. كان حفيده الأول يصارع من أجل شهيقه الأول. ومرّت كل ثانية ببطء، مسجلة بإيقاع نبضه وهمسة الحاضنات الخفيفة - آلات حديثة كانت ذات يوم مجرد حلم للعائلات التي تعاني من ضائقة في هذه المنطقة.

ومسك يديه معاً، همس بصلاة خاصة تحت أنفاسه، كان صوته مزيجاً من العزم والتقديس: "كل طفل هو نعمة ورسالة. يا الله احمِه وأمه من أجلي."

ذكريات طفولته الخاصة، عندما كانت الموارد الطبية شحيحة، والبقاء على قيد الحياة غالباً ما يترك للقدر، ضغطت بشدة على قلبه. لقد رأى عائلات تبكي على مواليد ماتوا لأن الرعاية المناسبة كانت بعيدة عن متناول اليد. لكن اليوم، وهو يقف في القاعات الحديثة لمستشفى الديوانية العام، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، شعر بشيء غير مألوف ينمو بداخله: الأمل.

ومن خلال النافذة، شاهد الممرضة ترفع حفيده بلطف. تقطّع أنفاسه عندما رأى جسده الصغير الضعيف في ذراعيها. ثم - صرخة. صرخة قوية وواضحة كسرت الصمت. صوت انتصار للحياة.

دمعت عيناه. ارتجفت شفتاه وهو يهمس: "هذه الصرخة؟ والله إنها مثل أغنية فرح من السماء!"

خرجت الممرضة، وجهها لطيفاً ومطمئناً، من

الوحدة لتزف الأخبار السارة. اقترب منها حسين ممتلئاً بالامتنان محفورا في كل خط من ملامحه. حملت عيناه، الرطبتان من العاطفة، ثقل الأجيال الماضية. تحدث بصوت خافت: "لا نطلب سوى الحياة والسلامة لهم. هذا الصبي ... أعتبره وعداً بالمستقبل. عسى أن يُبارك بحياة طيبة طويلة."

وعندما عاد إلى مقعده، عكست الأرضيات المصقولة خطواته الثابتة، وتجول ذهنه في ذكريات قصص المعاناة التي شكلت حياته. وأصبحت أنفاسه أكثر استقراراً وهو يستقر في زاوية من الممر، يحدق في أفق لا يستطيع رؤيته إلا هو. تنهد بعمق وقال: "لقد عشت أياماً صعبة. في ذلك الوقت، إذا مرض طفل، كنا نقول إنه القدر. لكن الآن ... العِلم هو هدية، والرحمة هي عمل الأطباء. أنتم لا تجلبون الحياة فقط - أنتم تزرعون الأمل في قلوب العائلات. بارك الله فيكم جميعاً."

استمرت الآلات داخلها في همهمتها اللطيفة، تحافظ على إيقاع دقات قلوب حديثي الولادة الذين تحميهم. كان يوسف، الذي أُطلق عليه لاحقاً هذا الاسم، يرقد بسلام في الحاضنة. كان أصغر مما تخيل حسين، لكنه أقوى مما تجرأ على التفكير فيه.

ومع غروب الشمس على مدينة مليون ونصف مليون نسمة، ابتسم الجدّ، مدركاً أن قصته ستُكتب إلى الأبد في نبض الأمل.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في العراق ٢٠٢٤

منذ عام ٢٠٢٠، وبتمويل من الحكومة الألمانية من خلال بنك التنمية وإعادة الإعمار الألماني KFW، يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ مشروع "إعادة تأهيل البنية التحتية المحلية في الأنبار LIRA" لإعادة تأهيل الوحدات السكنية واستعادة الخدمات اللامركزية الأساسية، ما أدى لتحسين الظروف المعيشية الأساسية للعائدين في المناطق المحررة في محافظتي الأنبار ونينوى.

ولغاية كانون الأول ٢٠٢٤، قام مشروع LIRA بإعادة تأهيل ١,٧٩٩ مركزا من مراكز الإيواء التي الحقت بها الحرب اضراراً و١٩ محطة مياه، وقام بتركيب ١٣٠٠ مصباح في الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية على امتداد أكثر من ٢٥ كم من الطرق التي تخدم أكثر من ١٨٦,٠٠٠ شخصاً في أقضية الفلوجة، والكرمة، والرمادي، وسنجار. بالإضافة إلى ذلك، قام المشروع بإعادة تأهيل ٣ كيلومترات في قرية الصكرة في قضاء عنّة. وهناك ١٣ محطة مياه و٤١٦ مأوى تخضع للصيانة. وحتى الآن، وصل المشروع إلى أكثر من ٤٨١,٢٥٠ شخصاً.

وفي حين يعمل مشروع LIRA على تلبية الاحتياجات الفورية والملحة لمجتمعات العائدين في محافظتي الأنبار ونينوى، ينفذ أيضاً عنصراً من عناصر بناء القدرات مخصصاً للموظفين الحكوميين والمقيمين في المنطقة. يتوافق توفير الخدمات الأساسية إلى جانب مبادرات بناء القدرات وتنمية البنية التحتية المستدامة مع حلقة الوصل التي تربط ما بين الأنشطة التنموية والإنسانية، والتي تعالج كلاً من الاحتياجات الفورية والأهداف طويلة الأجل من خلال نهج شامل. تلقى ١٠٠ شخص في الأنبار تدريباً لبناء القدرات المتعلقة بمهارات الصيانة، من بينهم ٢٨ امرأة، ما سيوفر الاستدامة طويلة الأجل للأعمال التي تم تنفيذها.

يتماشى نهج المشروع بشكل مباشر مع التزام الحكومة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وسيساهم في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين (مع المرحلة ٣ من مشروع LIRA)، والهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة: الطاقة النظيفة ذات الأسعار المعقولة، والهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة، الابتكار، والبنية التحتية، و الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة.

قصة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبنك الألماني للتنمية وإعادة الإعمار يعيدان الأمل إلى مجتمعات العائدين المحلية

اضطر محمد عدنان، أب لطفلين يبلغ من العمر ٣٥ عاماً، إلى الفرار من منزله في البو فراج في منطقة الجزيرة بالرمادي. وبحثاً عن السلامة، لجأ هو وعائلته إلى مخيم الحبانية، حيث عانوا من حياة تنقصها الخدمات الأساسية مثل التعليم أو الرعاية الصحية أو فرص العمل.

وعندما بات الوضع آمناً للعودة، وجد محمد وعائلته منزلهما متضرراً بشدة، ما جعله غير صالح للسكن. قال: "كنت أعلم أن حياتي ستكون صعبة. إن رؤية منزلنا، حيث كنا جميعاً نعيش في السابق، وقد تضرر بشدة، أثرت على حالتي النفسية. "لم تكن هناك أبواب، ولا سياج ولا كهرباء. لم نتمكن من العيش فيه.".

من خلال مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية المحلية في الأنبار (LIRA I) بتمويل من بنك التنمية الألماني وتنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تم اختيار منزل محمد ضمن المنازل التي ستتم إعادة تأهيلها. وبفضل الدعم المالي الذي قدمه المشروع، شارك محمد في ترميم منزله وتحويله إلى مكان آمن لعائلته.

قال: "لدي خبرة سابقة في أعمال البناء والصيانة. وقد أشرف المهندسون على عملي وقدموا لي الإرشاد اللازم حول أعمال الصيانة التي كان عليّ أن أقوم بها بنفسي، وعلموني كيفية قراءة جداول الكميات والمواصفات الفنية. وقال محمد إن أعمال الإصلاح شملت بناء سياج، وتركيب ابواب خشبية ومعدنية، وتركيب سلالم معدنية، وطلاء، وإنجاز أنواع مختلفة من أعمال التشطيب. لقد عمل مع العمال المهرة واكتسب خبرة عملية في ترميم المرافق والأعمال الكهربائية والنجارة والسباكة والبناء بشكل عام. وقال: "أنا ممتن للفرصة التي سنحت لي لإصلاح منزلنا واكتساب المعرفة والمهارات في مجال إصلاح وصيانة المنزل".

ومع شعوره بمزيد من الثقة باكتسابه للمهارات الجديدة، بدأ محمد في تلقي طلبات صيانة من المواطنين في مجتمعه المحلي. كما أنشأ أيضاً صفحة على فيسبوك تضم الآن أكثر من ٦٤,٠٠٠ متابع للإعلان عن الأعمال التي يمكنه القيام بها. "أنا أدعم أي شخص يريد الترويج لعمله على صفحتي على الفيسبوك مجاناً. عندما أحصل على طلب لأعمال صيانة لا أستطيع القيام بها، أقوم بنشرها على الصفحة حتى يتمكن الآخرون من الحصول على فرصة عمل".

متأملاً رحلته مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أعرب محمد عن امتنانه قائلاً: "أود أن أشكركم على جهودكم ومساعدتكم لي. لقد ساعدني ذلك وعائلتي كثيراً خلال الأوقات الصعبة والطقس السيئ. ونحن سعداء بالعودة إلى المنزل. والآن، أعرف ما الذي تقوم به جهات العمل الإنساني لدعمنا".

عائلة محمد هي واحدة من العديد من العائلات التي تمت إعادة تأهيل منازلها في إطار مشروع LIRA. إنها شهادة على الكيفية التي يمكن أن يشجع بها دعم الأشخاص المتضررين من الصراع نموهم على المستوى الشخصي، ويحدث تحولاً في الحياة والمجتمعات المحلية بطرق عديدة، كما يسهم في جهود التنمية المستدامة.

تعزيز قدرات نظام الصحة العامة

يهدف مشروع معدات الاستجابة لكوفيد ١٩ - المرحلة الثانية الذي يتم تمويله عن طريق قرض من البنك الدولي، إلى دعم جهود وزارة الصحة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ وتعزيز قدراتها التشغيلية من خلال توفير المعدات الطبية الحيوية.

في عام ٢٠٢٣، وقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اتفاقية مع الحكومة العراقية لدعم شراء وتركيب أجهزة الاشعة المقطعية في ١٥ محافظة. وبحلول كانون الأول ٢٠٢٤، نجح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في شراء ونصب ١١ جهاز مسح مقطعي في ١١ مستشفى في جميع أنحاء العراق. ولا تزال جهود إعداد الموقع وشراء أجهزة التصوير المقطعي مستمرة في بقية المواقع.

انتخابات حكومة إقليم كردستان العراق ٢٠٢٤

الدعم العملياتي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لأجل انتخابات حكومة إقليم كردستان العراق

قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ المشروع بصفته الشريك المنفذ بتوجيه من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وقدمت البعثة مدخلات استراتيجية وتقنية، وأشركت الجهات المعنية، وتلقت الدعم التشغيلي من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للوفاء بولايتها المتمثلة في تقديم المشورة والمساعدة في العمليات الانتخابية العراقية، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان. ونتيجة لذلك، أجريت انتخابات حكومة إقليم كردستان بنجاح في أيار ٢٠٢٤.

في عام ٢٠٢٥، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تعاونه مع الحكومة الألمانية وبنك التنمية وإعادة الإعمار الألماني، من خلال إطلاق مشروع "تعزيز البنية التحتية والخدمات المحلية في سنجار (ELISS)" الجديد. تعتمد هذه المبادرة التي تستمر لأربع سنوات على إنجازات المراحل السابقة من مشروع LIRA وتكملها. يهدف المشروع إلى تحسين مستويات معيشة السكان المتضررين جراء الصراع في قضاء سنجار (محافظة نينوى) من خلال زيادة الوصول بشكل منصف إلى الخدمات الأساسية. وسيشمل ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية العامة الحيوية، مثل المدارس، بالإضافة إلى مراكز الإيواء ومحطات المياه التي دمرتها الحرب، مع الحفاظ أيضاً على عنصر بناء القدرات.

برنامج الأغذية العالمي في العراق

أكد العام ٢٠٢٤ بأن برنامج الأغذية العالمي قد اتخذ خطوة أخرى في تقدم برنامج الأغذية العالمي في العراق نحو الانتقال من موقعه كرائد للاستجابة الإنسانية باتجاه تحقيق التنمية المستدامة وشراكة طويلة الأمد مع الحكومة العراقية.

وقد استطاع برنامج الأغذية العالمي أن يزيد من وجوده في العراق، مع مجموعة من المبادرات المبتكرة والفعالة التي تهدف إلى مواجهة التحديات المناخية في البلاد. وقد ساعدت جهود البرنامج الأسر على التكيف وتجاوز هذه التحديات وتحسين الأمن الغذائي وفي الوقت نفسه تحسين الانتاج الزراعي وبالتالي تحسين سبل معيشتهم.

الشراكات والتوافق الاستراتيجي

ازداد العمل جنبا إلى جنب مع الحكومة العراقية مع اقتراب نهاية عام ٢٠٢٤. فقد وقع البرنامج ما لا يقل عن ثلاث اتفاقيات استراتيجية مع وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية ووزارة البيئة، هذا بالإضافة إلى التعاون السابق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط ووزارة التجارة. ويتمتع برنامج الأغذية العالمي بمكانة قوية حيث أنه يقود وكالات الأمم المتحدة في التعاون مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان.

ويعد من عمل البرنامج الأساسي في عام ٢٠٢٤ هو منهجه في وضع احتياجات العراق في المقدمة. وبينما تلعب القضايا الاستراتيجية مثل تغير المناخ وإصلاح الحماية الاجتماعية دورا هاما في مهمتنا، إلا أن البرنامج قد قدم أيضا عددا من المبادرات المبتكرة تستهدف المستوى الشعبي لتحسين الدعم المقدم لصغار المزارعين والعمال الزراعيين لخلق سبل معيشة مستدامة.

مبادرات التنمية المستدامة والمبادرات المراعية للمناخ

يتجلى التزام برنامج الأغذية العالمية في مستقبل مستدام من خلال مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ والتي تدمج الأدوات المبتكرة والحلول القائمة على الطبيعة. وفي عام ٢٠٢٤، تم اطلاق مشاريع لتعزيز الانتاجية الزراعية وتنويع سبل العيش -بدءا من نصب المرشات التي تعمل بالطاقة الشمسية وأنظمة الري بالتنقيط والتقنيات الحديثة للحفاظ على المياه إلى إنشاء مشاتل المانغروف وجهود التشجير. لا تقلل هذه المبادرات من انبعاث غازات الاحتباس الحراري بما يتماشى مع الالتزامات الوطنية بموجب اتفاقية باريس فحسب، بل يزود أيضا المجتمعات بقدرات تكيفية لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ.

الأمن الغذائي والفئات السكانية الضعيفة

وفي حين ساهم الإنتاج المحلي في إمدادات العراق بالغذاء، فإن التحديات المستمرة- مثل انخفاض هطول الأمطار، والجفاف المطول وتدهور الأراضي- لا تزال تهدد الأمن الغذائي. وقد ركز البرنامج أكثر تدخلاته على الفئات الأكثر ضعفا ليصل إلى نحو ٨٠٠٠٠ فرد بالدعم الغذائي والتغذوي الأساسي، واستجابة لتقلب أسعار السلال الغذائية والاحتياجات المتغيرة تم تعديل قيم التحويلات النقدية وتحسين آليات الاستهداف بالتعاون الوثيق مع وزارة الهجرة والمهجرين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وتضمن هذه الاستجابة التكيفية وصول المساعدات إلى الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك النازحون داخليا والعائدون واللاجئون وطالبوا اللجوء.

تعزيز سبل المعيشة والتمكين الاقتصادي

واعترافا بالدور الحيوي للشمول الاقتصادي في تعزيز القدرة على الصمود، قدم برنامج الأغذية العالمي مبادرات مثل "هي تستطيع"- وهو برنامج مالي يهدف إلى توفير التمويل للمجتمعات، ولا سيما النساء، للانتقال إلى الأعمال الصغيرة. وساعد التدريب المهني والتجاري والمهارات الرقمية في إطار برامج مثل جسور، إلى جانب دعم تعاونيات الأغذية التي تقودها النساء، على ربط المنتجين المحليين بأسواق أكبر وتنويع مصادر الدخل. وتعزز هذه الجهود الاقتصادات المحلية وتمهد الطريق لقطاع زراعي وغذائي أكثر شمولا وحيوية.

تعزيز السياسات والمؤسسات

عزز برنامج الأغذية العالمي أطر السياسات الحكومية من خلال الشراكة في مبادرات رئيسية مثل البرنامج الوطني للتغذية المدرسية والتحول الرقمي للحماية الاجتماعية. وأدت الجهود التعاونية مع وزارة التربية ووزارة التجارة والمؤسسات الوطنية الأخرى إلى تقييم القدرات ووضع سياسات استراتيجية ونقل نظام التوزيع العام الالكتروني إلى الإدارة الوطنية. وتدعم هذه الاجراءات تعزيز الحوكمة ومرونة المؤسسات وتحسين توصيل الخدمات وكلها ضرورية للأمن الغذائي المستدام والحماية الاجتماعية.

القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

للتصدي للأثار الوخيمة لتغير المناخ، خاصة في جنوب العراق، قدم البرنامج نهجا للترابط بين الغذاء والطاقة والمياه يدمج الإدارة المبتكرة للمياه والتخطيط المستنير للمناخ. وبالشراكة مع وزارة الموارد المائية وأصحاب المصلحة، تم تنفيذ مبادارات مثل إدارة مخاطر الجفاف، وتحسين البنية التحتية للمياه ومراكز المياه المجتمعية. علاوة على ذلك، أكدت الدراسات المعنية بالحلول القائمة على الطبيعة- مثل مزارع أشجار المانغروف في البصرة والتشجير في إقليم كردستان- على جهود البرنامج لتسخير الممارسات المستدامة للحد من انبعاث الكربون واستعادة النظام البيئي وتعزيز سبل العيش في الريف.

التأثير والطريق إلى الأمام

أرسى النهج المتكامل لبرنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٢٤ أساسا قويا لانتقال العراق من الاستجابة الإنسانية إلى التنمية المستدامة. وبتعزيز الشراكة الاستراتيجية وتحسين أطر السياسات وتنفيذ مبادرات مناخية ذكية وتعزيز سبل العيش، ساهم برنامج الأغذية بشكل كبير في تحسين الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في أنحاء البلاد. ومع تقدم العراق، يظل برنامج الأغذية ملتزما بدعم الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة مما يضمن استمرار تدخلاته في دفع عجلة التغيير الإيجابية وضمان مستقبل مزدهر لجميع العراقيين.

منظمة الصحة العالمية في العراق في عام ٢٠٢٤

تعكس إنجازات منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٢٤ التزاماً ثابتاً بتعزيز أنظمة الرعاية الصحية في العراق ومعالجة الاحتياجات المتنوعة لسكانه. وقد أرست هذه الجهود، التي تشمل تعزيز الصحة والاستجابة للطوارئ والتخفيف من حدّة مخاطر مقاومة الميكروبات للأدوية والتطعيم وبناء القدرات، أساساً قوياً للتقدم الصحي المستدام في عام ٢٠٢٥ وما بعده.

تعزيز الصحة والمشاركة المجتمعية

- تطوير استراتيجية تعزيز الصحة والمشاركة المجتمعية (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، ووضع أهداف طويلة الأجل لتحسين مبادرات الصحة المجتمعية.
- صياغة خطة العمل الوطنية لتعزيز الصحة (٢٠٢٤-٢٠٢٧) لتعزيز تدخلات الصحة العامة.
- تمثيل العراق في استراتيجية نظافة اليدين العالمية، وهي مبادرة تعاونية تضم ثلاث دول.
- نشر شروحات علمية حول ممارسات نظافة اليدين لتوجيه تحسينات السياسات والمحصلات الصحية.
- تنفيذ حملات صحية تعاونية لمعالجة حمى القرم والكونغو النزفية (مع منظمة الأغذية

والزراعة)، وتغير المناخ والصحة (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والتوعية الصحية للشباب (مع الأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للشباب).

- دعم وزارة الصحة خلال زيارة الأربعين من خلال تدريب ٤٢٥٠ متطوعاً وإنتاج مواد التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة.
- إطلاق حملة التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية في البصرة بالتركيز على تغير المناخ وصحة المهاجرين.
- إطلاق حملة التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية في الأسبوع العالمي للتوعية بمضادات الميكروبات لمعالجة تحديات مقاومة مضادات الميكروبات.

مقاومة مضادات الميكروبات

- إجراء ورش عمل تدريبية وطنية حول إدارة مضادات الميكروبات لتعزيز ممارسات وصف الأدوية.
- تحديث مناهج مقاومة مضادات الميكروبات للمؤسسات التدريبية الطبية، وضمان أهميتها ودقتها.
- تدريب موظفي الرعاية الصحية من ١٠ محافظات على تقنيات مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات.
- إشراك أكثر من ٢٠٠ طالب طب في مبادرات التوعية والوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات.

تكييف كتاب الدخول والمشاهدة والحجز AWARE Book للجامعات العراقية، ومعالجة احتياجات الرعاية الصحية المحلية

- عقد اجتماع رفيع المستوى مع وزير الصحة العراقي وقسم مقاومة مضادات الميكروبات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع التركيز على السياسات.

البرنامج الموسع للتحصين

- الشراكة مع اليونيسف في حملة وطنية للتوعية بالتحصين الروتيني، وتحسين المشاركة العامة.
- تعزيز خطة الاتصال السنوية الوطنية لبرنامج التحصين الموسع من أجل الوصول بشكل أفضل.
- تقديم جلسات تدريبية حول مراقبة الأمراض مثل الحصبة والحصبة الألمانية والفيروس العجلية والإنفلونزا.
- شراء الكواشف والأدوات المخبرية الحرجة لمركز الانفلونزا الوطني و المختبر الوطني لشلل الأطفال والمختبر الوطني للحصبة والحصبة الألمانية لدعم المراقبة الوطنية.

التقدم في النظام الصحي والأدوية

- دعم وزارة الصحة في إعادة تصميم خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز المساواة وتعزيز التغطية الصحية الشاملة.
- تيسير ورش العمل لتحسين الحسابات الصحية الوطنية وتعزيز التعاون والتخطيط لتحسين الإدارة المالية.
- عقد جلسات بناء القدرات بشأن تكلفة حزمة الخدمات الصحية، وتمكين صناع القرار من تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- تنفيذ نظام ادارة المعلومات الصحية الثاني في ١٨٧٧ منشأة صحية، وتبسيط إدارة البيانات للتحصين والمراقبة القائمة على الأحداث في كربلاء.
- إجراء تحليل وضعي لتصنيع الأدوية، ومواءمة القدرات المحلية مع ممارسات التصنيع الجيدة.
- التعاون مع وزارة الصحة العراقية لتعزيز أنظمة الطب التقليدي، وضمان التوافق مع استراتيجيات منظمة الصحة العالمية.

البيئة (تغير المناخ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية)

- تسهيل عضوية العراق في التحالف من أجل العمل التحويلي بشأن المناخ والصحة، وتعزيز التعاون العالمي بشأن التكيف مع المناخ داخل قطاع الصحة.
- تنظيم ورشة عمل تقييم الضعف والتكيف الافتتاحية للعراق، والتي تناولت المخاطر الصحية المرتبطة بالمناخ ووضع أولويات العمل.
- المبادرة إلى تطوير خطة التكيف الوطنية للعراق لدمج القدرة على مواجهة المناخ في السياسات الصحية الوطنية، مع التقدم المستمر.
- التعاون في إنشاء خطة التكيف المحلية للصحة والهجرة في البصرة، ومعالجة التحديات المناخية الخاصة بالمنطقة (جارية).
- دعم المشاركة النشطة للعراق في المنتدى الوزاري الأول للصحة لتسليط الضوء على التفاعل بين المناخ والصحة.
- تقديم الدعم الفني والاستراتيجي لوفد العراق إلى مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين ومؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، وضمان التمثيل والدعوة المؤثرين.
- تصميم وتنفيذ لوحة معلومات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والوقاية من العدوى ومكافحتها ، مما يعزز المراقبة والإبلاغ لمراكز الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء العراق.
- الانتهاء من مساهمة العراق في التقييم العالمي للمياه والصرف الصحي، بما يتماشى مع المعايير والمقاييس الدولية.

صحة المرأة والطفل والمراهقين:

- تأسيس شراكة الصحة H٦ لمواءمة استراتيجيات وكالات الأمم المتحدة مع أولويات الصحة في العراق.
- دعم تطوير استراتيجية صحة المرأة والطفل والمراهقين، والاستراتيجية الوطنية للتغذية، والاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية.
- رقمنة أنظمة مراقبة صحة الأم والوليد باستخدام نظام إدارة المعلومات الصحية ٢ وتعزيز الاستجابة للمراقبة الأمومية والولادية.
- دمج الرعاية المتكاملة لمنظمة الصحة العالمية لكبار السن في خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتدريب ٢٠ مقدماً من خلال برنامج تدريب المدربين.

صحة الطوارئ واللاجئين

- إدارة أربعة مراكز رعاية صحية أولية في مخيمات النازحين ، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة لحوالي ٤٢٠٠٠ فرداً.
- تجديد مستشفى دهوك للرعاية الصحية للأورام، والذي يستفيد منه أكثر من مليون فرد من المجتمعات المضيفة واللاجئين

والنازحين.

- دعم دمج تسعة مخيمات للاجئين في إقليم كردستان في النظام الصحي الوطني في العراق، مما يضمن خدمات الرعاية الصحية المستدامة والمنصفة.
- توفير المعدات الطبية الأساسية وتدريب الموظفين لتعزيز تقديم الخدمات في مراكز صحة اللاجئين، بما في ذلك إنشاء مركز رعاية صحية أولية يعمل بكامل طاقته في مخيم قوشتبة.
- تدريب ٧٨ موظفاً صحياً على المراقبة والوقاية وتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها.
- تعزيز مهارات الرعاية الطارئة لـ ١٠٨ من مقدمي الرعاية الصحية في دهوك وأربيل.
- دعم مبادرات الصحة العقلية للنساء خلال فترات ما قبل الولادة والولادة وما بعدها.
- إجراء مراقبة لجودة المياه في مخيمات النازحين للتخفيف من مخاطر الكوليرا.
- تسليم الأثاث والمعدات الطبية الأساسية لمراكز صحة اللاجئين لضمان استمرارية وجودة الرعاية.

إعادة تأهيل مستشفى الولادة

- ترقية مستشفى الولادة في أربيل، وتوسيع قدرته ومواءمة المرافق مع المعايير السريرية لمنظمة الصحة العالمية لتعزيز الخدمات المقدمة للنساء والمواليد الجدد.
- وحدات ولادة متكاملة وغرف عمليات ووحدات رعاية حديثي الولادة لضمان الاتصال السلس وتحسين قدرات مكافحة العدوى والاستجابة للطوارئ.
- تحسين مناطق الموظفين والصرف الصحي والبنية الأساسية لتعزيز سلامة المرضى وراحتهم والاستخدام الفعّال للموارد.

المراقبة والأمراض المعدية

- ورش عمل بناء القدرات: أجريت ورش عمل متعددة لتعزيز قدرة العاملين في مجال الرعاية الصحية في التحقيق في تفشي الأمراض وإخطار الإشارات والتحقق منها، وكذلك في شبكة الإنذار المبكر والتنبيه والاستجابة. وشملت هذه الورش مشاركين يخدمون اللاجئين والنازحين في المخيمات، إلى جانب المتخصصين في الرعاية الصحية في مرافق المجتمعات المضيفة.
- المراقبة الوبائية اليومية: أجريت مراقبة يومية مستمرة للأمراض المعدية التي تشكل مخاطر تفشي الأمراض، بالتعاون الوثيق مع مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها والمختبر المركزي للصحة العامة.
- توفير الأدوية للأمراض الاستوائية المهملة: ضمان توفير الأدوية لعلاج الأمراض الاستوائية المهملة، بما في ذلك مرض الجذام، بالشراكة مع السلطات الصحية المعنية.
- التعاون في مجال السل: عملنا بالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة السل، والمنظمة الدولية للهجرة، والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، ومنظمة أطباء بلا حدود لمعالجة وإدارة مرض السل في العراق، وخاصة داخل نظام السجون.
- برنامج المراقبة الشاملة للأمراض المعدية: استمر تنفيذ برنامج المراقبة الشاملة للأمراض المعدية في محافظة البصرة. تتضمن هذه المبادرة إجراء الفحوصات السريرية والاختبارات للمرضى الذين تعافوا من حمى القرم والكونغو النزفية، وبالتالي ضمان المراقبة الصحية المستمرة.

متطوعي الأمم المتحدة

واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في العراق تقديم إسهامات ذات تأثير في التنمية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين الشباب طوال عام ٢٠٢٤. ودعمت الأنشطة والمبادرات الأساسية التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة التحديات القائمة في العراق.

أظهر متطوعو الأمم المتحدة في العراق في عام ٢٠٢٤ قوة العمل التطوعي في تحقيق التقدم في مختلف القطاعات. ومن خلال معالجتهم للتحديات ذات الأهمية البالغة مثل عدم المساواة بين الجنسين والتنمية البيئية والتماسك الاجتماعي ومشاركة الشباب فأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة عمل على المضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العراق.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا

مؤتمر اليوم العالمي للمرأة (٧ أذار)

احتفالا باليوم العالمي للمرأة، عقد مؤتمر في بغداد تحت شعار "المرأة وبناء التنمية الاقتصادية في العراق" بالتعاون بين الدائرة الوطنية للمرأة العراقية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق. وشددت الاحتفالية على الدور الأساسي للمرأة في دفع عجلة النمو ومعالجة التحديات الرئيسة التي تعيق مشاركتهن الاقتصادية واقترحت حلول قابلة للتطبيق لتحسين فرص دخولهن لسوق العمل. ولقد كانت خطوة محورية في مناصرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العراقية.

الدعوة إلى الإدارة الجيدة للبيئة

حملة تنظيف بمناسبة اليوم العالمي للأرض (٢٢ نيسان)

للاحتفال بيوم الأرض، تضافرت جهود برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع حكومة إقليم كردستان وشركاء أخرون لاستضافة حملة تنظيف في منتجع دلوبا، وهو وجهة مشهورة في أربيل. وشارك متطوعو الأمم المتحدة بهمة في جمع القمامة وتنظيف المنطقة حيث أظهروا التزامهم بالحفاظ على البيئة. وعملت المشاركة على التوعية بشأن التلوث البلاستيكي وتأثيره على النظم البيئية العراقية مع إلهام العمل الجماعي لمعالجة حالة الطوارئ المناخية.

تعزيز تنمية الوظائف للشباب

التواصل مع الجامعات (أيار)

في شهر أيار، وبالتعاون مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، نظم برنامج متطوعي الأمم المتحدة جلسات تفاعلية في جامعة البصرة والجامعة الأمريكية في إقليم كردستان وجامعة أربيل للعلوم التطبيقية. عرفت هذه الجلسات الطلاب والخريجين بالإمكانات التحولية للعمل التطوعي. ووصفت الشهادات التي أدلى بها متطوعو الأمم المتحدة كيف أن العمل التطوعي يبني المهارات وتعزز مشاركة الشباب وتنهض بأهداف التنمية المستدامة. وألهمت مبادرات التواصل العديد من الطلاب لاكتشاف العمل التطوعي كطريق لتحقيق النمو المهني والتأثير المجتمعي.

معرض وظائف بغداد (٢٧-٢٩ تشرين الأول)

شارك برنامج متطوعي الأمم المتحدة في معرض وظائف بغداد ٢٠٢٤ حيث شارك في مناقشات مع الشباب حول كيف يمكن للعمل التطوعي أن يكون محفزاً لبناء القدرات والتطور الوظيفي. وقدم المعرض الذي حضره العديد من الشباب العراقيين إرشاداً عملياً بشأن عمليتي التسجيل والتقديم الخاصتين بأدوار العمل التطوعي في الأمم المتحدة بما يجعله وسيلة من وسائل صنع المستقبل. وأبرز المعرض الذي نظمته وزارة الشباب والرياضة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي سبل النهوض بالنمو المهني.

معرض وظائف جامعة المعرفة (٢٦ تشرين الثاني)

في محافظة أربيل، استعرض برنامج متطوعي الأمم المتحدة فرص العمل التطوعي في أحد معارض الوظائف الذي استضافته جامعة المعرفة

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. شاركت أكثر من ١٨٠ منظمة، حيث وفرت شبكة علاقات واسعة وفرص لإنشاء الوظائف. وعمل البرنامج من خلال إبراز فوائد العمل التطوعي على إلهام الحاضرين لتوحيد الجهود التي تسهم في تطوير قوة عمل مستدامة في العراق وإقليم كردستان.

إيفاد بعثات ميدانية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (حزيران – تموز)

ضمن سلسلة من البعثات الميدانية، انضم برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى مشروع التماسك الاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدة محافظات. وأبرزت المناقشات الإسهامات التي قدمها برنامج متطوعي الأمم المتحدة لقدرة المجتمع المحلي على الصمود وركزت على الإدماج والتنوع في مهام المتطوعين.

المتطوعون عبر الإنترنت يعززون الوعي الصحي والمناخي

حملة اليوم العالمي للشباب (آب ١٢ – ٢٥)

بمناسبة اليوم العالمي للشباب، دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة حملة توعية صحية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الصحة العراقية. ونجحت الحملة من خلال توظيف البرنامج ٢٤٠ متطوع عبر الإنترنت بنشر رسائل توعية صحية لأكثر من ٥٣٦,٠٠٠ متابع على منصات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتيك توك وإنستغرام. ان هذه المبادرة مثال على تأثير العمل التطوعي الذي يقوده الشباب في معالجة أولويات الصحة العامة. [القصة الكاملة موجودة في ملحق منفصل].

الاحتفال بالعمل التطوعي والإدماج

احتفالية اليوم الدولي للمتطوعين والإدماج (٥ كانون الأول)

عقد برنامج متطوعي الأمم المتحدة شراكات مع وكالات أممية للاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في بغداد. وتضمنت الاحتفالية أنشطة ملهمة شملت عروضاً فنية قدمها شباب من ذوي الهمم ومعرضاً لأعمالهم. وأعاد المنسق المقيم للأمم المتحدة في كلمته التأكيد على تفاني الأمم المتحدة على تعزيز الإدماج وتمكين المجتمعات المحلية المهمشة والتأكيد على القدرة التحولية التي يتمتع بها العمل التطوعي. ومن الجدير بالذكر، أعلن برنامج متطوعي الأمم المتحدة في شهر تموز مع المنظمة الدولية للهجرة في العراق عن فرصة للعمل التطوعي الدولي مخصصة للأشخاص ذوي الاعاقة ضمن مجال إعمام منظور الحماية.

التوعية الصحية والمناخية عبر الإنترنت في العراق

في آب ٢٠٢٤، تم نشر قرابة ٢٢ متطوع عبر الإنترنت من قبل برنامج متطوعي الأمم المتحدة لدعم حملة توعية بالغة

الأهمية خلال زيارة الأربعين في العراق، إحدى أكبر التجمعات الدينية في العالم. وبالشراكة مع وزارة الصحة العراقية وعدد من الوكالات الأممية بضمنها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الغذاء العالمي، إذا اضطلع هؤلاء المتطوعون عبر الإنترنت بدور حيوي في نشر رسائل تتعلق بالصحة والمناخ في جميع أنحاء العراق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي إذ قاموا بنشر مواد جرى إعدادها بشكل مشترك بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية.

ومع وجود أكثر من ٤,٠٠٠ متطوع على الأرض قاموا بتوزيع المواد، عمل المتطوعون عبر الإنترنت بتوسعة تغطية الحملة عبر سلسلة من المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. ان هذه المنشورات التي قاموا بنشرها على حساباتهم الشخصية وحسابات عامة عبر وسائل التواصل غطت أكثر من ٥٣٠,٠٠٠ شخصاً. وركزت الرسائل على منع الأمراض المرتبطة بالحرارة وإدارة الأمراض المزمنة وتعزيز سلامة الماء والغذاء اثناء التجمعات الكبرى.

وضمنت المشاركة عبر الإنترنت ان المشورة الأساسية المرتبطة بالصحة والسلامة كانت موجودة ليس لمن كان متواجداً في مواقع الزيارة فحسب بل لعموم أفراد الشعب في مختلف أنحاء العراق. أبرزت هذه المبادرة المساهمة القوية للمتطوعين عبر الإنترنت الذين عملوا مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز الرسائل الصحية البالغة الأهمية سيما في مجال التصدي للمخاطر المرتبطة بالمناخ.

وانطوى تحقيق حملة اتصال وطنية طموحة عبر الإنترنت على مجموعة تحديات الخاصة به ومن ضمنها التواصل مع ٢٠٠ متطوع عبر الإنترنت وتنسيق توقيت الرسائل عبر المنصات وإدارة الأداء وجمع النتائج. وتم إعداد الحلول في كل مرحلة من مراحل الحملة مما أفضى إلى تحقيق تعاون ناجح بين برنامج متطوعي الأمم المتحدة وشركائه.

وفي ختام الحملة، تلقى مئات الآلاف من الأشخاص معلومات صحية حيوية من خلال الجهود التي بذلها المتطوعون عبر الإنترنت. وعززت إسهاماتهم أهمية العمل التطوعي عبر الإنترنت في إحداث تغيير ذي جدوى سيما في البيئات المتأثرة بفعل التحديات الصحية والمناخية.

عقد برنامج متطوعي الأمم المتحدة شراكات مع وكالات أممية للاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في بغداد

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

كيَّف مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عملياته وتواجده في العراق إلى فريق استشاري إنساني، تماشياً مع عملية الإنتقال الجارية من العمل الإنساني الى التنموي. وواصل مكتب الشؤون الإنسانية دعمه للفريق الإنساني القُطري في العراق، من خلال المساعدة في عملية الانتقال الإنساني والتنسيق وجهود المناصرة مع الحكومة العراقية والمجتمع الإنساني.

وتماشياً مع عملية الانتقال الإنساني، قام الفريق الإنساني القُطري بإعداد الاستعراض العام للعملية الانتقالية في العمل الإنساني للسنة الثانية على التوالي. وفي الوقت الذي وصف فيه الاستعراض العام لسنة ٢٠٢٣ الاحتياجات الإنسانية المتبقية البالغة الأهمية وأولويات الفريق الإنساني القُطري، فأن الاستعراض العام لسنة ٢٠٢٤ يوفر رؤية شاملة للجهود الإنسانية التي بذلت في عام ٢٠٢٣ والدعم الذي قدمته الحكومة للنازحين. ويحدد الاستعراض العام أيضاً الفجوات والتحديات الإنسانية الكبيرة التي تتطلب اهتماما متواصلاً من قبل الحكومة والمجتمع الإنساني. وعلاوة على ذلك، فهو يرسم معالم التقدم المحرز في عملية الانتقال في مجال المساعدة الإنسانية والإنجازات التي تحققت ضمن إطار الحلول الدائمة. وأصدر مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الاستعراض العام الخاص بالانتقال في مجال المساعدة الإنسانية ونشر على موقع الإغاثة باللغات الإنجليزي والعربية والكردية بما يضمن إمكانية الوصول والتأثير على نطاق واسع.

في عام ٢٠٢٤، شهد العراق زيادة في حركة عودة النازحين من مخيمات النزوح في إقليم كردستان العراق. وبشكل عام، غادر ما نسبته ٣٤٪ من النازحين المخيمات، أي بواقع ١٠,٩٠٠ أسرة (حوالي ٥٣,٠٠٠ فرداً) وعاد معظمهم الى محافظة نينوى (قضائي سنجار والبعاج). ومع إغلاق مخيمين للنازحين في محافظة السليمانية بشكل كامل، لايزال هناك ٢١ مخيماً من مخيمات النزوح في محافظتي دهوك وأربيل، بضمنها مناطق شرقي الموصل، التي تؤوي ٢٢,٤٥٨ أسرة (١٠٩,٠١٩ فرداً).

ولغاية ٣١ آب ٢٠٢٤، عاد ما مجموعه ٤,٨٩٧,١٢٨ فرداً الى مناطقهم الأصلية بينما لايزال هناك ١,٠٥٣,٠٣٨ فرداً في حالة نزوح مطولة، وذلك وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة.

واستجابة للتطورات الأمنية الإقليمية، أعد الفريق الإنساني القُطري خطة طوارئ بشأن تأثير الصراع الإقليمي على العراق، تتناول الحركة المحتملة للسكان من لبنان وسوريا فضلاً عن النزوح الداخلي في العراق. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، جرى إعداد الخطة مع تمرين جرد شامل والذي تم إقراره لاحقاً من قبل الفريق الإنساني القُطري.

منظمة العمل الدولية

خطوات تحويلية نحو العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في العراق: الإنجازات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، واصلت منظمة العمل الدولية قيادة التغيير التحويلي في العراق، وتمكين المجتمعات وتعزيز المرونة الاقتصادية والدفاع عن النمو الشامل. وبدعم من الجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والحكومة الإيطالية وحكومة هولندا، خلقت مبادرات منظمة العمل الدولية فرصاً ملموسة لآلاف العراقيين. ومن تطوير المؤسسات ودعم التوظيف وقابلية التوظيف، بما في ذلك من خلال تحسين المهارات والتوفيق بين الوظائف والاستشارات المهنية، إلى تعزيز الوظائف الخضراء والانتقال العادل، ودعم إضفاء الطابع الرسمي، ودفع إصلاحات الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق، أرست أعمال منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٢٤ الأساس لمستقبل أكثر إنصافًا واستدامة.

دعم التوظيف اللائق في القطاع الخاص من خلال إطلاق منصة للتوفيق بين الوظائف والمعارض الوظيفية

وقالت الدكتورة مها قطاع، منسقة منظمة العمل الدولية في تجسد التزام منظمة العمل الدولية بالعمل اللائق والعدالة الاجتماعية من خلال سد الفجوات في التوظيف من خلال مبادرات سياسية وبرامجية مؤثرة. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٤، في إقليم كردستان العراق، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، دعمت منظمة العمل الدولية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إنشاء منصة للتوفيق بين الوظائف. وتهدف هذه المنصة إلى ربط العمال بأصحاب العمل وتبسيط عمليات البحث عن الوظائف والتوظيف في القطاع الخاص. وتميز إطلاق منصة التوفيق بين الوظائف في إقليم كردستان العراق بمعرض وظيفي، شاركت في تنظيمه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغرفة التجارة ومنظمة العمل الدولية، والذي اجتذب ١٦ مؤسسة من قطاعات العقارات والخدمات والبناء. وحضر أكثر من ٢٥٠ باحثاً عن عمل المعرض الوظيفي، حيث سجل حوالي ١٢١٠ في منصة التوفيق بين الوظائف في يوم الإطلاق. وعلى الرغم من أن منصة التوفيق بين الوظائف في إقليم كردستان العراق لا تزال تكتسب زخماً، إلا أنها أرست أساساً مؤسسياً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتولي زمام

المبادرة في التوسط في الأطر التعاونية، وتقديم حوافز لأصحاب العمل والمؤسسات التعليمية والنقابات، وتسهيل الاتفاقيات القطاعية والتدابير الداعمة للمساهمة في التوظيف اللائق في المنطقة.

وقالت د. مها قطّاع، المُنسقة القُطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق "هذه المبادرات هي أكثر من مجرد حلول للبطالة، إنها خطوات نحو استعادة الأمل والكرامة". وعززت معارض وظيفية إضافية في البصرة ومدن أخرى هذه الجهود، مما عزز الحوار المباشر بين القوى العاملة في العراق وأصحاب العمل في القطاع الخاص.

تمكين الشركات الصغيرة ورواد الأعمال

دعمت منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من خلال الاستفادة من مدربيها المعتمدين من المؤسسات الوطنية واستخدام الأدوات الرئيسية مثل ابدأ وحسن مشروعك والتعليم المالي وأداة الأعمال الخضراء. ومن خلال البرامج المستهدفة، عززت منظمة العمل الدولية الثقافة المالية، وسهلت الوصول إلى التمويل، وعززت ممارسات الأعمال الشاملة، ودفعت مفهوم الأعمال الخضراء. ومكنت هذه المبادرات رواد الأعمال من بناء أعمال مستدامة ومسؤولة بيئياً مع تعزيز التوظيف العادل والمساهمة في النمو الاقتصادي في العراق.

وكجزء من التزام منظمة العمل الدولية بتمكين الشباب وتنمية الأعمال المستدامة، أطلقت المنظمة شراكة استراتيجية مع المجلس الأعلى للشباب لتزويد الشباب العراقي بالأدوات اللازمة لدخول سوق العمل بنجاح. وتقوم هذه المبادرة بتدريب مدربين وطنيين لتوجيه رواد الأعمال الشباب في التخطيط المهني والثقافة المالية وفرص الاقتصاد الأخضر. ومن خلال ورش العمل والإرشاد، يتعلم الشباب العراقي كيفية إطلاق وتنمية أعمال صديقة للبيئة تساهم في الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستدامة. ومن خلال دمج التدريب على ريادة الأعمال مع قانون العمل والوعي بالعمل اللائق، وتضمن منظمة العمل الدولية أن يكون الجيل القادم من أصحاب الأعمال مستعداً جيداً لمستقبل مرن.

الوصول إلى التمويل ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعمل منظمة العمل الدولية في العراق على تمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللائقة من خلال ثلاثة مشاريع مؤثرة. ومشروع "تعزيز تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم و الممول من بنك التنمية الألماني ويعزز الوصول إلى التمويل من خلال إنشاء صندوق ضمان ائتماني وتدريب المؤسسات المالية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب. وفي عام ٢٠٢٤، أجرى المشروع أربعة تقييمات مؤسسية معمقة وأمن شراكات مع أربع مؤسسات مالية، مما مهد الطريق لصرف ٤٥ مليون يورو في شكل قروض وخلق أكثر من ٢٢٠٠ وظيفة بحلول عام ٢٠٢٨. مشروع ثان، ممول من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، يعزز تنمية القطاع الخاص والعمل اللائق، مع التركيز على الأعمال الخضراء في جنوب العراق. ومن خلال العمل على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية، يعمل هذا المشروع على تحسين النظام البيئي للأعمال، وبناء القدرات من خلال برامج "ابدأ وحسن مشروعك والثقافة المالية التابعة لمنظمة العمل الدولية، وتعزيز الإدماج المالي. وخلال عام ٢٠٢٤، قام المشروع بتدريب ٣٩٢ (٤٨٪ في البصرة و ٥٢٪ في المثنى) من رواد الأعمال ورواد الأعمال المحتملين على "ابدأ وحسن مشروعك، بمشاركة ٤٣٪ من الإناث، وقدم التعليم المالي لـ ٢٣٩ فرداً (٤٥٪ في البصرة و ٥٥٪ في المثنى)، بما في ذلك ٥٥٪ من الإناث و ٦٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة. ومشروع "زيادة فرص الحصول على فرص عمل للفئات السكانية الحضرية الضعيفة في البصرة استجابة لأزمة كورونا-١٩"، الذي اكتمل الآن، قدم تدريب "ابدأ وحسن مشروعك لـ ٣٠٣ من رواد الأعمال ورواد الأعمال المحتملين (٥٧٪ ذكور، ٤٣٪ إناث) في البصرة خلال عامه الأخير. أخيراً، قام مشروع " آفاق Prospects ، بالشراكة مع البنك المركزي العراقي وبتمويل من حكومة هولندا، بصرف ٢٤٧ قرضًا بالفعل بإجمالي ٢,٤٩ مليون دولار، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دهوك ونينوى، مع التركيز على النازحين والعائدين والنساء. حافظت هذه المبادرة على ٧١٠ وظيفة وأوجدت ٦٨٤ وظيفة إضافية. بالإضافة إلى هذه الإنجازات، افتتحت منظمة العمل الدولية، بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة العراقية ومن خلال مشروع "PROSPECTS"، مركز زها حديد للمرأة في الموصل. وتعمل هذه المساحة الشاملة التي يمكن الوصول إليها على تمكين النساء والأفراد ذوي الإعاقة من خلال الموارد والتدريب وفرص بناء المهارات، وتعزيز المرونة والابتكار والاستقلال والمساهمة في التنمية المستدامة في العراق. وتؤكد هذه المبادرة على التزام منظمة العمل الدولية الثابت بضمان تكافؤ الفرص لجميع النساء والفئات المهمشة.

مؤتمر وطني يمهد الطريق لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي في العراق

إدراكاً للحاجة الملحة لمعالجة عدم الرسمية في سوق العمل في العراق، نظمت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الحكومة العراقية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، المؤتمر الوطني حول العمل غير الرسمي ومسارات العمل اللائق في العراق في ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٤. وجمع المؤتمر أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بمن فيهم ممثلون عن الوزارات الحكومية والشركاء الاجتماعيين والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، لتطوير نهج استراتيجي لإضفاء الطابع الرسمي.

وسلطت المناقشات الضوء على التطورات التشريعية الأخيرة في العراق، لا سيما التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ بشأن الضمان الاجتماعي وإقرار القانون رقم ١٨ بشأن المعاشات والضمان الاجتماعي في عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن تعمل هذه المعالم على توسيع نطاق الحماية ليشمل العمال غير الرسميين، مما يسهل انتقالهم التدريجي إلى العمل الرسمي.

وركزت التوصيات الرئيسية من المؤتمر على توسيع نطاق شمول الحماية الاجتماعية، وتبسيط عمليات تسجيل الأعمال، وتحفيز أصحاب العمل على إضفاء الطابع الرسمي على القوى العاملة لديهم. استناداً إلى رؤى من التجارب الدولية، أكد الحدث على أهمية وجود إطار سياسي متكامل لضمان انتقال منظم نحو العمل اللائق والاستقرار الاقتصادي.

وكجزء من جهودها المستمرة، ستواصل منظمة العمل الدولية تقديم الدعم الفني للحكومة العراقية وشركائها الوطنيين لترجمة هذه التوصيات إلى إجراءات ملموسة، وتعزيز سوق عمل أكثر شمولاً ومرونة.

عام من التعاون والتأثير

لم تكن إنجازات منظمة العمل الدولية ممكنة لولا شراكاتها الموثوقة مع الجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي وحكومة إيطاليا وحكومة هولندا والشراكة التي تم تشكيلها حديثًا مع بنك التنمية الألماني وأدت سبل التعاون إلى مبادرات تحويلية، بما في ذلك مشروع BEIT الممول من الاتحاد الأوروبي والذي تم إطلاقه لتحفيز فرص العمل اللائق للشباب والشابات مع معالجة الحاجة الملحة إلى توفير مساكن خضراء ميسورة التكلفة للفئات الضعيفة في العراق من خلال برنامج وطني للأشغال العامة وإصلاحات إدارة العمل. وعززت الشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية نطاق عمل منظمة العمل الدولية وتأثيره.

وفي عام ٢٠٢٤، لامست مبادرات منظمة العمل الدولية حياة الناس وحولت المجتمعات وأرست الأساس لمستقبل أكثر إنصافاً في العراق. وسواء من خلال تمكين رواد الأعمال أو ربط الباحثين عن عمل بالفرص أو توسيع نطاق الحماية الاجتماعية أو تعزيز الوظائف الخضراء، فإن عمل منظمة العمل الدولية يجسد روح التعاون والمرونة. بينما يمضي العراق قدمًا، تظل منظمة العمل الدولية ثابتة في مهمتها المتمثلة في تقديم الأمل والفرصة والكرامة لكل عامل.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق عام ٢٠٢٤

حققت الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠٢٤، انجازات مهمة في النهوض بحقوق المرأة والقيادة والاندماج من خلال التدخلات المستهدفة والشراكة الاستراتيجية والمشورة المبنية على الأدلة. وتماشيا مع أولويات العراق الوطنية والالتزامات العالمية، عملت هيئة المرأة مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة لتعزيز مشاركة النساء في بناء السلام والتمكين السياسي والاقتصادي. من خلال دعم تنفيذ خطة العراق الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ لتعزيز التنسيق بين الوكالات وبناء منصات للنساء المهمشات، أظهرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجا شاملا للمضي في المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

تحدد هذه المساهمة في دليل الأمم المتحدة السنوي لعام ٢٠٢٤ انجازات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المجالات المواضيعية، بما في ذلك المرأة والسلام والأمن والمشاركة السياسية للمرأة والتوعية والمناصرة وتطوير البيانات والدعم المعياري. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الضوء على تعاون المنظمة المؤثر مع منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز العمل الجماعي وتعزيز تمكين المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

المرأة والسلام والأمن

خطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطوات كبيرة في النهوض بأجندة المراة والسلام والأمن في العراق بدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية الثانية والمساهمة في تطوير خطة العمل الوطنية العراقية الثالثة. من خلال التدخلات المستهدفة، عملت الهيئة مع الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الإقليميين لتعزيز صنع السياسات الشاملة وتعزيز أدوار المرأة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات. وشملت هذه الجهود المناسبات التذكارية ومبادرات لبناء القدرات وتحليلات بهدف إحراز تقدم بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ ومواءمة الأولويات الوطنية والإقليمية.

عززت هيئة المرأة تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية الثانية من خلال خطط قطاعية على المستوى الوزاري وعلى مستوى المحافظات ودعمت جهود المناصرة من خلال الاحتفالات رفيعة المستوى بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في بغداد وأربيل. وقد عززت هذه الاحداث الحوار الاستراتيجي حول التقدم والتحديات التي تواجه المرأة والسلام والأمن مع مواءمة الأولويات الوطنية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، عززت الهيئة من قدرات النساء في التماسك الاجتماعي ومنع النزاعات بتأسيس شبكة النساء وسيطات السلام من خلال دورات تدريبية متخصصة في بغداد وأربيل والبصرة.

ولتعزيز قدرات الرصد والتقييم، قدمت هيئة المرأة تدريبا شاملا للدائرة الوطنية للامرأة العراقية والمجلس الأعلى للمرأة والتنمية وأصحاب المصلحة وتزويدهم بالأدوات اللازمة

لتتبع التقدم المحرز وتحديد الثغرات في تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية الثانية. كما أعدت هذه الجلسات المشاركين في المساهمة بفعالية في تطوير خطة العمل الوطنية العراقية الثالثة. علاوة على ذلك، أجرت الهيئة مشاورات مع ٢١ منظمة مجتمع مدني في ١٢ محافظة لضمان دمج وجهات النظر المحلية في تصميم خطة العمل الوطنية العراقية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، دعمت هيئة المرأة تقييم الخطة الاقليمية بشأن خطة العمل الوطنية العراقية الثانية في كردستان، بعقد جلسات استراتيجية مع الوزارات الرئيسية لإثراء تطوير خطة العمل الوطنية العراقية الثالثة.

المشاركة السياسية للمرأة

لعبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورا محوريا للمضي بالمشاركة السياسية للمرأة في العراق من خلال الدعم الاستراتيجي لكل من الدائرة الوطنية للمرأة العراقية والمجلس الأعلى للمرأة والتنمية. وكانت هذه الجهود أساسية في معالجة الحواجز الممنهجة وخلق فرص للمرأة القيادية على المستويين الإقليمي والاتحادي. وبالعمل عن قرب مع الهيئات الحكومية، ولجان الانتخابات والمجتمع المدني، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات مؤسسية وبناء القدرات لتعزيز شفافية العمليات الانتخابية وأمنها وشموليتها.

وعلى المستوى الإقليمي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم االهادف للعملية الانتخابية في إقليم كردستان، بالتركيز على معالجة العنف ضد المرأة في السياسة. وخلال الانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان والتي أجريت في ٢٠ تشرين أول ٢٠٢٤، عملت الهيئة

على تعزيز بيئة آمنة وشاملة وتمكينية للنساء المرشحات. ومن خلال العمل الاستراتيجي مع السلطات الانتخابية والمجتمع المدني، ساعدت الهيئة في ضمان مشاركة المرشحات دون خوف من المضايقة أو العنف لتعزيز عملية انتخابية أكثر آمانا وانصافا.

وعلى المستوى الاتحادي، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الدائرة الوطنية للمرأة العراقية لمراجعة ووضع خطة شاملة لدعم المشاركة السياسية للنساء في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية الوطنية لعام ٢٠٢٥. تضمنت هذه المبادرة وضع خطة لمدة ثلاث سنوات مصممة لدعم النساء على عدة مستويات-كمرشحات، طموحات، وناخبات ومناصرات- وفي الوقت نفسه معالجة الحواجز المجتمعية والتشريعية ومحاربة العنف ضد المرأة في السياسة.

التواصل والمناصرة

بالتعاون الوثيق مع الهيئات الوطنية الأساسية مثل الدائرة الوطنية للمرأة العراقية والمجلس الأعلى للمرأة والتنمية، يسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منصات حوار وتعاون بين المانحين وأصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمع المدني. ومن خلال المشاركات رفيعة المستوى والفعاليات التي ركزت على المناصرة، قدمت الهيئة حلولا مبتكرة وسلطت الضوء على مساهمات المرأة في تنمية العراق والتصدي التحديات التي تواجه مشاركة المرأة وادماجها.

ومن ضمن التدخلات الرئيسية المائدة المستديرة رفيعة المستوى مع المجتمع الدولي والتي استضافتها كل من الدائرة الوطنية للمرأة العراقية والمجلس الأعلى للمرأة والتنمية. واتاحت المائدة المستديرة منصة لعرض المشاريع الحالية والمستقبلية التي تركز على منع العنف ودعم الفئات الضعيفة. وقد أوضحت الفعالية تأثير البرامج الحالية وتحديد المجالات التي تتطلب دعما إضافيا وتعزيز الحوار بشأن نهج التمويل المبتكر والتعاون على المدى الطويل للحفاظ على المبادرات للفئات الضعيفة.

وقد عززت هذه المشاركة الشراكة مع المانحين وحشدت الموارد لمبادرات العدالة والمساواة.

وخلال اليوم العالمي للمرأة (٨ آذار)، سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على مساهمات المرأة في التنمية الاقتصادية واستكشفت حلولا مبتكرة للتحديات في مجالات المشاركة وخاصة في الأدوار القيادية وصنع القرار. وقد جمعت الفعالية أصحاب المصلحة الرئيسين بما في ذلك ممثلون عن الحكومة والمجتمع المدني وقيادات القطاع الخاص مما عزز من رسالة المساواة والإدماج. وقد زادت فعاليات اليوم العالمي للمرأة و١٦ يوما من النشاط من التوعية بمساهمات المرأة في التنمية وأهمية محاربة العنف وتعزيز الحوار على النهج المبتكرة للإدماج والمشاركة والتأثير على السياسات الوطنية والإقليمية.

وكجزء من فعالية ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فعاليتين في أربيل وبغداد للتوعية بشأن منع العنف وأهمية خلق أماكن آمنة للنساء والفتيات. وقد أظهرت هذه الفعاليات الجهود المتواصلة لمحاربة العنف وحشد الدعم للمبادرات التي تنادي بالسلامة والعدالة والإدماج. وقد خلقت هذه الفعاليات فرصا لتعاون أصحاب المصلحة

المتعددين وجمعت بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحين للعمل على الأهداف المشتركة للعدالة والمساواة. ومن خلال جهود التواصل والمناصرة تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز مهمتها المتمثلة في تعزيز حقوق المرأة وتعزيز مجتمع أكثر شمولا وانصافا في العراق.

التنسيق وتطوير البيانات والدعم المعياري

خلال العام الماضي، لعبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورا رئيسيا في تعزيز التنسيق بين الدائرة الوطنية للمرأة العراقية والمجلس الأعلى للمرأة والتنمية بشأن أولويات التنمية والحوكمة في العراق. ومن خلال اجتماعات التنسيق الاستراتيجية، يسرت الهيئة الحوار لمعالجة التحديات والفرص المشتركة بما في ذلك وضع الأساس لإنشاء معهد للأمن والسلام في إقليم كردستان. كما دمجت هذه النقاشات أيضا جوانب من أجندة المرأة والسلام والأمن لضمان توافقها مع السياسات الوطنية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، دعمت الهيئة الدائرة الوطنية للمرأة العراقية في إنشاء منصة بيانات وطنية لتعزيز صنع السياسات بناء على الأدلة وتحسين التنسيق والمساءلة على المستويين الاتحادي والإقليمي. وتعكس هذه الجهود التزام هيئة المرأة في تعزيز الحوار وسد فجوات الحوكمة وتمكين صنع سياسات مؤثرة قائمة على البيانات في أنحاء العراق.

تعزيز الإدماج وتمكين النساء المهمشات في العراق

حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق نتائج ملموسة في تعزيز الإدماج وتمكين النساء المستضعفات عبر الفئات السكانية الرئيسية. ومن خلال المبادرات الهادفة، تناولت الهيئة الاحتياجات المحددة للمراهقات والشابات والنساء المهاجرات والنازحات والنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. ولا تهدف هذه الجهود لتلبية الاحتياجات الفورية فحسب، بل تهدف أيضا إلى تعزيز الصمود على المدى الطويل والإدماج لضمان أن تصبح النساء المهمشات عوامل نشطة للتغيير في مجتمعاتهن.

الشراكة مع منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني

أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات قوية ومؤثرة مع منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني، لرفع قدرة المنصات الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز دور المرأة القيادي وبناء السلام والتمكين الاقتصادي والاجتماعي. وعززت هذه الشراكات المبادرات التي تقودها النساء وتعزيز القدرات التنظيمية وعززت المشاركة المجتمعية لمعالجة القضايا الأساسية مثل منع العنف ضد النساء والتطرف العنيف والادماج الاقتصادي.

الأمم المتحـدة – العـراق

United Nations Iraq